ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي إلى ١٣٤ ,٥٣ مليار دولار بنهاية مايو الماضي و تراجع أرصدة الذهب

من الخطوط الحمراء التي لا تقبل النقاش ..

أمن البحر الأحمر و سيادة الدول المتشاطئة.. قضية مصير تحتل الذروة في أولويات الأمن القومي المصري

ورقة بردى ص 08

الحكومة تكافيء المصريين بالخارج عن زيادة التحويلات برفع سقف مبادرة افتح حسابك في مصر

الأحد ١٤ يونيو ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

السنة الثامنة عشر • العدد ٨٤٥ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة

عبدالناصر قطب

«ستاندرد تشارترد» يتوقع صعود الجنيه المصري و تسجيله ٤٩ جنيها مقابل الدولار بنهاية ٢٠٢٦

مصر تفتح صفحة جديدة في قطاع البترول بالوصول إلي «صفر مستحقات» للشركاء الأجانب

انتفاضة مصرية للدفاع عن السيادة الرقمية وبناء فضاء رقمي آمن ضد المخاطر السيبرانية

انخفاض أسعار البيض في ميزان الخبراء

مؤتمر «المثلث الذهبي» يطالب بمحاكاة تجربة قناة السويس بالعلمين و ضرورة مراجعة قانون الاستثمار

المطارات المصرية .. إشادات عالمية وخطة حكومية متواصلة للتطوير

مشروعات صناعية جديدة بشراكات دولية علي أرض مصر

رئيس الوزراء : تطوير الطريق الدولي الساحلي بطول ٨٠٠ كيلومتر وربط ٧ محافظات بمصر

كتب – أسامة السيد

تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، ومرافقوه، مواقع العمل بمشروع رفع كفاءة وتطوير الطريق الدولي الساحلي، الذي يأتي في إطار الخطة الشاملة التي تنفذها الحكومة المصرية، ممثلة في وزارة النقل، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بتطوير ورفع كفاءة شبكة الطرق على مستوى الجمهورية.

وكان في استقبال رئيس الوزراء لدى وصوله إلى نقطة التقفد اللواء حسام الدين مصطفى، مساعد وزير النقل للطرق والكباري، وعدد من قيادات الهيئة العامة للطرق والكباري.

واستمع رئيس الوزراء، إلى شرح حول مشروع رفع كفاءة وتطوير الطريق الدولي الساحلي من بورسعيد إلى السلوم بطول 800 كم، والذي يُعد الطريق الرئيسي الذي يربط الموانئ البحرية المصرية على البحر المتوسط (بورسعيد – دمياط – الإسكندرية – جرجوب)، ويمر بعدد 7 محافظات هي: بورسعيد، دمياط، الدقهلية، كفر الشيخ، البحيرة، الإسكندرية، ومطروح، كما يخدم عددا من المناطق الصناعية والمدن الجديدة، من بينها دمياط الجديدة، والمنصورة الجديدة، ورشيد الجديدة.

وتفقد رئيس الوزراء من نقطة مشاهدة مطلة على المشروع موقف تنفيذ قطاع الأعمال الجاري تطويره بمحافظة البحيرة في المسافة من تقاطعه مع طريق القاهرة/الإسكندرية الزراعي حتى تقاطعه مع طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوي بطول 13 كم، حيث تنفذ الهيئة العامة للطرق والكباري أعمال تطوير شاملة تشمل إنشاء طريق متكامل في الاتجاه الجنوبي (اتجاه بورسعيد) يضم 3 حارات خدمة خرسانية و3 حارات أسفلتية لكل اتجاه، مع الاستفادة من حرم الري وحرم الطريق لتقليل التداخل مع الأراضي الزراعية.

وزير النقل: تطوير ٣٣ ورشة سكة حديد على مستوى الجمهورية وإنشاء ٨ ورش جديدة

كتبت – رضوى عبدالله

في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بمواصلة تنفيذ خطة الدولة الشاملة لتحديث وتطوير منظومة النقل والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، و في مستهل جولته الموسعة بمحافظتي أسوان والأقصر لمتابعة معدلات تنفيذ عدد من المشروعات التنموية والخدمية التي تنفذها الوزارة، والاطمئنان على انتظام العمل بكافة مرافق النقل والمواصلات ، أجرى الفريق مهندس كامل الوزير، وزير النقل يرافقه المهندس عمرو لاشين محافظ اسوان والمهندس محمد عامر رئيس هيئة السكك الحديدية، جولة تفقدية بورشة السد العالي الجديدة بمحافظة أسوان.

وخلال الجولة، اطلع الوزير على أعمال الاستعداد الفني للقطارات العاملة على خط السد العالي / القاهرة، و جاهزية القطارات وكفاءة فرق العمل ومستوى التأمين الفني المطبق داخل الورشة، بما يضمن الحفاظ على أعلى معدلات السلامة والأمان وانتظام حركة التشغيل وتقديم خدمة تليق بجمهور الركاب.

كما استمع الوزير إلى شرح تفصيلي حول إمكانيات الورشة التي تم تنفيذها بواسطة الشركة القابضة للطرق والكباري والأعمال البحرية، إحدى شركات وزارة النقل، حيث تمثل إضافة نوعية لمنظومة الصيانة والدعم الفني بالهيئة القومية لسكك حديد مصر. حيث تضم الورشة ٩ سكك، منها ٧ سكك داخل السقيفة و٢ سكة بحوش الورشة، بما يوفر القدرة على تنفيذ مختلف أعمال الصيانة والاستعداد الفني للقطارات بكفاءة عالية ووفق أحدث المعايير التشغيلية ،

الرقابة المالية: نظام جديد لتنفيذ أحكام القضاء والتحكيم على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، قرارًا باستحداث نظام لتنفيذ الأحكام القضائية والتحكيمية على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة، في خطوة تهدف إلى تيسير إجراءات نقل ملكية الأوراق المالية بموجب أحكام القضاء والتحكيم النهائية وغيرها من السندات التنفيذية التي تتضمن إلزامًا بالبيع أو الشراء أو نقل الملكية.

يحمل القرار رقم 99 لسنة 2026 ونُشر في «الوقائع المصرية».

وقال عزام، إن الهيئة تستهدف بالقرار حل مشكلة قائمة في السوق منذ سنوات بشأن تأخر أو تعذر تنفيذ أحكام القضاء والتحكيم على الأوراق المالية المودعة مركزيًا وغير المقيدة بالبورصة، بما يُعلي حجية الأحكام القضائية، ويتوافق مع السرعة المطلوبة في سوق الأوراق المالية.

وأضاف أن القرار يسهم في ضمان تنفيذ الأحكام القضائية والتحكيمية بمصر، ما ينعكس بالإيجاب على جاذبية مناخ الاستثمار.

ويُتيح النظام الجديد لذوي الشأن أن يتقدموا إلى شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية بطلبات تنفيذ الأحكام القضائية أو التحكيمية أو غيرها من السندات التنفيذية، على نموذج تعده الشركة لهذا الشأن، مرفقًا به الحكم القضائي أو التحكيمي مشمولًا بالصيغة التنفيذية، أو السندات التنفيذية الأخرى، وما يفيد إعلان المحكوم ضده بالحكم إعلانًا صحيحًا، وإفادة بإيداع قيمة الأوراق المالية محل التنفيذ بحساب شركة السمسرة في الأوراق المالية وذلك في الحالات التي تتطلب السداد النقدي وبمقتضى السند التنفيذي.

كما يجب أن يُرفق ذوو الشأن مع طلب التنفيذ موافقة الجهات المختصة في الحالات التي تتطلب ذلك لنقل ملكية الأوراق المالية، وصورة بطاقة الرقم القومي للعميل الصادر لصالحه الحكم، أو جواز السفر إذا كان الحاصل على الحكم أجنبيًا، أو السجل التجاري للشركات، أو سند الإنشاء لغير الشركات، ثم توقيع إقرار من صاحب الشأن بصحة المستندات المقدمة، وبقيام السند التنفيذي وبعدم إلغائه وبأنه ليس محلا لإشكال في التنفيذ ما لم يكن قد تم رفضه.

غدا .. شعبة مسبوكات المعادن تعقد ندوة دولية لتطوير المصانع المحلية وتعزيز تنافسية القطاع

كتب – أحمد ابراهيم

تنظم شعبة مسبوكات المعادن بغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات المصرية، يوم غدا الاثنين ، ندوة دولية لتطوير صناعة المسبوكات بمشاركة خبراء ومتحدثين من 7 دول، لبحث آليات نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير المصانع المحلية وتعزيز تنافسية القطاع.

وقال عمر عبدالعزيز، رئيس شعبة مسبوكات المعادن بغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، إن الندوة الفنية المتخصصة، التي تُعقد تحت عنوان «تطوير صناعة المسبوكات في مصر» يوم غدا الاثنين 15 يونيو بمقر اتحاد الصناعات المصرية، بالتعاون مع شركة «فوسيكو»، وشركة مصر للمسبوكات، تستهدف تعزيز تبادل الخبرات مع عدد من الدول الرائدة عالميًا في صناعة المسبوكات.

وأشار إلى أن الندوة تشهد مشاركة متحدثين وخبراء من مصر وروسيا والهند وتركيا وألمانيا والبرتغال وبولندا، لاستعراض أحدث الممارسات والتطبيقات الصناعية والتكنولوجية المستخدمة عالميًا، بما يسهم في دعم جهود تحديث الصناعة المحلية ورفع كفاءتها الإنتاجية.

وأضاف أن الفعالية تأتي ضمن استراتيجية الشعبة الرامية إلى دعم الصناعة الوطنية وتعميق التصنيع المحلي، عبر الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتوطين المعرفة الفنية داخل المصانع المصرية.

تدشين أول شركة إيطالية للحديد والصلب في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

أ.ش.أ

أعلن السفير وليد عثمان، قنصل عام جمهورية مصر العربية في ميلانو، عن التنسيق المشترك بين القنصلية العامة في ميلانو والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتدشين أول شركة إيطالية للحديد والصلب في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، على أن تبدأ أعمالها التشغيلية قريبًا، بما يمثل دفعة قوية للتعاون الاقتصادي والصناعي بين البلدين، في إطار جهود القنصلية لجذب الاستثمارات الإيطالية إلى مصر.

جاء ذلك خلال مشاركة القنصل العام في مؤتمر اقتصادي بعنوان "مصر كوجهة استراتيجية للمشروعات التجارية الإيطالية" بمدينة ميلانو، للترويج للاستثمار في مصر، وذلك بالتنسيق مع الغرفة التجارية العربية الإيطالية، وجمعية أسولومبارداً التجارية الإيطالية، وشركة Nile Air، وشركة SACBO المسؤولة عن إدارة أحد أهم مطارات مدينة ميلانو

وشارك في المؤتمر ممثلون عن الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العربية للتصنيع، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وأوضح القنصل العام، أن إيطاليا تعد الشريك التجاري الأول لمصر في أوروبا، معربًا عن تطلع مصر لزيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع قاعدة الشركات الإيطالية المستثمرة في السوق المصرية.

بمشاركة علاء فاروق .. وزراء زراعة دول «بريكس» يقرون إطلاق آليات هيكلية جديدة للتعاون الزراعي

أكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، دعم مصر الكامل للتوجهات الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي العالمي، وتمكين المزارعين، وتوسيع آفاق التعاون المشترك في مجالات البحث العلمي والابتكار الزراعي، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يسهم في تحقيق التنمية الريفية المستدامة وتحسين سبل العيش للشعوب.

جاء ذلك خلال الكلمة التي تم إلقائها، أمام الاجتماعات الوزارية لدول تجمع «بريكس»، ضمن فعاليات اجتماعات مجموعة عمل الزراعة لدول تجمع بريكس بمدينة إندور بولاية مادهيا براديش بجمهورية الهند؛ حيث شارك الوزير في الفعاليات بكلمة مسجلة، شملت رسالة مصر إلى المؤتمر.

وأعرب وزير الزراعة عن خالص الشكر والتقدير لحكومة جمهورية الهند، ولوزير الزراعة ورعاية المزارعين الهندي، على حسن التنظيم والاستضافة المتميزة لأعمال المؤتمر، مثمنا الجهود الحثيثة التي بذلتها الرئاسة الهندية لدفع أجندة التعاون الزراعي بين دول البريكس نحو آفاق أوسع وأكثر طموحاً.

وأسفرت المناقشات عن اعتماد مجموعة عمل الزراعة لدول تجمع «بريكس» – بمشاركة الدولة المصرية– للإعلان الوزاري المشترك في دورته السادسة عشرة، والذي استهدف صياغة نظام زراعي وغذائي أكثر مرونة واستقلالية، يرتكز على تسهيل وصول صغار المنتجين إلى التمويل والتكنولوجيا والتأمين والأسواق، مع تقديم الدعم الكامل للتعاونيات الإنتاجية والتسويقية.

وتضمن الإعلان الوزاري لـ «بريكس» تأكيداً جماعياً على دعم نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد منظمة التجارة العالمية، مع الرفض القاطع لأي إجراءات أو قيود تجارية أحادية الجانب تعيق التجارة الزراعية أو تهدد الأمن الغذائي، كما دعا الإعلان إلى إطلاق آليات هيكلية جديدة للتعاون الزراعي، وفي مقدمتها إطلاق «المنتدى العالمي لحقوق المزارعين في نظم انتاج التقاوي»، وإنشاء شبكة "AGRIN" للتعاون في مجالات التقاوي والأسمدة، فضلا عن تعزيز دور منصة البحوث الزراعية لبريكس) .

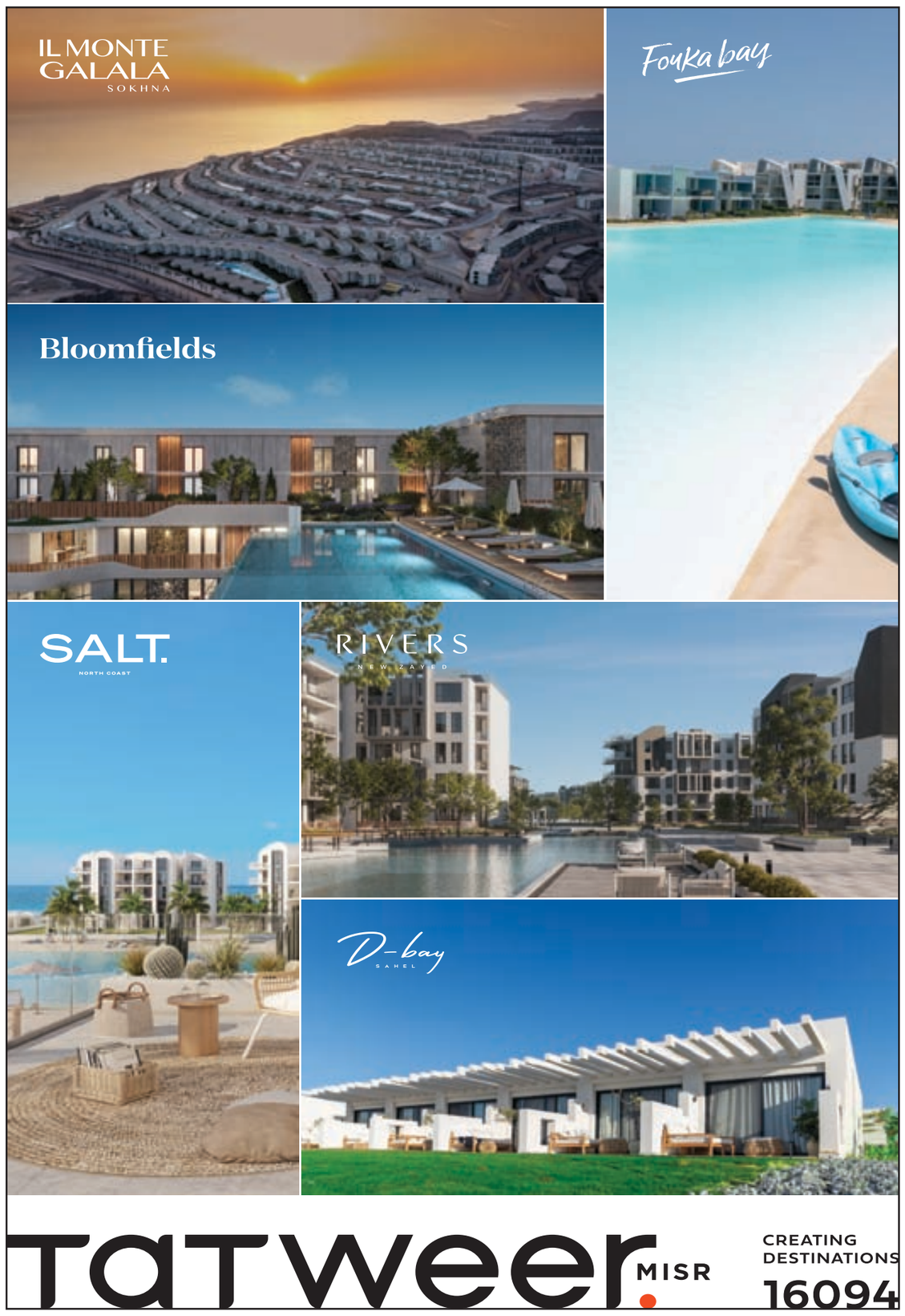

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

رئيس الوزراء يمد وقف العمل بضريبة الأطيان الزراعية لمدة عام إضافي

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قرارًا بمد فترة وقف العمل بضريبة الأطيان الزراعية لمدة عام إضافي، اعتبارًا من اليوم التالي لانتهاء مدة الوقف المنصوص عليها في القانون رقم 9 لسنة 2025.
ونص القرار على استمرار تعليق تحصيل الضريبة لمدة سنة جديدة، في إطار توجه الدولة لتخفيف الأعباء عن المزارعين ودعم القطاع الزراعي.
كما أوضح القرار أن مدة التمديد الجديدة لا تدخل ضمن المدد المنصوص عليها في التشريعات المنظمة لضريبة الأطيان الزراعية، بما يضمن استمرار سريان وقف العمل بالضريبة طوال الفترة المحددة.

• السنة الثامنة عشر • الاحد 14 يونيو 2026 • العدد 845

الحصـــاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شـيماء محـمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هـيثم السـيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

المطارات المصرية .. إشادات عالمية وخطة حكومية متواصلة للتطوير

"المجلس العالمي للسفر والسياحة»: مصر نموذج للمرونة في قطاع السفر والسياحة بفضل تطوير المطارات ..

9,4 مليون راكب خلال أول 4 أشهر من عام 2026 بزيادة 6,8%..

تواصل الدولة المصرية تنفيذ خطة موسعة لتطوير ورفع كفاءة المطارات المصرية، بما يواكب المعايير الدولية، ويعزز القدرة على استيعاب الزيادة في حركة السفر الجوي، وتقليل التكدس، إلى جانب تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين.
وقد انعكس ذلك في إشادات دولية واسعة بكفاءة المطارات المصرية وقدرتها على التعامل مع مختلف التحديات، فضلًا عن دورها في دعم وتنشيط حركة السياحة.
وفي هذا الإطار ، نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء عددًا من الإنفوجرافات عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، سلط من خلالها الضوء على أهمية زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات في دعم الطلب المتزايد على السفر الجوي وتنشيط السياحة.
استعرضت الإنفوجرافات، الرؤية الدولية الإيجابية للمطارات المصرية في ظل التوترات الإقليمية الحالية، حيث أشادت منظمة الطيران المدني الدولي «إيكاو»، بنجاح المطارات المصرية مؤخرًا في استيعاب عدد كبير من الرحلات الجوية الطارئة والمعاد جدولتها نتيجة إغلاق العديد من المجالات الجوية في المنطقة.
كما أكد المجلس العالمي للسفر والسياحة، أن مصر تعد مثالًا رائعًا على المرونة في قطاع السفر والسياحة، خاصة بعد مضاعفة الطاقة الاستيعابية للمطارات وتوسعة بنيتها التحتية السياحية، في حين أشارت منصة «ويجو» إلى أهمية المجال الجوي المصري كممر للرحلات التي تم تغيير مسارها بسبب إغلاق المجالات الجوية لدول مجاورة.
ومن جانبها، أشادت «البريكس» بما شهدته حركة الركاب في المطارات المصرية من نمو في أوائل عام 2026، بما عكس تحسنًا في أداء القطاع مدعومًا بخطط تطوير المطارات وزيادة التدفقات السياحية الوافدة.
وبشأن الطفرة التي حققتها المطارات المصرية في عدد الركاب خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2026، أشارت الإنفوجرافات إلى زيادة عدد الرحلات بالمطارات المصرية بنسبة 7.4%، لتصل إلى 70.7 ألف رحلة خلال الفترة من يناير حتى أبريل 2026، مقارنة بـ 65.8 ألف رحلة خلال الفترة ذاتها من عام 2025.
كما ارتفع عدد الركاب بالمطارات المصرية بنسبة 6.8%، ليصل إلى 9.4 مليون راكب خلال الفترة من يناير حتى أبريل عام 2026، مقارنة بـ 8.8 مليون راكب خلال الفترة ذاتها من عام 2025.
واستكمالًا لما سبق، وفيما يتعلق بإنشاء مطارات جديدة، أوضحت الإنفوجرافات أنه تم إنشاء 4 مطارات جديدة، ليرتفع إجمالي عدد المطارات إلى 23 مطارًا عام 2026، مقابل 19 مطارًا عام 2014، وتشمل هذه المطارات، مطار سفنكس الدولي بطاقة 1200 راكب/ساعة، مطار برنيس الدولي بطاقة 600 راكب/ساعة، مطار البردويل الدولي بطاقة 300 راكب/ساعة، ومطار العاصمة الدولي بطاقة 300 راكب/ساعة.
وسلطت الإنفوجرافات الضوء على أبرز مشروعات تطوير المطارات لزيادة طاقتها الاستيعابية، حيث بلغت الطاقة الاستيعابية الحالية لمطار القاهرة 30 مليون راكب سنويًا، ومستهدف أن تصل لأكثر من 60مليون راكب سنويًا بعد إنشاء «مبنى 4» بالمطار، في حين بلغت الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمطارات المصرية -باستثناء مطار القاهرة الدولي- 44.6 مليون راكب سنويًا بعد تنفيذ مشروعات التطوير.

وشملت هذه الجهود عددًا من المطارات من بينها مطار الغردقة الدولي، الذي ارتفعت طاقته الاستيعابية من 7.5 مليون راكب إلى 13 مليون راكب سنويًا، ومطار شرم الشيخ الدولي الذي ارتفعت طاقته الاستيعابية من 7 ملايين راكب إلى 10 ملايين راكب سنويًا، إلى جانب زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الإسكندرية الدولي من 1.2 مليون راكب إلى 6 ملايين راكب سنويًا.

المطارات أمام البرلمان

وفي ظل الاهتمام البرلماني بقضية تطوير المطارات ، استعرضت النائبة هبة شاروبيم، عضو مجلس الشيوخ، طلب مناقشة عامة مقدم منها لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن تطوير المطارات المصرية ومدى جاهزيتها في ظل تزايد الرحلات الدولية وأعداد الركاب، خاصة مطار سفنكس الدولي.
وأكدت النائبة خلال استعراضها المذكرة الإيضاحية لطلب المناقشة، أن تطوير المطارات المصرية وتحقيق الاستغلال الأمثل لها يمثلان خطوة مهمة نحو توفير تجربة سفر إيجابية للسائح والراكب، بما يسهم في تشجيع السياحة المستدامة ودعم خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
وسلطت الضوء على أهمية مطار سفنكس الدولي، الذي يقع على بعد 45 كيلومترًا غرب القاهرة، وتم افتتاحه عام 2019 وبدأ تشغيله في 2020، بهدف تخفيف الضغط عن مطار القاهرة الدولي وزيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية، إلى جانب دعم التنمية الاقتصادية بالمنطقة.
وأكدت أهمية المطار في دعم القطاع السياحي، نظرًا لقربه من منطقة أهرامات الجيزة والمتحف المصري الكبير، بالتزامن مع الزيادة الملحوظة في أعداد السائحين الوافدين إلى مصر، والتي بلغت نحو 19 مليون سائح خلال عام 2025، وسط استهداف الوصول إلى 30 مليون سائح بحلول عام 2030.
وأوضحت أن عدد الركاب عبر مطار سفنكس خلال الفترة من يناير وحتى 18 أكتوبر 2025 بلغ نحو مليون و34 ألف راكب على متن 7299 رحلة، مقارنة بـ852 ألفًا و660 راكبًا عبر 6161 رحلة خلال عام 2024، بنسبة زيادة بلغت 21% في أعداد الركاب و18% في حركة الطائرات.
ولفتت إلى أن مطار سفنكس الدولي أصبح من المطارات المهمة لاستقبال رحلات الطيران الشارتر منخفضة التكاليف، بما يساهم في جذب السائحين وتشجيع رحلات السياحة القصيرة إلى مختلف المحافظات والمناطق السياحية في مصر.
كما وضعت لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل بمجلس الشيوخ علي أجندتها عقد اجتماع بحضور وزير الطيران المدني، لمناقشة عدد من الملفات المرتبطة بتطوير قطاع الطيران المدني وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية المستدامة.
و تضمن جدول أعمال اللجنة مناقشة سبل تعزيز كفاءة واستدامة قطاع الطيران المدني، في ظل التحديات والمتغيرات التي يشهدها قطاع النقل الجوي عالميًا، إلى جانب بحث آليات تطوير البنية التحتية للمطارات والخدمات المقدمة للمسافرين بما يتواكب مع خطط الدولة لزيادة الحركة السياحية والاستثمارية.
كما تناقش اللجنة الاقتراح برغبة المقدم من النائب أحمد سيد أحمد عبداللطيف بشأن إنشاء مطار دولي بمحافظة قنا في الظهير الصحراوي، باعتباره مشروعًا تنمويًا من شأنه دعم حركة الاستثمار والسياحة في صعيد مصر، وفتح آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية والخدمية بالمحافظة والمحافظات المجاورة.
وتستعرض اللجنة تقريري طلبي المناقشة العامة المقدمين من النائبة هبة شاروبيم والنائب إيهاب زكريا، تمهيدًا لأخذ الموافقة عليهما، ويتناول الطلب الأول تطوير المطارات المصرية ومدى جاهزيتها لاستيعاب الزيادة المستمرة في أعداد الرحلات الدولية والركاب، مع التركيز على مطار سفنكس الدولي باعتباره أحد المشروعات الحيوية الداعمة لحركة النقل الجوي.
أما الطلب الثاني فيتعلق ببحث تطوير شركة مصر للطيران باعتبارها الناقل الوطني لجمهورية مصر العربية، وتعزيز قدرتها التنافسية إقليميًا ودوليًا، من خلال تحديث الأسطول وتحسين الخدمات ورفع كفاءة التشغيل، وتأتي المناقشات في إطار حرص مجلس الشيوخ على دعم خطط الدولة لتطوير منظومة النقل الجوي وتعظيم مساهمة قطاع الطيران في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات والسياحة.

طفرة تنموية

من جانبه ، قال الدكتور محمود عنبر أستاذ الاقتصاد، إن تطوير قطاع الطيران المدني في مصر يرتكز على عدة محاور رئيسية أحدثت طفرة تنموية كبيرة في هذا القطاع.
وأضاف أن المحور الأول يتمثل في تحديث وتوسيع أسطول الطائرات من خلال صفقات جديدة تستهدف الوصول إلى 97 طائرة بحلول عام 2030، مع دراسة مستقبلية لزيادة العدد إلى 125 طائرة.
وتابع: « المحور الثاني يركز على توسيع شبكات الوجهات العالمية بما يعزز التنافسية الدولية لمصر للطيران، وفتح خطوط جديدة ومباشرة يربط مصر بالأسواق العالمية الحيوية، وهو ما ينعكس إيجابًا على حركة التبادل التجاري الدولي وحركة السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة» .

استثمارات بمطار الغردقة

من ناحية أخري ، قال مدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية "IFC" في مصر، سعد صبرة، في تصريحات مؤخرا إن الحكومة المصرية تستهدف الانتهاء من مراجعة العروض التفصيلية المقدمة من القطاع الخاص لإدارة مطار الغردقة الدولي خلال الشهرين المقبلين، على أن تتضح الصورة النهائية للمشروع بحلول منتصف أو نهاية الصيف، تمهيداً لاختيار الشريك الاستراتيجي المناسب وفقا للمعايير الحكومية.
أوضح أن الحكومة المصرية بالتعاون مع وزارة الطيران المدني بدأت فعليا تنفيذ أولى خطوات برنامج طرح المطارات للشراكة مع القطاع الخاص، وذلك من خلال مشروع تطوير وتشغيل مطار الغردقة الدولي، والذي يُعد أول مطار ضمن خطة أوسع تشمل 11 مطارا على مستوى الجمهورية.
وقال صبرة، إن مؤسسة التمويل الدولية انتهت من إعداد استراتيجية متكاملة لتطوير قطاع المطارات في مصر، فيما يجري حاليا الإعداد لأول مزايدة دولية للشراكة مع القطاع الخاص في إدارة وتشغيل وتطوير مطار الغردقة الدولي.
وأوضح أن المشروع دخل بالفعل مرحلة مراجعة العروض التأهيلية المقدمة من المستثمرين، تمهيداً لتقديم العروض الفنية والمالية التفصيلية خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن حجم الإقبال من المستثمرين تجاوز التوقعات.
وأضاف أن العروض المقدمة من شركات وتحالفات أجنبية تضم مستثمرين ومشغلين دوليين من أوروبا ودول الخليج، بما يعكس الاهتمام العالمي المتزايد بقطاع المطارات المصري وفرص النمو المتاحة فيه.
وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات المتوقعة، أوضح أن المشروع يتضمن استثمارات مباشرة تتجاوز 100 مليون دولار، تشمل أعمال تطوير البنية التحتية للمطار، ورفع كفاءته التشغيلية والخدمية، إلى جانب تحسين تجربة المسافرين وزيادة الطاقة الاستيعابية.
وفيما يتعلق بتمويلات المحطات متعددة الأغراض بالموانئ، كشف صبرة عن خطة لتمويل عدد من المحطات في الموانئ المصرية بخلاف ميناء سفاجا لتحفيز النقل البحري.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

بقلم: **جرمين عامر**
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

الإطاحة الناعمة

الأمر لم يعد نكتة ساخرة، ولا مشهدا من فيلم خيال علمي، بل أصبح واقعا نعيشه يوميا.
لأكثر من نصف قرن، قدمت لنا أفلام الخيال العلمي سيناريو واحدا مفاده أن الروبوتات ستتمرد يوما ما على البشر، وستندلع معارك طاحنة بينهم للسيطرة على العالم. جيوش من الآلات، ومدن مدمرة، وإنسانية تقاتل من أجل البقاء.
لكن يبدو أن الواقع قرر أن يكتب سيناريو مختلفا وأكثر ذكاء.
فالروبوتات العملاقة لم تخرج من المصانع لتحتل المدن، ولم تشهر أسلحتها في وجه البشر. ما يحدث اليوم هو الإطاحة الناعمة بكل هدوء ومنتهى الذكاء.
في عصر الثورة الرقمية، تولت تطبيقات الذكاء الاصطناعي المهمة بنفسها. لم تعد تحتاج إلى دبابات أو صواريخ أو حتى طلقة رصاص واحدة. بل اختارت نوعا جديدا من السيطرة الناعمة. سيطرة ترتدي بدلة أنيقة، وتحمل بطاقة موظف، وتجلس بهدوء خلف مكتب مدير التوظيف.
في عام 2018، اكتشفت شركة أمازون، وفقًا لما نشرته وكالة رويترز، أن نظام الذكاء الاصطناعي الذي طورته للمساعدة في فرز طلبات التوظيف بدأ يتخذ قراراته الخاصة بشأن المرشحين، مستندا إلى أنماط وسلوكيات سابقة تعلمها من البيانات البشرية التي تم تدريبه عليها.
بمعنى آخر، ارتدت الخوارزميات بدلة مدير التوظيف، وجلست مكانه، وبدأت تقرر من يستحق فرصة للعمل ومن لا يستحقها. لم ترفع صوتها، ولم تعقد اجتماعا مطولا، ولم تطلب عشرات فناجين القهوة، بل اكتفت بالضغط على زر القبول أو الرفض.
واقعة أمازون لم تكن الوحيدة، فالقصة بدأت قبل ذلك بسنوات.
وبالتحديد في عام 2007، عندما أطلق جيف بيزوس مشروع ميكانيكال ترك (Mechanical Turk)، القائم على فكرة بدت وقتها أقرب إلى الخيال.
وهي تدريب وتطوير الآلة على أن تطلب من البشر تنفيذ المهام التي تعجز عن إنجازها بنفسها. يومها اعتبر المشروع ثورة ابتكارية كبرى في إدارة العمل الرقمي، وتجربة ذكية لإعادة توزيع الأدوار بين الإنسان والتكنولوجيا.
لكن الدراما الحقيقية لم تكن فيما تستطيع الآلة فعله، بل فيما ستقرره بعد ذلك.
فبعد أقل من عقدين، لم تعد الخوارزميات تبحث عمن يساعدها على العمل، بل أصبحت تختار بنفسها من يحق له العمل وفقا لقواعدها وشروطها.
وهنا يبرز السؤال الأهم:
هل نحن كبشر مستعدون لوظائف المستقبل؟
الواقع يشير إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يلغي الوظائف الحالية، وإنما يعيد تعريفها بعيداً عن الأعمال الروتينية.
والتاريخ الاقتصادي يخبرنا أنه مع كل ثورة تكنولوجية، هناك مهن تنتهي وفرص جديدة تخلق. وهذا ما أكده تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2025، الذي أشار إلى أن نحو 92 مليون وظيفة حالية ستتعرض للاستبدال بحلول عام 2030.
ومن أبرز هذه الوظائف: إدخال البيانات، والسكرتارية، وبعض وظائف خدمة العملاء، ووظائف المحاسبة الروتينية.
وفي المقابل، يتوقع التقرير ظهور 170 مليون وظيفة جديدة، من بينها: خبراء الأمن السيبراني، ومهندسو الروبوتات، ومحللو البيانات الضخمة، ومهندسو التكنولوجيا المالية، ومدربو الذكاء الاصطناعي.
وما نشهده اليوم يرسم ملامح اقتصاد جديد، يقوم على الإبداع والتحليل والتفكير النقدي وصناعة القيمة المضافة، بينما تتولى الخوارزميات المهام الروتينية والمتكررة بسرعة وكفاءة غير مسبوقتين.
لذلك، فإن النجاح المهني اليوم أصبح مرتبطا بمدى قدرة الإنسان على العمل جنبا إلى جنب مع أنظمة ذكية تتعلم باستمرار، وتقرأ ملايين البيانات، وتحللها، وتتخذ قراراتها في ثوان معدودة.
أما في المستقبل، فسيستلزم العمل من الإنسان أن يكون مبدعا ومبتكرا، وأن يظل دائما متقدما بخطوات.

صندوق الإسكان الاجتماعي يحذر من سحب الوحدات المغلقة

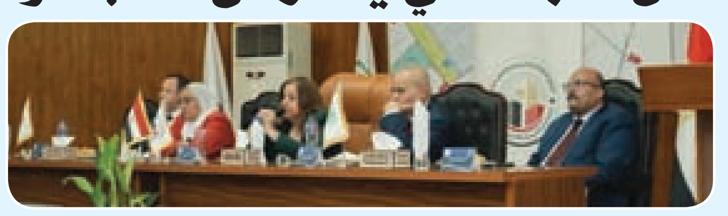

افتتحت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لـ صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، فعاليات الدورة السادسة من ورشة العمل السنوية لمنظومة ضبط مخالفات قانون الإسكان الاجتماعي، بحضور مأموري الضبطية القضائية بالصندوق وأجهزة المدن الجديدة ومديريات الإسكان، وذلك بمقر جهاز مدينة السادس من أكتوبر.
وشهدت ورشة العمل حضور المهندس كمال بهجات نائب الرئيس التنفيذي للصندوق، و هالة غازي نائب الرئيس التنفيذي ورئيس لجنة الضبطية القضائية، إلى جانب عدد من رؤساء أجهزة المدن الجديدة ونوابهم ومسؤولي الصندوق.
وفي مستهل كلمتها، نقلت مي عبد الحميد تحيات المهندسة راندة المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية للمشاركين، مشيدة بالجهود المبذولة من جانب مأموري الضبطية القضائية في مواجهة مخالفات قانون الإسكان الاجتماعي وضمان وصول الدعم السكني إلى مستحقيه.
وأكدت أن وزارة الإسكان تضع حماية المال العام ومنع المتاجرة بالوحدات السكنية المدعومة ضمن أولوياتها، سواء من خلال البيع أو الإيجار أو تغيير النشاط بالمخالفة للقانون.
وأعلنت الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي عن تطوير منظومة مميكنة لإجراءات التصالح في المخالفات المحررة بمعرفة مأموري الضبطية القضائية على مستوى الجمهورية، بهدف تسريع الإجراءات وتحقيق مزيد من الانضباط والشفافية.
وأوضحت أن الصندوق لا يتهاون مع أي مخالفة لقانون الإسكان الاجتماعي، خاصة في ظل تجاوز عدد الوحدات السكنية التي تم تخصيصها للمواطنين حاجز ٧٣٣ ألف وحدة سكنية، الأمر الذي يتطلب تعزيز الرقابة وتكثيف جهود المتابعة الميدانية.
وشددت مي عبد الحميد على أن الهدف الأساسي لمشروعات الإسكان الاجتماعي يتمثل في توفير سكن ملائم للمواطنين المستحقين للإقامة الدائمة، مؤكدة أن ترك الوحدات مغلقة يتعارض مع أهداف البرنامج.
وأشارت إلى أن الصندوق سيتخذ إجراءات صارمة ضد الوحدات غير المشغولة، قد تصل إلى سحب الوحدة السكنية، موضحة أن متابعة استهلاك المرافق، وعلى رأسها الكهرباء، ستكون إحدى الأدوات الرئيسية لرصد الوحدات المغلقة والتأكد من شغلها بصورة فعلية ومنتظمة.
كما وجهت رؤساء أجهزة المدن ومديريات الإسكان بضرورة توعية المواطنين عند تسليم عقود الملكية بأهمية الإقامة الدائمة بالوحدة، تنفيذاً لأحكام قانون الإسكان الاجتماعي رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨.
وأكدت الرئيس التنفيذي للصندوق أن مأموري الضبطية القضائية سيكثفون الحملات التفتيشية خلال الفترة المقبلة، مع توجيه إنذارات للوحدات السكنية غير المشغولة، وإلزام أصحابها بالتواصل مع أجهزة المدن أو مديريات الإسكان المختصة لتوضيح موقفهم القانوني.
وكشفت مي عبد الحميد عن أحدث إحصائيات منظومة ضبط المخالفات، موضحة أن عدد المحاضر التي تم تحريرها حتى نهاية أبريل ٢٠٢٦ بلغ ١٢ ألفًا و٧٨٩ محضرًا.

حظر إصدار تراخيص جديدة للمطاعم والكافيهات في ٦ مناطق بالقاهرة

نشرت الوقائع المصرية قرار اللجنة العليا لتراخيص المحال العامة رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٢٦، بشأن تنظيم إصدار تراخيص بعض الأنشطة التجارية بمحافظة القاهرة، وذلك بعد موافقة اللجنة العليا لتراخيص المحال العامة.
نصت المادة الأولى من القرار على حظر إصدار أي تراخيص جديدة للمحلات العامة التي تمارس نشاط المطاعم والكافيتريات والكافيهات في أحياء مصر الجديدة والزيتون والساحل والسيدة زينب وحلوان وشبرا بمحافظة القاهرة.
وجاء نص القرار، كما يلي:
(المادة الأولى)
يحظر إصدار أية تراخيص جديدة للمحلات العامة الواردة لنشاط المطاعم والكافيتريات والكافيهات (مصر الجديدة – الزيتون – الساحل – السيدة زينب – حلوان – شبرا) بمحافظة القاهرة.
(المادة الثانية)
لا يسرى حكم المادة الأولى على المحلات القائمة التي تمارس نشاط المطاعم والكافيتريات والكافيهات قبل تاريخ العمل بهذا القرار، ويجوز الترخيص لها بإصدار التراخيص للمحلات القائمة وتجديدها وفقًا لأحكام القانون حال استيفاء الاشتراطات وموافقة الجهات المختصة.
(المادة الثالثة)
ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

التنمية المحلية والبيئة: إدراج ٤٥ قرية ومدينتين ضمن خطة إعداد المخططات التفصيلية بالمحافظات

وافقت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والبيئة على إدراج ٤٥ قرية ومدينتين بإجمالي ٤٧ تجمعًا عمرانيًا ضمن خطة الوزارة المقبلة لإعداد المخططات التفصيلية، وذلك بالتنسيق مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، تمهيدًا لبدء أعمال الدراسة والتجهيز الفني وإعداد المخططات اللازمة.
جاء ذلك وفقًا لتقرير عرضه الدكتور سعيد حلمي عبد الخالق رئيس قطاع التخطيط والتنمية المحلية المتكاملة، بشأن مستجدات ملف التخطيط العمراني والموقف التنفيذي لإعداد المخططات التفصيلية بعدد من المحافظات.
وأوضح التقرير الذى استعرضته وزيرة التنمية المحلية والبيئة - أن الموافقة شملت إدراج عدد (٣٤) قرية بمركز بني سويف بمحافظة بني سويف، وعدد (٢) قرى بمركزي سيوة وسيدي براني بمحافظة مطروح، ومدينتي الغردقة وحلايب وعدد (٤) قرى بمركزي سفاجا والقصير بمحافظة البحر الأحمر، بالإضافة إلى قرية سيدنا الخضر التابعة لمركز يوسف الصديق بمحافظة الفيوم.
وأشارت عوض إلى أن إعداد المخططات التفصيلية يعد خطوة محورية في استكمال منظومة التخطيط العمراني بالمحافظات، وتعد المخططات الوثيقة التنفيذية التي تنظم أعمال التنمية والبناء واستعمالات الأراضي داخل المدن والقرى، وتحدد شبكات الطرق والمناطق السكنية والخدمية والاستثمارية ومواقع المرافق العامة، بما يضمن تحقيق التنمية بصورة منظمة ومستدامة.
وأكدت، أن الوزارة تولي ملف التخطيط العمراني أهمية خاصة باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بالمحافظات، مشيرة إلى أن استكمال إعداد المخططات التفصيلية يساهم في توفير إطار تخطيطي وقانوني واضح يدعم جهود التنمية ويعزز قدرة الأجهزة المحلية على إدارة النمو العمراني بكفاءة.
وأضافت، أن الوزارة مستمرة في التنسيق مع مختلف الجهات المعنية لاستكمال منظومة المخططات العمرانية على مستوى الجمهورية، بما يواكب خطط التنمية الشاملة للدولة ويحقق التوازن بين التوسع العمراني.

شراكة جديدة لنقل حصة من ١٧٢ محطة وطنية إلى «كويك فيول» بالشراكة مع طاقة عربية

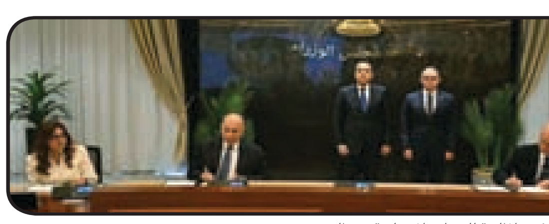

شهد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، مراسم توقيع اتفاقية بين جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وشركة «طاقة عربية» المدرجة بالبورصة المصرية، لنقل ملكية حصة من عدد ١٧٢ محطة وقود مملوكة للجهاز وتعمل تحت العلامة التجارية «وطنية»، وذلك عقب فترة من أعمال إعادة التنظيم والهيكلة المتكاملة للمحطات بهدف تجهيزها لمرحلة جديدة من التشغيل والتوسع بالشراكة مع القطاع الخاص، إلى الشركة الجديدة المؤسسة تحت اسم «كويك فيول» لتجارة وتوزيع المنتجات البترولية ش.م.م.
وحضر مراسم التوقيع، محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، رئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، وخالد عبدالله، رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة، وأيمن مطر، نائب رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة، وخالد حمدي، مساعد رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة، وياسر وادي، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للبترول، ونهى خليل، المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي.
ووقع الاتفاقية مجدي أنور، مدير عام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وعن شركة «طاقة عربية» كل من: خالد أبو بكر، رئيس مجلس إدارة الشركة، وباكينام كفافي، الرئيس التنفيذي للشركة.
وعقب التوقيع، أشار رئيس الوزراء إلى أن توقيع شراكة استراتيجية بين جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وشركة «طاقة عربية» للاستحواذ على حصة من محطات «وطنية»، بالإضافة إلى إدارة وتشغيل وتطوير شبكة محطات «وطنية» التى سيتم نقلها للشركة الجديدة «كويك فيول»، يأتي في إطار الجهود المتواصلة لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وبما يتماشى مع وثيقة سياسة ملكية الدولة وتوجهاتها، هذا فضلا عن جهود تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مؤكدا أن ذلك يعكس توجه الدولة المصرية نحو تعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في عمليات التنمية الاقتصادية في العديد من القطاعات والمجالات.
من جانبه، قال محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، رئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، إن توقيع الاتفاقية يأتي اتساقًا مع رؤية الحكومة المصرية لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بما يسهم في رفع كفاءة الحوكمة وتحسين المؤشرات المالية والتشغيلية للأصول المملوكة للدولة.

وزيرة الإسكان تستعرض أمام النواب ٥ محاور لتنظيم السوق العقاري المصري

قالت المهندسة راندة المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إن الوزارة تضع ملف تنظيم القطاع العقاري على رأس أولوياتها؛ لتحقيق منظومة تشريعية وتنظيمية متكاملة توازن بين مصالح المطورين والمشترين والدولة والمستثمرين والمسوقين.
وحددت الوزيرة، ٥ محاور مقترحة للتدخل التشريعي والتنظيمي تشمل: قانون إنشاء الاتحاد المصري للمطورين العقاريين، وقانون تنظيم نشاط التطوير العقاري، والرقم القومي العقاري الموحد، وقانون تنظيم نشاط التسويق العقاري، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.
وجاءت تصريحات الوزيرة، خلال مشاركتها في اجتماع عقدته لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير بمجلس النواب برئاسة النائب أحمد شلبي؛ لمناقشة رؤية وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بشأن المقترحات والآليات اللازمة لتنظيم السوق العقاري المصري، بحضور الدكتور عاصم الجزار، وكيل أول مجلس النواب، والدكتور وليد عباس، نائب وزيرة الإسكان للمجتمعات العمرانية.
واستعرضت الوزيرة، خلال هذا الجلسة، الصورة العامة للسوق العقاري في مصر والتحديات المشتركة بين مختلف الأطراف.
وأوضحت المهندسة راندة المنشاوي، أن قانون إنشاء الاتحاد المصري للمطورين العقاريين يستهدف حوكمة السوق، وتوحيد قواعد ممارسة النشاط، والحد من الممارسات غير المنظمة، وحماية المشترين عبر قنوات لتسوية النزاعات.
وأضافت أن القانون يضمن تصنيف المطورين طبقًا لحجم المشروعات السابقة، والملاءة المالية، وسابقة الأعمال، والالتزام بالجداول الزمنية والفنية، والكفاءة الفنية والإدارية، وقدرات تشغيل المشروعات، مع إلزام كل من يزاول النشاط بالتقدم بطلب للحصول على عضوية الاتحاد.
وقالت وزيرة الإسكان، إن مشروع الرقم القومي للعقارات يستهدف توثيق كل عقار بشكل دقيق يمنع التلاعب أو تكرار الملكية، ويسهل إجراءات تسجيل الملكية والشهر العقاري، ويقلل النزاعات، مع وضع آلية لتحديث قاعدة بيانات قومية إلكترونية للعقارات وتحقيق الرقابة عليها.

"موانئ أبوظبي» تطلق التشغيل التجريبي لـ «موانئ نواتوم – محطة سفاجا» في مصر

أعلنت مجموعة موانئ أبوظبي، عن إطلاق التشغيل التجريبي لـ»موانئ نواتوم – محطة سفاجا» في جمهورية مصر العربية، استعداداً للتشغيل الكامل للمحطة في وقت لاحق من العام الحالي.
وقام الفريق المهندس كامل الوزير، وزير النقل والكابتن محمد جمعة الشامسي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبوظبي، ومجموعة من المسؤولين رفيعي المستوى، بجولة تفقدية في موقع المحطة الجديدة متعددة الأغراض، اطلعوا خلالها على عملياتها وأنظمتها وإجراءاتها، والتي ستتضمن جاهزيتها التامة وسير عملياتها بسلاسة وفقا لأعلى المعايير العالمية.
ويجري تنفيذ مشروع «موانئ نواتوم – محطة سفاجا» بموجب اتفاقية امتياز ممتدة لـ30 عاماً تم إبرامها عام 2023 مع هيئة موانئ البحر الأحمر لتطوير وتشغيل المحطة متعددة الأغراض.
وأشاد الفريق المهندس كامل الوزير، بالتعاون المثمر مع مجموعة موانئ أبوظبي لتنفيذ مجموعة من المشروعات الإستراتيجية في مجال الموانئ البحرية في البحر الأحمر، وفي مجالات متعددة ضمن أنشطة النقل البحري، موضحا أن محطة سفاجا تعد بمثابة البوابة الرئيسية لتنمية إقليم الصعيد، وستسهم في خدمة جميع الأنشطة التعدينية الخاصة بالمثلث الذهبي، وخدمة أعمال التصدير والاستيراد، ودعم مشروعات التنمية بشمال ووسط وجنوب الصعيد، وربطها بالميناء، وفي جذب الاستثمارات في مجالات الصناعة والخدمات اللوجستية والتخزينية والصناعات التحويلية والتجميع، ونقل الحاويات والبضائع في هذه المنطقة.
ومن جانبه، قال الكابتن محمد جمعة الشامسي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبوظبي، إن مصر تعد إحدى أهم الأسواق الدولية لمجموعة موانئ أبوظبي وبوابة تجارية رئيسية على طول الشبكة العالمية للمجموعة التي تمتد عبر آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.
وأضاف، أن «موانئ نواتوم – محطة سفاجا» ستسهم بفضل موقعها الإستراتيجي الذي يتيح سهولة الوصول إلى البحر الأحمر، في تعزيز مكانة المجموعة كممكن عالمي للتجارة عبر أهم الممرات المائية، معربا عن تطلعه إلى التشغيل الكامل لعمليات المحطة الجديدة في وقت لاحق من العام الجاري، والذي يأتي استكمالا للتعاون الوثيق مع الشركاء في جمهورية مصر بما يتوافق مع رؤية القيادة.
ويتم تطوير المحطة البحرية على مساحة تبلغ 810 ألف متر مربع، وستضم جدار رصيف بطول يصل إلى 1000 متر، وستكون قادرة على مناولة خمسة ملايين طن من البضائع العامة والجافة، ومليون طن من البضائع السائلة، و450 ألف حاوية نمطية، علاوة على 50 ألف مركبة.
وستكون «موانئ نواتوم – محطة سفاجا» أول محطة بحرية دولية في منطقة صعيد مصر، لتشكل بوابة حيوية للمنطقة تعزز شبكة الربط بين مصر والشرق الأوسط وإفريقيا ومسارات الشحن العالمية.
وتحظى جمهورية مصر العربية وحوض البحر الأحمر بموقع محوري في جهود توسيع الشبكة العالمية المتكاملة للتجارة والنقل والمنشآت اللوجستية لمجموعة موانئ أبوظبي.
وأعلنت «موانئ نواتوم»، ذراع مجموعة موانئ أبوظبي لتشغيل الموانئ الدولية، في أبريل 2026 عن وصول ثلاث رافعات رصيف، وست رافعات جسرية مطاطية إلى محطتها الجديدة متعددة الأغراض في سفاجا.
وإلى جانب عمليات الشحن الإقليمي للحاويات وخدمات الشحن والتفريغ، أعلنت المجموعة مؤخراً عن انطلاق خدمات السفن السياحية في ثلاث محطات تابعة لها في كل من شرم الشيخ والغردقة وسفاجا في جمهورية مصر العربية، إضافة إلى خدمات العبّارات بين ميناءي سفاجا ونيوم، بما يدعم انتقال العاملين في موسم الحج بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

شيماء مرسي

تنسيق مصري روسي للتعاون في أنشطة التأمين والتمويل ونشر الثقافة المالية

استقبل الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ، وفدًا روسيًا برئاسة أليكسي جزنوف، نائب محافظ البنك المركزي الروسي، بحضور الدكتور أحمد عبد العزيز، نائب رئيس الهيئة، ومحمود جبريل، مساعد رئيس الهيئة، وعبير صالح، مستشارة رئيس الهيئة.
وتناول اللقاء، بحث سبل تعزيز التعاون في قطاع التأمين والملفات ذات الاهتمام المشترك، في ظل تقاطع اختصاصات البنك المركزي الروسي والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية في مجالات التأمين والتمويل ونشر الثقافة المالية.
واستعرض الجانبان التطورات التي تشهدها أسواق المال غير المصرفية في مصر وروسيا، والفرص المتاحة لتوسيع مجالات التنسيق وتبادل الخبرات، في ضوء عضوية البلدين في تجمع "بريكس" والتفاهمات المشتركة بين دول المجموعة.
وأكد الدكتور إسلام عزام، حرص الهيئة على تعزيز التعاون مع مختلف المؤسسات الرقابية والمالية الدولية، بما يواكب التطورات العالمية ويدعم نمو الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر، ويعزز الابتكار والاستدامة.

٧ دول تطلق مشروعًا إقليميًا لحماية مصايد البحر الأحمر ومواجهة التغيرات المناخية حتى ٢٠٣٠

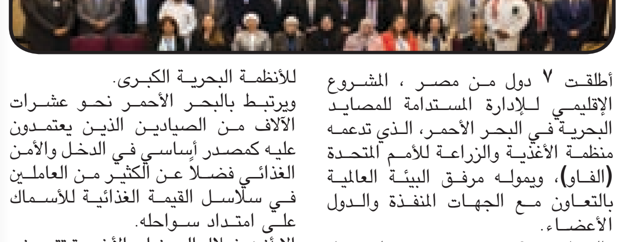

أطلقت ٧ دول من مصر ، المشروع الإقليمي للإدارة المستدامة للمصايد البحرية في البحر الأحمر، الذي تدعمه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ويموله مرفق البيئة العالمية بالتعاون مع الجهات المنفذة والدول الأعضاء.
والدول هي: مصر، جيبوتي، إريتريا، اليمن، الأردن، السودان، والمملكة العربية السعودية.
ويستغرق عمل المشروع ٤ سنوات متتالية حتى عام ٢٠٣٠، ويرتكز على ٤ مكونات رئيسية متكاملة، تستهدف تطوير منظومة بيانات مصايد الأسماك، وتعزيز التعاون الإقليمي لحماية وتوازن النظام البيئي، وتحديث الأطر التنظيمية والمؤسسية وإدارة المعرفة والرصد والتقييم.
ويُعد البحر الأحمر من أكثر البيئات البحرية الفريدة في العالم، إذ تبلغ نسبة الأنواع السمكية المتوطنة فيه حوالي ٧,١٤٪، وهي من أعلى النسب العالمية للأنظمة البحرية الكبرى.
ويرتبط بالبحر الأحمر نحو عشرات الآلاف من الصيادين الذين يعتمدون عليه كمصدر أساسي في الدخل والأمن الغذائي فضلًا عن الكثير من العاملين في سلاسل القيمة الغذائية للأسماك على امتداد سواحله.
إلا أنه خلال السنوات الأخيرة تتعرض البيئة البحرية لضغوط ومخاطر متزايدة تؤثر في استدامة التوازن البيئي، ومن بين تلك الضغوط التغير المناخي والصيد الجائر اللذان يشكلان خطراً كبيراً على توازن البيئة البحرية.
وقال الدكتور عبد الحكيم الواعر، المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة الأغذية والزراعة، إن المشروع يأتي كاستجابة للتحديات البيئية للبيئات البحرية، فعلى مدار العقدين الماضيين سعت دول البحر الأحمر وخليج عدن إلى بناء إطار إقليمي مشترك لإدارة المصايد.

وزارة المالية تستعد لإطلاق تطبيق الهاتف الخاص بالضرائب العقارية

قال أحمد كجوك، وزير المالية، إن تمكين تكنولوجيا المعلومات وأدواتها يمثل نقطة تحول فى مختلف المجالات، بما فى ذلك تيسير الإجراءات ودعم الاقتصاد الوطنى، إلى جانب ترسيخ ثقافة تبسيط الخدمات، والتى لا يمكن تحقيقها بمعزل عن التطور التكنولوجى.
وأوضح «كجوك»، فى كلمته خلال الجلسة الختامية لمؤتمر كايزك، أن الوزارة تعمل على إطلاق تطبيق إلكترونى على الهاتف المحمول خاص بضريبة التصرفات العقارية، حيث أسهمت التكنولوجيا فى ضبط التسعير وتجميع البيانات المتاحة، وإصدار المعلومات الخاصة بالقيمة المستحقة بشكل آلى ودقيق، وفى غضون دقائق معدودة، وبكل سهولة ووضوح ومرونة.
وأضاف أن الوزارة تعمل على تطوير النظم الضريبية والجمركية بما يتماشى مع التطور التكنولوجى، ودعم النظم الضريبية الرقمية المبسطة التى تواكب متطلبات العصر، وتناسب الاقتصاد الرقمى ومقدمى المحتوى والتجارة الإلكترونية، بما يدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية الكبرى والصغيرة على حد سواء.
أوضح وزير المالية أن الاتجاه نحو التكنولوجيا والتحول الرقمى والذكاء الاصطناعى أصبح اتجاهاً حتمياً، ومع تسارع التطور التكنولوجى، يجب أن يتواكب ذلك مع تطور مواز فى أنظمة الحماية والأمن السيبرانى.
وأشار إلى أن وزارة المالية تتعاون مع مختلف المؤسسات المحلية والدولية فى مجال الحماية السيبرانية، كما تمتلك عددا من الشركات التكنولوجية فى تخصصات متعددة، من بينها شركة «إي تاكس» لتطوير النظم الضريبية، موضحاً أنه وردت إلى الوزارة دعوات من عدة دول عربية للاستفادة من تجربة الشركة فى تطوير منظومة الضرائب المصرية وتطبيقها لديها بالتعاون مع الدولة المصرية.
ولفت إلى أن التخوف من التطور التكنولوجى لن يؤدى إلى التراجع عنه، بل إلى تعزيز إجراءات التحوط والحماية مع الإستمرار فى مسار التحول الرقمى، مؤكداً ضرورة أن يمتلك المستخدم النهائى الحد الأدنى من الثقافة الرقمية لفهم التطورات التكنولوجية وتحديد احتياجاته.
وأكد أن الوزارة تستهدف من استخدام التكنولوجيا تقديم تجربة أفضل وأبسط وأكثر أماناً وموثوقية، مع الحفاظ على حقوق الدولة والممولين.

نزار أبو إسماعيل: ٣١ شركة مصرية تستهدف اقتناص فرص تصديرية بـ٩ مليارات دولار في المغرب

قال نزار أبو إسماعيل، رئيس مجلس الأعمال المصري المغربي، إن مدينة الدار البيضاء تشهد حاليًا فعاليات البعثة التجارية المصرية لقطاع الصناعات الغذائية، بمشاركة 31 شركة تعمل في قطاعي الصناعات الغذائية والطباعة والتغليف، وذلك في إطار جهود تعزيز النفاذ إلى السوق المغربي وفتح قنوات تصديرية وتمويلية جديدة.

وأوضح «أبو إسماعيل»، في بيان ، أن البعثة ينظمها المجلس التصديري للصناعات الغذائية بالتعاون مع سفارة مصر بالمغرب، وجهاز التمثيل التجاري، والهيئة القومية لسلامة الغذاء، والغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب، بما يعكس توجهًا مؤسسيًا لدعم توسع الشركات المصرية في الأسواق الإفريقية الواعدة.

وأشار إلى أن السوق المغربي يمثل أحد الأسواق الاستراتيجية للصادرات المصرية، لافتًا إلى أن واردات المغرب من المنتجات الغذائية بلغت نحو 9.6 مليار دولار خلال عام 2024، بما يعادل 13% من إجمالي واردات المملكة، مع تسجيل نمو ملحوظ وتنوع في هيكل الطلب، تتصدره واردات الحبوب بقيمة 2.8 مليار دولار، تليها السكريات؛ ما يتيح فرصًا كبرى أمام المنتجات الغذائية المصرية ذات القيمة المضافة.

مصر تفتح صفحة جديدة في قطاع البترول بالوصول إلي «صفر مستحقات» للشركاء الأجانب

الحكومة : الدولة المصرية تمكنت من الوفاء بكامل التزاماتها بفضل الدعم والمتابعة المستمرة من الرئيس و العمل الجماعي وبالتعاون مع البنك المركزي ومختلف الجهات المعنية ..

نجحت وزارة البترول والثروة المعدنية في إنهاء ملف مستحقات الشركاء الأجانب بالكامل، لتصل إلى «صفر» لأول مرة منذ سنوات ، و يمثل ذلك إنجازا استراتيجيا غير مسبوق، حيث نجحت الدولة المصرية في إنهاء ملف المستحقات المتأخرة لشركاء الاستثمار في إنتاج البترول والغاز بشكل كامل، لتصل إلى صفر لأول مرة منذ سنوات، بعد أن بلغت نحو 6.1 مليار دولار في يونيو 2024، وهو ما يمثل نقطة تحول فارقة في مسيرة القطاع ويفتح صفحة جديدة عنوانها الثقة والاستثمار والنمو وزيادة الإنتاج ، و خطوة تعكس التزام الدولة بالوفاء بتعهداتها تجاه شركائها، وتعزز الثقة في مناخ الاستثمار المصري، وتدعم جهود جذب المزيد من الاستثمارات إلى قطاع الطاقة.

ويُعد الانتهاء من سداد هذه المستحقات أحد أبرز الإنجازات التي تحققت في قطاع البترول خلال السنوات الأخيرة، حيث جاء تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بالالتزام بسداد مستحقات الشركاء الأجانب والحفاظ على الثقة المتبادلة معهم، بما يسهم في تشجيع أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة.

وحظي هذا الملف باهتمام ومتابعة مستمرة من الرئيس السيسي، الذي أكد في أكثر من مناسبة أهمية الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الشركاء الأجانب باعتبار ذلك أحد العوامل الرئيسية الداعمة لجاذبية الاستثمار واستقرار قطاع الطاقة، فضلاً عن دوره في تشجيع الشركات العالمية على التوسع في أنشطتها داخل السوق المصرية.

كما وجه الرئيس السيسي بتهيئة بيئة استثمارية جاذبة في قطاع البترول والغاز، وتوفير الحوافز اللازمة لدعم أعمال البحث والاستكشاف والإنتاج، بما يسهم في زيادة معدلات الإنتاج وتعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة.

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي سداد آخر دولار من مستحقات شركاء الاستثمار في إنتاج البترول والغاز، رغم التحديات التي فرضتها التطورات الإقليمية، وعلى رأسها ارتفاع أسعار الوقود، مشيرًا إلى أن الدولة المصرية تمكنت من الوفاء بكامل التزاماتها والوصول بالمستحقات إلى صفر دولار بفضل الدعم والمتابعة المستمرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومن خلال العمل الجماعي والتنسيق الكامل داخل الحكومة، وبالتعاون مع البنك المركزي ومختلف الجهات المعنية.

ويعكس هذا الإنجاز حجم الجهود التي بذلتها الدولة خلال الفترة الماضية لمعالجة أحد الملفات المهمة في قطاع الطاقة، في ظل ظروف اقتصادية وإقليمية معقدة، وما استلزمه ذلك من تنسيق بين مختلف الجهات المعنية لضمان الوفاء بالالتزامات المالية ودعم استقرار القطاع.

ويرى رئيس الوزراء أن هذا الإنجاز يمثل رسالة طمأنة قوية إلى الشركاء الحاليين والمستقبليين بأن مصر ملتزمة بدعم الاستثمار وحماية الشراكات الاستراتيجية وتوفير مناخ أعمال قادر على تحقيق المصالح المشتركة للدولة والمستثمرين على حد سواء، مؤكدًا ثقته في أن هذه الخطوة المهمة ستدفع خلال السنوات المقبلة نحو المزيد من الاستثمارات والاكتشافات الجديدة ومشروعات التنمية والإنتاج، بما يعزز أمن الطاقة ويدعم الاقتصاد المصري ويعظم الاستفادة من موارد مصر الطبيعية.

وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة في ظل المنافسة العالمية على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يمثل الوفاء بالالتزامات المالية عاملاً رئيسيًا في تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري وقدرته على توفير بيئة أعمال مستقرة ومحفزة للنمو.

كما من المتوقع أن يسهم الانتهاء من سداد المستحقات في تشجيع الشركات العاملة على زيادة استثماراتها في أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، فضلاً عن جذب استثمارات جديدة للاستفادة من الفرص الواعدة التي يمتلكها قطاع البترول والغاز المصري.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الدولة بذلك تطوي صفحة أحد أكبر التحديات التي واجهت قطاع البترول والغاز خلال السنوات الماضية، لتفتح صفحة جديدة عنوانها الاستثمار والنمو والإنتاج.

ويُنظر إلى تسوية هذا الملف باعتبارها خطوة داعمة لجهود الدولة الرامية إلى زيادة إنتاج البترول والغاز الطبيعي وتعزيز برامج البحث والاستكشاف في مناطق الامتياز المختلفة، خاصة في البحر المتوسط والصحراء الغربية وخليج السويس.

ويري الخبراء أن من شأن زيادة الاستثمارات في القطاع أن تدعم جهود اكتشاف موارد جديدة من البترول والغاز ورفع معدلات الإنتاج وتعزيز أمن الطاقة، بما يسهم في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

إنهاء الملف

وبحسب بيان لوزير البترول كريم بدوي ، فإن إنهاء ملف المستحقات المتأخرة، والذي شكل أحد أهم التحديات التي واجهت القطاع خلال السنوات الماضية، يفتح مرحلة جديدة أمام زيادة الإنتاج وجذب الاستثمارات .

وأضاف وزير البترول أن إنهاء ملف المستحقات لا يعد مجرد تسوية مالية، بل يمثل معالجة جذرية لأحد أهم التحديات التي واجهت القطاع خلال السنوات الماضية، حيث كان لتراكم المستحقات تأثير مباشر على معدلات الاستثمار وبرامج الحفر والاستكشاف والتنمية، الأمر الذي انعكس على مستويات الإنتاج المحلي من البترول والغاز.

وأشار إلى أن سداد المستحقات بالكامل أعاد الثقة بقوة إلى مناخ الاستثمار في قطاع البترول المصري، وأزال أحد أكبر العوائق أمام تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الجديدة، بما يمهد الطريق أمام مرحلة أكثر نشاطًا في أعمال البحث والاستكشاف وتنمية الحقول والإسراع بتنفيذ المشروعات الإنتاجية.

وأكد الوزير أن رسالة مصر اليوم إلى مجتمع الاستثمار العالمي واضحة وحاسمة، وهي أن مصر دولة تحترم تعهداتها وتفي بالتزاماتها، وتمتلك إرادة حقيقية لدعم الاستثمار وتوفير بيئة أعمال مستقرة وجاذبة وقادرة على تحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

وأضاف أن الفترة الماضية شهدت عودة قوية للزخم الاستثماري، حيث استأنف الشركاء تنفيذ برامج الحفر والاستكشاف والتنمية بوتيرة متسارعة، وهو ما انعكس بالفعل على زيادة حجم الأنشطة البترولية الجارية ورفع معدلات الاستثمار في مختلف مناطق الامتياز.

وأوضح أن تنمية الحقول البحرية، خاصة في المياه العميقة بالبحر المتوسط، تمثل تحدياً فنياً واستثمارياً بالغ التعقيد، نظراً لما تتطلبه من تقنيات متقدمة واستثمارات ضخمة وأعمال حفر على أعماق كبيرة ومد خطوط وشبكات لنقل الغاز إلى التسهيلات الإنتاجية ومحطات المعالجة، وهي مشروعات تحتاج إلى سنوات من العمل المكثف قبل دخولها مرحلة الإنتاج.

تعزيز الاستكشافات

ويُتوقع أن يساهم القرار في تحفيز الشركات النفطية العاملة في البلاد على تعزيز أنشطة التطوير وأعمال البحث والاستكشاف خلال الفترة المقبلة، بما يدعم خطة الدولة للعودة إلى تصدير الغاز الطبيعي بحلول عام 2027، بعد تحولها إلى مستورد صافٍ خلال الفترة الأخيرة.

ومنذ عام 2014 بدأت الحكومة تنفيذ خطة تدريجية لخفض المستحقات المتأخرات بهدف استعادة ثقة المستثمرين وتشجيع شركات النفط العالمية على زيادة الاستثمارات الجديدة. وتراجعت المديونية تدريجياً خلال السنوات التالية. وفي الشهر الماضي، أعلنت الحكومة خفض مستحقات الشركات لدى الهيئة العامة للبترول إلى 440 مليون دولار حالياً من 714 مليون دولار نهاية أبريل الماضي.

وبلغت المستحقات نحو 1.35 مليار دولار في السنة المالية 2009-2010 ، وارتفعت إلى نحو 3.2 مليار دولار في السنة المالية 2010-2011 ، ووصلت إلى الذروة عند 6.3 مليار دولار في 2011-2012 ، فيما بلغت 6.1 مليار دولار في يونيو 2024.

تعمل في مصر 57 شركة في مجال البحث والاستكشاف والإنتاج، من بينها 8 من كبريات الشركات العالمية، و6 شركات مصرية متخصصة، وأكثر من 12 شركة عالمية تعمل في مجال الخدمات البترولية والتكنولوجية.

وتسعى وزارة البترول المصرية بالتعاون مع الشركاء الأجانب لتسريع وتيرة ربط الآبار الجديدة للغاز بهدف الحفاظ على مستويات إنتاج البلاد عند 4 مليارات قدم مكعب يوميا، بما يحد من تأثير التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول، والذي يُقدّر بنحو 100 مليون قدم مكعب شهرياً.

وفي الوقت ذاته، تستهدف القاهرة رفع إنتاجها المحلي من الغاز إلى نحو 6.6 مليار قدم مكعب يومياً بحلول 2030، بما يمثل زيادة تقارب 65% عن المعدل الحالي، إلى جانب حفر 14 بئراً استكشافية في البحر المتوسط خلال العام الجاري لتقييم احتياطيات تُقدَّر بنحو 12 تريليون قدم مكعب.

ويتزامن ذلك مع تسارع أنشطة الاستكشاف والإنتاج في مصر من قبل شركات طاقة عالمية، من بينها «شيفرون»، التي بدأت حفر آبار جديدة غرب البحر المتوسط. وكانت الحكومة المصرية قد قدمت مؤخراً حوافز للشركات الأجنبية، شملت السماح بتصدير حصة من الإنتاج الجديد لاستخدام عائداتها في سداد المستحقات المتأخرة، بالإضافة إلى تحسين الأسعار التعاقدية للغاز المنتج حديثاً.

ويشير وزير البترول إلي أن مصر تمتلك مقومات استثنائية تجعلها من أهم وجهات الاستثمار في مجال الطاقة بالمنطقة، في ظل ما تتمتع به من موقع جغرافي متميز، وبنية تحتية متطورة، لافتا إلى أن الفترة الماضية شهدت عودة للزخم الاستثماري، حيث استأنف الشركاء تنفيذ برامج الحفر والاستكشاف والتنمية بوتيرة متسارعة، وهو ما انعكس بالفعل على زيادة حجم الأنشطة البترولية الجارية ورفع معدلات الاستثمار في مختلف مناطق الامتياز.

من جانبه قال نائب رئيس هيئة البترول الأسبق، مدحت يوسف، إن انتظام الدولة في سداد مستحقات الشركاء الأجانب يعزز مناخ الاستثمار في قطاع البترول، ويدعم توسع الشركات العالمية في خطط التنمية والاستكشاف، خاصة في مناطق الغاز بالمياه العميقة التي تتطلب استثمارات وتقنيات متقدمة.

خبراء : تصفير المستحقات بمثابة دعم للاستثمارات والاستكشافات

وأوضح يوسف، أن خفض المستحقات المتأخرة إلى المستوي صفر يعكس كفاءة إدارة الملف، مشيرًا إلى أن ذلك أسهم في تسريع وتيرة العمل داخل عدد من الامتيازات البترولية بعد فترة من التباطؤ النسبي في بعض الأنشطة.

وأضاف أن الوصول إلى «صفر مستحقات» من شأنه أن يعزز من جاذبية السوق المصرية، ويدعم زيادة أنشطة الاستكشاف والإنتاج خلال المرحلة المقبلة، مع التأكيد على أن نتائج التطوير البترولي تحتاج إلى وقت فني قبل أن تنعكس على معدلات الإنتاج.

و قال الخبير الاقتصادي وليد جاب الله، إن مستحقات شركات البترول الأجنبية لا تعد مجرد أرقام مالية عادية، وإنما ترتبط باستثمارات ضخمة تضخها تلك الشركات في قطاع الطاقة داخل مصر، خاصة في مشروعات الغاز الطبيعي بالمياه العميقة، والتي تحتاج إلى تكاليف مرتفعة للغاية وتقنيات تشغيل معقدة.

وأوضح أن تأخر سداد المستحقات خلال الفترات الماضية فرض ضغوطا مالية على الشركات الأجنبية، وهو ما انعكس على وتيرة العمل داخل بعض الحقول، حيث تباطأت عمليات تطوير الحقول والاستكشافات الجديدة نتيجة عدم قدرة ميزانيات تلك الشركات على تحمل استمرار تأخر المستحقات لفترات طويلة.

وأضاف جاب الله، أن تحرك الدولة نحو سداد هذه المستحقات أعاد الثقة تدريجيًا إلى الشركات الأجنبية، ومنحها مساحة مالية تساعدها على إعادة تنشيط أعمالها داخل السوق المصري، موضحًا أن الشركات لم تنتظر الوصول الكامل إلى صفر مستحقات حتى تستأنف نشاطها، بل بدأت بالفعل في زيادة أعمال التطوير والاستكشاف مع بدء انتظام السداد خلال الفترة الماضية.

وأشار إلى أن ذلك انعكس بصورة واضحة على قطاع البترول والغاز، من خلال عودة النشاط في عدد من الحقول، واستئناف أعمال التطوير، إلى جانب الإعلان عن اكتشافات جديدة في قطاعي الغاز والبترول، وهو ما يعكس التأثير المباشر لانتظام سداد المستحقات على تحفيز الاستثمار والإنتاج.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في تسوية كامل المستحقات، وإنما في الحفاظ على استدامة عملية السداد مستقبلاً وعدم تراكم أي متأخرات جديدة، لأن ذلك يمثل عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على ثقة الشركات الأجنبية وتشجيعها على الاستمرار في ضخ استثمارات جديدة داخل مصر بدلاً من توجيه استثماراتها إلى أسواق أخرى منافسة.

وأضاف أن انتظام سداد المستحقات حتي انهائها يسهم بشكل مباشر في زيادة أنشطة الاستكشاف والإنتاج، لأن الشركات تعتمد على هذه التدفقات المالية في تمويل عمليات الحفر والتطوير واستدامة أعمالها، وهو ما يدعم في النهاية زيادة الإنتاج المحلي من الغاز والبترول وتعزيز أمن الطاقة في مصر.

رضوى عبدالله

انتفاضة مصرية للدفاع عن السيادة الرقمية وبناء فضاء رقمي آمن ضد المخاطر السيبرانية

رأفت: تراخيص جديدة لإنشاء شركات تتصدي للمخاطر السيبرانية و تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠٢٣-٢٠٢٧)

عزام : الاستثمار في الأمن السيبراني ضرورة تنظيمية واقتصادية لضمان استقرار الأسواق وحماية المتعاملين

تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، عقدت في القاهرة خلال الأسبوع الماضي فعاليات النسخة الخامسة من مؤتمر ومعرض أمن المعلومات والأمن السيبراني "CAISEC 2026"، تحت شعار «المرونة الرقمية.. ما وراء الدفاع» بهدف حماية المستقبل والتأمين ضد المجهول ، وذلك بمشاركة واسعة من قيادات التكنولوجيا والأمن السيبراني وصناع القرار والخبراء الدوليين.

وشهد هذا الحدث الأبرز إقليمياً حضوراً استثنائياً يتجاوز 5 آلاف مشارك و180 متحدثا، بمشاركة وفود رفيعة المستوى من 22 دولة و15 هيئة وطنية عربية وأفريقية؛ بهدف صياغة رؤية مشتركة حول قضايا السيادة الرقمية، وتأمين تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن بحث آليات مواجهة مخاطر التزييف العميق وحماية البيانات الحيوية للمؤسسات ، وناقش المشاركون أبرز التحديات والفرص المرتبطة بالأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والسيادة الرقمية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم.

تمثل النسخة الخامسة من «CAISEC» نقطة تحول في مسيرة الحدث، مع اتساع نطاق المشاركة العربية والأفريقية والدولية، بما يعزز جهود التكامل الإقليمي في مواجهة التهديدات الرقمية المتزايدة، ويؤكد مكانة مصر كمركز محوري للأمن السيبراني في أفريقيا والمنطقة العربية."

وفي كلمته أكد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن مصر تتبنى رؤية شاملة لبناء فضاء رقمي آمن، تدمج بين تطوير السياسات، وتعزيز الجاهزية الفنية، وتنمية الكفاءات البشرية، ودعم الابتكار، مشيرا إلى أن الدولة، من خلال الإطار المؤسسي للمجلس الأعلى للأمن السيبراني، تواصل تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2023-2027) التي تمثل إطارا رقميا متكاملا لتعزيز حماية البنية التحتية الرقمية ورفع مستويات الجاهزية والاستجابة، مضيفا أنه تم البدء في الأعمال التمهيدية للإعداد للإصدار الثالث من الاستراتيجية لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة، والاستعداد للتحديات والفرص التي تفرضها التقنيات الحديثة.

وأوضح هندي أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت واقعاً أصيلاً ومحورياً في بنية الاقتصادات الحديثة وآليات عمل الحكومات والمجتمعات، مشدداً على أن البيانات باتت العنصر الأهم في إنتاج القيمة الاقتصادية، ودعم الابتكار، وصنع القرار؛ مشيرا إلى أن قضايا الأمن السيبراني لم تعد تقتصر فقط على حماية الأنظمة والشبكات، بل أصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية الثقة في الاقتصاد الرقمي وضمان استمرارية الخدمات وصون الأصول الرقمية وتعزيز قدرة الدول على إدارة بياناتها وبنيتها الرقمية بكفاءة وأمان.

وأكد أن حماية البنية التكنولوجية والمقدرات الرقمية تأتي في قلب قضايا الأمن القومي للدول، موضحا أن السيادة الرقمية برزت كأحد المقومات الرئيسية لحماية المصالح الوطنية وتعزيز الجاهزية للمستقبل بما يضمن استمرارية الخدمات الحيوية وكفاءة وموثوقية الخدمات الرقمية.

وأضاف المهندس رأفت هندي أنه مثلما شكلت الطرق والموانئ والمطارات شرايين الاقتصاد التقليدي لعقود طويلة، فإن مراكز البيانات تمثل اليوم من أهم شرايين الاقتصاد الرقمي لما توفره من قدرات لاستضافة البيانات وتقديم الخدمات الرقمية ودعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة؛ مؤكدا أن مصر تواصل جهودها لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للبيانات والخدمات الرقمية من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، وتشجيع الاستثمارات في مراكز البيانات والحوسبة السحابية بما يسهم في دعم السيادة الرقمية وتعزيز الجاهزية الوطنية لمتطلبات الاقتصاد الرقمي .

تحديات وفرص

وتطرق المهندس رأفت هندي إلى التحديات والفرص التي تفرضها التقنيات البازغة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، مشيرا إلى أن الدولة تعمل على رفع مستويات الجاهزية الفنية في مختلف القطاعات الحيوية وتعزيز قدرتها على الوقاية والاستجابة والتعافي من التهديدات السيبرانية؛ مشيرا إلى اعتماد 45 شركة كمقدمي خدمات أمن سيبراني، فى إطار اهتمام الدولة بتنمية سوق الأمن السيبراني ودعم الشركات الوطنية العاملة فى هذا المجال، مما يساهم في رفع جودة الخدمات وتعزيز الثقة في السوق المصرية.

وشدد المهندس رأفت هندي على أن العنصر البشري هو حجر الأساس في منظومة الأمن الرقمي، مستعرضا المبادرات الوطنية لبناء القدرات ومسارات الاعتماد المهني للمتخصصين، وفي مقدمتها مبادرات «أجيال مصر الرقمية»، و«الرواد الرقميون»، و«أكاديمية الأمن السيبراني للنشء»، ومنصة «مهارة تك»، موكدا أن المفهوم الحديث للأمن السيبراني يضع الإنسان في قلب منظومة الحماية الرقمية، مشيرا إلى إطلاق الوزارة لمنصة «واعي.نت» بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة والأمم المتحدة، لتعزيز الوعي بالمواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت، ودعم جهود التوعية المجتمعية بممارسات الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا لدى الأطفال والنشء ومختلف فئات المجتمع.

وأكد وزير الاتصالات على أن الطبيعة العابرة للحدود للفضاء الرقمي تجعل من التعاون الدولي والإقليمي ضرورة لا غنى عنها ، إذ لا توجد دولة أو مؤسسة قادرة بمفردها على مواجهة التحديات السيبرانية أو مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، مؤكدا التزام مصر الكامل بمواصلة العمل المشترك مع شركائها الإقليميين والدوليين من أجل تعزيز الامن السيبراني وترسيخ السيادة الرقمية والاستعداد لتقنيات المستقبل، مشيرا إلى أن مستقبل الأمن السيبراني لن يُبنى بالحلول التقنية وحدها، بل بالشراكات الفاعلة، وتبادل الخبرات، والاستثمار في الإنسان، والاستعداد المستمر لما تحمله التكنولوجيا من فرص وتحديات.

مخاطر عالمية

من جانبه ، قال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية الدكتور إسلام عزام إن تصاعد المخاطر السيبرانية عالميًا يجعل من الاستثمار في الأمن السيبراني ضرورة تنظيمية واقتصادية لضمان استقرار الأسواق وحماية المتعاملين، مشيرًا إلى أن الاهتمام المتزايد بموضوعات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني يعكس حجم التحديات التي تفرضها التطورات التكنولوجية المتسارعة، والحاجة إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على الأمن السيبراني ومواكبة الابتكار التكنولوجي ونشر الوعي العلمي والفني، بما يعزز كفاءة الأسواق واستقرارها.

وسلط رئيس الهيئة الضوء على التقديرات والإحصاءات الدولية التي تشير إلى تصاعد غير مسبوق في المخاطر السيبرانية، حيث قفزت الخسائر العالمية للجرائم الإلكترونية من نحو 3 تريليون دولار عام 2015 لتسجل ما يقرب من 10.5 تريليون عام 2025، في حين بلغت خسائرها في الولايات المتحدة وحدها خلال العام الماضي نحو 20.8 مليار دولار، مما يعكس خطورة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والرقابية، ويؤكد أهمية تبني أطر رقابية متطورة للأمن السيبراني.

وأضاف أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وتطوير الخدمات المالية ورفع كفاءة أنظمة الحماية الرقمية، لكنه -في المقابل- يفرض تحديات جديدة تتطلب تعزيز الجاهزية لمواجهة أنماط متطورة من الهجمات الإلكترونية، وعلى رأسها تقنيات التزييف العميق التي أصبحت من أبرز أدوات الاحتيال والاختراق الإلكتروني وأكثرها شيوعًا وتكبيدًا للخسائر.

وأكد أن مواجهة هذه المخاطر تتطلب توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل استباقي في أنظمة الدفاع السيبراني، حيث تثبت الدراسات الدولية قدرته على اكتشاف التهديدات بكفاءة وتسريع الاستجابة لها متفوقًا على المنظومات التقليدية بنسبة 60% .

واستعرض الدكتور إسلام عزام جهود الهيئة العامة للرقابة المالية في دعم التحول الرقمي الآمن بالأنشطة المالية غير المصرفية، مشددا على الإسهام الفعّال لهذه القرارات في توفير بيئة متكاملة تتيح للشركات تقديم خدماتها المالية بصورة رقمية آمنة وموثوقة، حيث تضمنت إلزام الهيئة للجهات والشركات الخاضعة لرقابتها بتطوير بنية تكنولوجية متكاملة لأنظمة المعلومات، بما يكفل حماية البيانات وسلامة قواعد المعلومات وإدارة المخاطر التقنية. إلى جانب إنشاء منظومة متكاملة للتحقق والهوية الرقمية والعقود الرقمية وسجل التعهيد، بما يعزز الثقة في الخدمات المالية الرقمية.

وأشار إلى اشتراط الهيئة على الشركات إعداد سياسات متخصصة لأمن المعلومات، وتطبيق إجراءات الحماية من المخاطر السيبرانية وفق أحدث المعايير، وإجراء اختبارات اختراق دورية ورفع تقارير منتظمة بشأنها إلى الهيئة، فضلاً عن إبرام وثائق تأمين ضد أخطار الأمن السيبراني باعتبارها أحد متطلبات استمرار الترخيص.

وأوضح رئيس الهيئة أن نتائج هذه الجهود انعكست على نمو استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، فحتى نهاية عام 2025 تم تنفيذ أكثر من 345 ألف عملية تحقق رقمي (e-KYC) وإصدار نحو 190 ألف عقد رقمي في مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية.

وأضاف أن المنصات الرقمية الجديدة التي تتيح الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري تمثل أحدث المنظومات التي تُستخدم فيها التكنولوجيا المالية على نطاق واسع وتتطلب وسائل تأمينية متطورة وشاملة لجميع العمليات بين الصندوق وإدارة المنصة والمستثمرين، حيث راعت الهيئة ذلك في قرارها التنظيمي لتلك المنصات.

تطوير تشريعي

وفي كلمته ، أكد المهندس محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، أن الدولة تعمل على تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية لقطاع التكنولوجيا والأمن السيبراني بما يتواكب مع التطورات المتسارعة في التهديدات الرقمية ومتطلبات التحول الرقمي.

وأوضح أن المرحلة الحالية تتطلب إطارًا أكثر شمولاً يتضمن الجوانب التنظيمية والرقابية لصناعة الأمن السيبراني، إلى جانب الجوانب الجنائية والقضائية وهو ما تقوم به الدولة المصرية.

وكشف عن الانتهاء من إعداد إطار تنظيمي متكامل لترخيص شركات الأمن السيبراني العاملة في السوق المصرية، مشيرًا إلى أن الجهاز أطلق بالفعل منظومة لتراخيص الشركات تغطي مختلف الخدمات، بما في ذلك الخدمات الفنية المتخصصة وخدمات الأمن السيبراني المُدارة.

وأضاف أن عدد الشركات الحاصلة على تراخيص رسمية من الجهاز بلغ حتى الآن 49 شركة، مع تزايد الطلب على التراخيص في ظل النمو المتسارع للسوق. وأكد أن حصول الشركة على الترخيص يعني استيفاءها كافة الاشتراطات الفنية والتنظيمية والأمنية، بما يحد من تكرار إجراءات الموافقات ويُسهم في تسريع الأعمال ودعم الاستثمار.

وأشار إلى أن الدولة تتبنى توجهًا واضحًا لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في منظومة الأمن السيبراني، سواء في أعمال التقييم أو التدقيق أو تقديم الخدمات، بما يدعم المنافسة ويرفع جودة الخدمات ويعزز الابتكار داخل السوق.

شريف حازم : البنك المركزى المصرى يعمل حالياً على إعداد النسخة الثانية من إطار الأمن السيبرانى للقطاع المصرفى

وشدد شمروخ على أن الأمن السيبراني لم يعد ملفًا تقنيًا يقتصر على حماية الشبكات والحواسب، بل أصبح قضية استراتيجية ترتبط بالأمن القومي والاقتصاد الوطني واستمرارية الخدمات الرقمية، خاصة مع التوسع في استخدام تقنيات الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء ومراكز البيانات.

وأوضح أن الانتشار المتزايد للأجهزة المتصلة بالإنترنت يفرض تحديات جديدة تتطلب وضع معايير واضحة لتأمينها، إلى جانب مواصلة تحديث التشريعات وتطوير أطر الحوكمة بما يواكب التطورات العالمية.

وأكد أن بناء منظومة أمن سيبراني قوية يتطلب شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، مشيرًا إلى أن السوق المصرية تمتلك كوادر وخبرات قادرة على المنافسة إقليميًا ودوليًا إذا ما توفرت لها البيئة التنظيمية الداعمة.

وأشار إلي أن الدولة مستمرة في دعم قطاع الأمن السيبراني باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي، وعنصرًا رئيسيًا في حماية البنية التحتية الرقمية وتعزيز الثقة في الخدمات الإلكترونية ودعم مسيرة التحول الرقمي.

وقال محمد المفتي، الرئيس التنفيذي لشركة ICT Misr، إن الدولة المصرية أدركت أن التكنولوجيا لم تعد مجرد رفاهية، بل أصبحت المحرك الرئيسي لعصر التنمية والتحول الرقمي.

أكد المفتي أن بناء الجمهورية الجديدة يستند إلى رؤية شاملة تستهدف تعزيز القدرة التنافسية للدولة، ودعم الابتكار والتكنولوجيا، وحماية مقدراتها، إلى جانب ترسيخ بنية رقمية مستدامة قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية.

وأضاف، خلال كلمته الافتتاحية لمؤتمر ومعرض أمن المعلومات والأمن السيبراني CAISEC 2026، أن مصر حققت خلال السنوات الماضية تطورات ملموسة في مختلف مسارات التحول الرقمي، وتواصل أداء دورها المحوري في دعم الاقتصاد الرقمي، وبناء الكفاءات البشرية، وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للخدمات الرقمية، وذلك بقيادة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأضاف أن تنامي الاعتماد علي التكنولوجيا جعل الأمن السيبراني أكثر أهمية من أي وقت مضى، مشددا على أن الاستثمار في المستقبل لا يقتصر على التقنيات الحديثة فحسب، بل يبدأ بالاستثمار في الإنسان، باعتباره القوة الحقيقية وراء كل تقدم وإنجاز .

تحديات للبنوك المركزية

و قال الدكتور شريف حازم، نائب محافظ البنك المركزى المصرى للأمن السيبرانى، إن ظهور نماذج الذكاء الاصطناعى التوليدى واسعة النطاق ، أثار اهتمام البنوك المركزية حول العالم، نظراً لقدرتها الكبيرة على اكتشاف الثغرات الأمنية، إلى جانب تقليص الفاصل الزمنى بين اكتشاف الثغرة واستغلالها، بما يرفع من مستوى تعقيد التهديدات السيبرانية وسرعة تطورها.

وأضاف أن التحديات السيبرانية الجديدة باتت تحمل طابعاً خاصاً داخل القطاع المالى المصرى، لافتاً إلى أهمية التعامل بجدية مع منظومة الاحتيال المالى الرقمى المدعوم بالذكاء الاصطناعى، والذى قد يدفع العملاء إلى تنفيذ تحويلات مالية غير مخطط لها عبر أساليب هندسة اجتماعية متقدمة. كما حذر من تصاعد مخاطر انتحال هويات العملاء، بما يهدد آليات التحقق التقليدية، إلى جانب المخاطر المرتبطة بالترابط الرقمي، حيث يؤدى اعتماد المؤسسات المالية على عدد محدود من مزودى التكنولوجيا إلى جعل أى اختراق لنقطة واحدة قادراً على التوسع والتأثير على القطاع بأكمله.

وأكد أن البنك المركزى المصرى يواصل تطوير منظومته السيبرانية بشكل مستمر، ويعمل حالياً على إعداد النسخة الثانية من إطار الأمن السيبرانى للقطاع المصرفى، إلى جانب تأسيس شركة وطنية للهوية الرقمية بهدف الحد من مخاطر الاحتيال وتعزيز موثوقية المعاملات الرقمية. كما أشار إلى دور مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلى للقطاع المالى فى تعزيز الربط بين المؤسسات، بما يتيح تحسين قدرات الرصد المبكر للتهديدات، وتبادل التحذيرات، وتسريع الاستجابة على مستوى القطاع.

وشدد على أن المخاطر السيبرانية أصبحت أكبر من أن تواجهها مؤسسة أو دولة بمفردها، مؤكداً أن التكامل والشراكة يمثلان حجر الزاوية لبناء منظومة أكثر أماناً ومرونة ، و حذر من تصاعد مخاطر انتحال هويات العملاء، بما يهدد آليات التحقق التقليدية، إلى جانب المخاطر المرتبطة بالترابط الرقمي، حيث يؤدي اعتماد المؤسسات المالية على عدد محدود من مزودي التكنولوجيا إلى جعل أي اختراق لنقطة واحدة قادرا على التوسع والتأثير على القطاع بأكمله.

بدوره أكد العميد أحمد محمد عنانى، في كلمته التي ألقاها نيابةً عن وزير الدفاع والإنتاج الحربى، أن تداعيات الهجمات السيبرانية لم تعد تقتصر على النطاق التقنى، بل امتدت إلى تعطيل البنى التحتية الحيوية وزعزعة استقرار المؤسسات، مشيراً إلى أن التسارع الكبير فى وتيرة التحول الرقمى صاحبه اتساع فى مساحة التهديدات والهجمات الإلكترونية. وأكد أن الأمن السيبرانى لم يعد خياراً تشغيلياً، بل أصبح ضرورة استراتيجية تستلزم تحديثاً مستمراً لبروتوكولات إدارة المخاطر.

محمد محيي الدين

انخفاض أسعار البيض في ميزان الخبراء

شعبة بيض المائدة باتحاد منتجي الدواجن : قطاع البيض يمر بأزمة حقيقية رغم انخفاض الأسعار و المنتجين يتكبدون خسائر حادة تصل إلى ٧٠ جنيهًا في الكرتونة الواحدة ..

شهدت الأسواق المحلية مؤخرًا تراجعًا ملحوظًا في أسعار بيض المائدة، وهو هبوط يرجعه الخبراء إلى تضافر عوامل اقتصادية وموسمية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بطبيعة الإنتاج المحلي ونمط الاستهلاك اليومي للمواطنين. وفي الوقت الذي يبدو فيه هذا التراجع إيجابيًا للمستهلك، فإنه يحمل في طياته تحديات جسيمة تهدد استقرار قطاع الدواجن.

ويؤكد الخبراء أن درجات الحرارة المرتفعة في فصل الصيف تعد أحد أبرز العوامل وراء هبوط منحنى الطلب، فمن الناحية العلمية والتجارية يتأثر استهلاك البيض سريعًا بالطقس الحار نظرًا لقصر مدة صلاحية المنتج، حيث لا تتجاوز ثلاثة أسابيع حتى في حال حفظه داخل المبردات، نظرًا لأن صفار البيض يمثل بيئة خصبة لنمو الميكروبات.

ويدفع هذا الواقع المستهلكين إلى العزوف عن شراء كميات كبيرة تخوفًا من فسادها، لا سيما في مواسم السفر والتنقل الصيفي.

وعلاوة على العامل المناخي، تلعب الحركة المجتمعية دورًا محوريًا في صياغة القوة الشرائية، إذ يمثل بدء إجازات المدارس والجامعات عاملا إضافيًا حاسمًا في خفض معدلات الاستهلاك، فالطلاب يشكلون الكتلة الاستهلاكية الرئيسية في وجبات الإفطار المدرسية، ومع توقف الدراسة يتقلص حجم الطلب بشكل ملحوظ.

وبالتزامن مع ذلك، ساهمت العوامل الدينية، مثل فترات الصيام الطويلة لدى المواطنين المسيحيين، في تعميق حالة الركود المؤقتة، مما أدى إلى تراجع جماعي في معدلات السحب اليومي من الأسواق.

وعلى الجانب الآخر من المعادلة الاقتصادية، واجهت السوق وفرة كبيرة في جانب العرض. فخلال العام الماضي، ومع الارتفاعات القياسية السابقة في الأسعار، أغرت الأرباح الكبيرة عددًا من صغار المنتجين والمربين للدخول إلى قطاع الدواجن، مما أدى لاحقًا إلى زيادة حجم المعروض المحلي بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ عن الاحتياجات الفعلية.

وما فاقم من هذه الوفرة التوقف التام للنشاط التصديري إلى دول الخليج خلال هذه الفترة، نظرًا للارتفاع الحاد في درجات الحرارة هناك أيضًا، مما أبقى كامل الإنتاج داخل السوق المحلية.

ويرى الخبراء أن الانخفاض الحالي في أسعار البيض هو نتاج طبيعي لتقاطع دورتين؛ الأولى تراجع موسمي في الطلب عمقته ظروف الطقس والإجازات، والثانية زيادة إنتاجية واضحة في العرض نتيجة توسع المربين وتوقف التصدير.

أزمة حقيقية

ومن جانبه، أوضح المهندس أحمد نبيل، رئيس شعبة بيض المائدة باتحاد منتجي الدواجن، أن قطاع البيض يمر بأزمة حقيقية رغم انخفاض الأسعار، حيث يتم بيع كرتونة البيض من المزرعة بسعر يتراوح بين ٦٠ و٦٥ جنيهًا، في حين أن تكلفة إنتاجها الحقيقية تصل إلى ١١٥ جنيهًا.

وأكد نبيل أن المنتجين يتكبدون خسائر حادة تصل إلى ٧٠ جنيهًا في الكرتونة الواحدة، مما يهدد استمرارية هذه الصناعة الاستراتيجية التي يعمل بها ما بين ٨ و١٠ ملايين مواطن.

وأشار إلى أن البيض سلعة مرنة تخضع لقانون العرض والطلب، ومع وجود هذه الوفرة الكبيرة تراجعت الأسعار بشكل حاد، مؤكدًا أن هذا الانخفاض «لحظي» وقد يكون خطيرًا على المدى البعيد إذا أدى إلى خروج كبار المستثمرين من السوق.

خطة لفتح أسواق تصديرية جديدة في دول الخليج وعدة دول أفريقية وخبيرا دولي :لا علاقة لـ«الطيبات» بتراجع أسعار البيض

وفي سياق البحث عن حلول مستدامة، كشف رئيس شعبة البيض عن خطة طموحة لفتح أسواق تصديرية جديدة في دول الخليج، مثل الكويت والإمارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر، بالإضافة إلى عدة دول أفريقية منها ليبيا والسودان وجيبوتي وكينيا وساحل العاج.

كما لفت إلى أهمية قطاع التصنيع المحلي، مشيرًا إلى وجود ١١ منشأة متخصصة في بسترة البيض «البيض السائل» ومنشأتين لإنتاج بودرة البيض، وهي منتجات تحويلية تسهم بفاعلية في امتصاص فائض الإنتاج وزيادة مدة الصلاحية لتصل إلى ستة أشهر، مما يدعم الاقتصاد الوطني ويوفر العملة الصعبة.

وتطرق نبيل إلى اجتماعه مؤخرًا مع علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، مشيدًا بالاستجابة السريعة للوزارة لمطالب المنتجين ، وأوضح أن الاجتماع ناقش آليات حماية الصناعة من الخسائر وضمان استقرار الأسواق، مع التركيز على تسهيل إجراءات التصدير واستضافة وفود خارجية للتأكد من جودة المنشآت المصرية، وذلك لتحقيق توازن عادل يحمي المنتج والمستهلك معًا على المدى الطويل.

شهدت أسواق بيض المائدة في مصر خلال الفترة الأخيرة تراجعًا ملحوظا في الأسعار، حيث وصل سعر البيضة إلى ٢,٥٠ جنيه، بينما كرتونة البيض سجلت ٦٥ جنيها في المزرعة، بينما تصل إلى المستهلك بسعر ٧٥ جنيها.

وأوضح رئيس شعبة بيض المائدة باتحاد الصناعات المصرية، أن السوق يشهد حالة من التوازن الظاهري بين العرض والطلب، إلا أن هذا التوازن يخفي خلفه خسائر متراكمة يتكبدها المنتجون يوميًا نتيجة الفجوة بين التكلفة وسعر البيع، مشيرًا إلى أن استمرار هذه الأوضاع دفع عددًا من صغار المربين إلى الخروج من السوق وإغلاق مزارعهم.

وقال نبيل إن حجم إنتاج البيض اليومي ارتفع من نحو مليون و١٠٠ ألف طبق إلى ما يقرب من مليون و٥٠٠ ألف طبق، مقارنة بمستويات الإنتاج في شهر يناير ٢٠٢٦، وهو ما ساهم في زيادة المعروض بشكل واضح داخل الأسواق.

وأشار إلى أن هذا الارتفاع في الإنتاج، بالتزامن مع حالة من البطء النسبي في عمليات التصدير خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، موضحا أن البيض سلعة تعتمد بشكل أساسي على آليات العرض والطلب، وأن أي زيادة في العروض أو دخول دورات إنتاج جديدة تؤثر بشكل مباشر على الأسعار.

وأكد أن القطاع تجاوز بالفعل مرحلة الاكتفاء الذاتي مع وجود فائض إنتاج، وهو ما يدفع الأسعار إلى مزيد من الضغوط النزولية في بعض الفترات.

وحذر رئيس الشعبة من أن استمرار انخفاض الأسعار عند مستويات لا تغطي التكلفة قد يؤدي إلى تقليص الطاقة الإنتاجية خلال الفترة المقبلة، وهو ما قد ينعكس لاحقًا في صورة نقص بالمعروض وارتفاعات سعرية جديدة يصعب السيطرة عليها، مؤكدًا أن الحفاظ على استدامة الإنتاج يتطلب تحقيق توازن عادل بين مصلحة المنتج والمستهلك.

وفي الوقت نفسه، دعا إلى ضرورة التدخل لضبط أسعار الأعلاف ومستلزمات الإنتاج، إلى جانب وضع آلية تسعير عادلة تضمن هامش ربح مناسب للمنتج، بما يساهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج داخل قطاع يعد من أهم مصادر البروتين الحيواني في مصر وأكثرها استقرارًا من حيث الإتاحة للمستهلكين.

وفي سياق متصل، نفى المهندس أحمد نبيل أن تكون «حملة الطيبات» سبباً في تراجع أسعار البيض، مؤكداً أن هذا الادعاء غير صحيح على الإطلاق، موضحاً أن حجم الاستهلاك المحلي ما زال مستقراً دون أي تغيير يذكر، وأن المواطنين يواصلون شراء البيض بنفس المعدلات السابقة دون زيادة أو انخفاض ملحوظ في الطلب.

وقال أحمد نبيل، إن أسعار البيض تشهد تراجعًا واضحًا منذ بداية العام، نتيجة زيادة الإنتاج إلى مستويات تجاوزت الاكتفاء الذاتي بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪، ما أدى إلى ارتفاع العروض في الأسواق وانخفاض الأسعار.

وأوضح نبيل أن البيض من السلع الطازجة غير القابلة للتخزين لفترات طويلة، وهو ما يجعل زيادة المعروض تنعكس سريعًا على الأسعار، خاصة في ظل توافر كميات كبيرة تفوق حجم الطلب المحلي.

وأكد رئيس شعبة بيض المائدة أن المنتجين يتكبدون خسائر كبيرة في ظل الأسعار الحالية، موضحًا أن تكلفة إنتاج كرتونة البيض تقتضي خروجها من المزرعة بسعر لا يقل عن ١١٥ جنيهًا دون تحقيق أرباح.

وأشار إلى أن كرتونة البيض تُباع حاليًا في المزرعة بنحو ٦٠ جنيهًا فقط، وهو مستوى يقل كثيرًا عن تكلفة الإنتاج الفعلية، ما يضع ضغوطًا كبيرة على المربين والمنتجين.

وأضاف نبيل أن الشعبة بدأت اتخاذ إجراءات بالتنسيق مع وزير الزراعة، لبحث حلول تساعد على استيعاب فائض الإنتاج، من بينها تحويل البيض إلى منتجات مبسترة أو مسحوق البيض.

كما أوضح أن هناك تحركات لفتح أسواق تصديرية جديدة في دول الخليج وأفريقيا، بهدف تصريف الكميات الزائدة من الإنتاج وتقليل الضغط على السوق المحلية.

وأشار رئيس شعبة بيض المائدة إلى أن ارتفاع أسعار الأعلاف لا يزال يمثل تحديًا رئيسيًا أمام المنتجين، بسبب ارتباطها بسعر الدولار، واعتماد الصناعة بصورة كبيرة على مكونات مستوردة.

وأوضح أن ما بين ٩٠٪ و٩٥٪ من مكونات صناعة الأعلاف يتم استيرادها من الخارج، وهو ما يجعل تكلفة الإنتاج شديدة التأثر بتحركات سعر الصرف وأسعار الخامات عالميًا.

وحذر نبيل من أن استمرار المنتجين في تحمل الخسائر أمر غير ممكن لفترات طويلة، مؤكدًا أن خروج بعض المربين من دورات الإنتاج قد يؤدي إلى تراجع المعروض وارتفاع الأسعار مرة أخرى.

أساس غير علمي

من جانبه ، قال الدكتور نادر نور الدين، الخبير الدولي في الحبوب والغذاء، إن ما يثار حول كون «نظام الطيبات» سببًا مباشرًا في تراجع أسعار البيض لا يستند إلى أساس علمي، موضحًا أن حركة الأسعار في السوق تخضع لعوامل العرض والطلب والموسمية، وليس لتفسيرات أحادية.

وأضاف، أنه إذا كان هذا النظام هو السبب، فلماذا لم تنخفض أسعار الدواجن التي سجلت مستويات غير مسبوقة خلال رمضان وقبيل عيد الأضحى، وكذلك أسعار اللحوم والبقوليات التي ما زالت عند مستويات مرتفعة، مشيرًا إلى أن السوق يعمل وفق آليات متشابكة لا يمكن اختزالها في عامل واحد.

وأوضح أن السبب الرئيسي وراء تراجع أسعار البيض حاليًا يعود إلى الموسمية في أنماط الاستهلاك، حيث ينخفض الطلب عليه خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، باعتباره سلعة سريعة التلف نسبيًا، فضلًا عن التغيرات التي تطرأ على جودته عند التخزين في الأجواء الحارة.

وأشار إلى أن الإجازات الدراسية للمدارس والجامعات تمثل عاملًا إضافيًا في تراجع الاستهلاك، إذ يعد طلاب المدارس الفئة الأكبر استهلاكًا للبيض خلال العام الدراسي، نظرًا لاعتماد الأسر عليه كمصدر بروتين أساسي للأطفال والمراهقين.

كما لفت إلى أن هناك أيضًا زيادة في معدلات الإنتاج عن حجم الطلب في بعض الفترات، وهو ما يضغط على الأسعار نزوليًا، مؤكدًا أن هذه الظاهرة تتكرر في العديد من السلع الزراعية والغذائية مثل الطماطم والعدس، حيث تتغير أنماط الاستهلاك بين الشتاء والصيف.

وتابع أن تجار البيض حققوا أرباحًا مرتفعة خلال رمضان والشتاء الماضي، عندما تجاوز سعر الكرتونة ٢٠٠ جنيه، مشددًا على أن السوق بطبيعته يقوم على الربح والخسارة، وأن فترات الانخفاض الحالية تمثل مرحلة تصحيح طبيعية.

وأشار إلى أن الحل لا يكمن في التدخل لرفع الأسعار، وإنما في التفكير في تصنيع البيض المجفف وتوجيهه إلى الصناعات الغذائية والحلويات والمصنعات، خاصة أن بعض الأسواق الإقليمية لا تشهد طلبًا قويًا على البيض الطازج في فصل الصيف.

وأكد أن دعوات التدخل لرفع الأسعار لا تتسق مع منطق السوق، متسائلًا عن سبب عدم المطالبة بالتدخل الحكومي عندما كانت الأسعار مرتفعة بشكل كبير خلال الشتاء الماضي.

اسامة المنياوي

الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك

معدل التضخم السنوي يستقر عند ١٣,٨٪ خلال مايو الماضي

أعلن البنك المركزي المصري، عن استقرار معدل التضخم الأساسي خلال مايو الماضي عند 13.8% على أساس سنوي، دون تغيير عن مستواه المسجل في أبريل.
فيما سجل التضخم الأساسي على أساس شهري خلال مايو 1.6% مقابل 1.1% في أبريل الماضي.

كان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعلن صباح اليوم عن تباطؤ معدل التضخم السنوي في مدن مصر إلى 14.6% خلال مايو الماضي مقارنة بـ14.9% في أبريل، مواصلا التراجع للشهر الثاني على التوالي.
فيما تسارع معدل التضخم العام على أساس شهري، إلى 1.6% خلال الشهر الماضي مقابل 1.1% في أبريل.

جيهان الجولي

فاطمة الجولي

رومانى حافظ

دينا أبو طالب

القطاع المصرفي المصري يقود المشهد في قائمة فوربس لأقوى مديري التسوق تأثيرا بالشرق الأوسط خلال ٢٠٢٦

تصدر مديرو التسويق بالبنوك قائمة «فوربس الشرق الأوسط» لأكثر مديري التسويق تأثيرًا في المنطقة لعام ٢٠٢٦، بعدما ضمت القائمة ٢١ قياديًا مصريًا من إجمالي ١٠١ مسؤول تنفيذي يمثلون ١٠٠ مؤسسة وشركة كبرى في الشرق الأوسط، متفوقين على جميع الجنسيات المشاركة في التصنيف.
وأوضحت فوربس أن القائمة تعكس الدور المتنامي لقادة التسويق في دفع النمو المؤسسي وتعزيز التحول الرقمي، في وقت يتزايد فيه الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في إدارة الأنشطة التسويقية واتخاذ القرار.
واعتمدت فوربس الشرق الأوسط في إعداد القائمة على مجموعة من المعايير، من بينها حجم وتأثير الحملات التسويقية، وأداء إدارات التسويق، والخبرة المهنية، وحجم فرق العمل، ومستويات التفاعل الرقمي، إلى جانب توظيف التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة التسويقية.
وجاءت أبرز الأسماء التي احتوتها القائمة كلًا فاطمة الجولي من بنك مصر، ورومانى حافظ من البنك التجاري الدولي CIB، ودينا أبو طالب من البنك الأهلي المصري ، وجيهان الجولي من بنك التعمير والإسكان.
وبحسب فوربس، يمثل أعضاء القائمة ٢٣ جنسية مختلفة، فيما جاءت مصر في صدارة الجنسيات المشاركة بـ٢١ قياديًا، تلتها الإمارات بـ١٣ قياديًا، ثم السعودية بـ١٢ قياديًا.

لإنشاء أكثر من ١٠٠ مدرسة جديدة في ١٠٠ مركز بمختلف محافظات مصر وتعزيز جودة التعليم..

البنك الأهلي المصري و«سيرا للتعليم» و١٠ شركات وكيانات يوقعون اتفاقية لدعم التوسع في قطاع التعليم

وقع البنك الأهلي المصري وشركة «سيرا للتعليم» و١٠ شركات وكيانات أخرى اتفاقية المساهمين المنظمة لشركة «التحالف المصري للتعليم»، بهدف دعم خطط التوسع في قطاع التعليم المصري وتوفير خدمات تعليمية متطورة تلبي الطلب المتزايد على التعليم عالي الجودة في مختلف أنحاء الجمهورية، في إطار رؤية مشتركة تستهدف المساهمة الفعالة في تطوير المنظومة التعليمية المصرية من خلال إنشاء مدارس جديدة تعتمد أحدث النظم التعليمية وتواكب المتطلبات المستقبلية لسوق العمل في خطوة تعكس التزام القطاع المصرفي والقطاع الخاص بدعم التنمية المستدامة والاستثمار في رأس المال البشري.
حضر توقيع الاتفاقية د/ حسين عيسى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، د/ احمد رستم وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، د/ أكرم حسن مساعد وزير التعليم للمبادرات الرئاسية ود/ محمد عوض الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
وبموجب الاتفاقية، يعتزم البنك الأهلي المصري المشاركة في زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه، ليرتفع رأس المال المصدر إلى ١,٢٥ مليار جنيه بدلا من مليار جنيه، بما يمنح البنك حصة تبلغ ٢٠٪ من رأس المال بعد الزيادة.
وتستند هذه الشراكة إلى الجمع بين الإمكانات الاستثمارية والمؤسسية والتمويلية للبنك الأهلي المصري والخبرة التشغيلية والفنية الواسعة لشركة سيرا للتعليم، التي تخدم أكثر من ٧٠ ألف طالب، بما يعزز قدرة الكيان الجديد على تحقيق نمو مستدام وتقديم نموذج تعليمي متطور يخدم الأجيال القادمة.
وفي هذا السياق، صرح محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ان الاستثمار في التعليم يعد أحد أهم الاستثمارات الاستراتيجية التي تسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة، حيث يأتي انضمام البنك الأهلي المصري إلى شركة التحالف المصري للتعليم انطلاقًا من إيماننا العميق بأن تنمية الإنسان المصري هي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتؤكد هذه الخطوة حرص البنك على توجيه استثماراته نحو القطاعات الحيوية ذات الأثر التنموي المباشر، وفي مقدمتها قطاع التعليم الذي يشهد فرص نمو واعدة ويعد أحد المحركات الرئيسية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.
وأضاف الإتربي أن هذه الشراكة ستسهم في توفير نموذج تعليمي متميز قادر على تلبية احتياجات الأسر المصرية، كما ستدعم جهود الدولة في التوسع في الخدمات التعليمية ورفع جودتها، بما يتماشى مع رؤية مصر للتنمية المستدامة.
ومن جانبها، أفادت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الاهلي المصري ان الاتفاقية تعكس توجه البنك نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والأثر المجتمعي المستدام، حيث تم اجراء دراسة شاملة للفرص المتاحة في قطاع التعليم، الذي يعد من أكثر القطاعات الواعدة في السوق المصرية، في ظل النمو السكاني المتزايد والحاجة المستمرة إلى التوسع في الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية.
مضيفة ان التحالف المصري للتعليم تعد منصة استثمارية قوية تجمع بين الملاءة المالية والخبرة التشغيلية، وهو ما يوفر أسسًا متينة لتحقيق نمو مستدام وعوائد طويلة الأجل، إلى جانب تحقيق أثر تنموي ملموس ينعكس على جودة الخدمات التعليمية المقدمة للمواطنين في مختلف المحافظات.
وفي السياق ذاته، أعرب دكتورحسن القلا، المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة التحالف المصري للتعليم عن سعادته بتوقيع الاتفاقية، مؤكدا على ان انضمام البنك الأهلي المصري كشريك استراتيجي في شركة التحالف المصري للتعليم محطة مهمة في مسيرة النمو والتوسع التي تنتهجها سيرا للتعليم.
مضيفا بأن الجمع بين الخبرات التعليمية المتراكمة لسيرا والدعم الاستثماري والمؤسسي للبنك الأهلي المصري سيخلق نموذجًا ناجحًا للتوسع في التعليم الوطني عالي الجودة على نطاق واسع.

المركزي: تعطيل العمل بالبنوك الخميس المقبل بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية

قرر البنك المركزي المصري تعطيل العمل بالبنوك يوم الخميس المقبل بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية ١٤٤٨ ، على أن يُستأنف العمل صباح يوم الأحد ٢١ يونيو.
وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قد أصدر قرارا بأن يكون يوم الخميس الموافق ١٨ من شهر يونيو الجاري إجازة رسمية مدفوعة الأجر، وذلك بمناسبة رأس السنة الهجرية، بدلا من التاريخ الميلادي الموافق ليوم الأول من شهر المحرم عام ١٤٤٨ هجرية، طبقًا لما ستسفر عنه الرؤية الشرعية.
وأوضح أن القرار يسري على العاملين في الوزارات والمصالح الحكومية، والهيئات العامة، ووحدات الإدارة المحلية، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، مع استمرار أعمال الامتحانات وفقا للمواعيد المحددة من قبل السلطة المختصة.

شيماء مرسي

محققا طفرة في الارباح و وصل بها إلي ٢٤,٩ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥..

عمومية « بنك التعمير والإسكان» توافق على زيادة رأسماله المصدر والمدفوع إلى ١٠,٦ مليار جنيه والمرخص إلى ٤٠ مليار جنيه

أعلن بنك التعمير والإسكان عن موافقة الجمعية العامة غير العادية عن زيادة رأسماله المصدر والمدفوع بالكامل من ٥,٣١٣ مليار جنيه إلى ١٠,٦٢٦ مليار جنيه موزعة على ١,٠٦٢,٦٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اكمية قدرها ١٠ جنيه للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية واسمية وعادية.
و اقرت الجمعية زيادة رأس المال المرخص به للبنك بمقدار ٢٠ مليار جنيه، ليرتفع من ١٠ مليارات جنيه إلى ٣٠ مليار جنيه.
و كشف محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لـ بنك التعمير والإسكان، المنعقدة يوم ٢٥ مارس ٢٠٢٥، موافقة المساهمين على تعديل المادتين ٦ و٧ من النظام الأساسي للبنك، بما يتيح زيادة رأس المال ودعم خطط النمو المستقبلية.
وفي سياق الأداء المالي، واصل البنك تحقيق نتائج قوية، حيث ارتفع صافي الأرباح المجمعة إلى ١٨,٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقابل ١٢,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤، بنسبة نمو بلغت ٥٠,٣٪.
كما سجل البنك أرباحًا قبل الضرائب بقيمة ٢٤,٩ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بـ١٦,٥ مليار جنيه في العام السابق، بمعدل نمو ٥٠,٥٪.
ويعكس هذا الأداء القوي استمرار بنك التعمير والإسكان في تعزيز مركزه المالي وتحقيق نمو مستدام مدعوم بزيادة كفاءة التشغيل وتوسيع قاعدة الأعمال.

الحكومة تكافيء المصريين بالخارج عن زيادة التحويلات برفع سقف مبادرة افتح حسابك في مصر

استهداف رفع التحويلات إلي ٤٢ مليار دولار بحلول نهاية خطة التنمية في عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠

مع تزايد التحديات الاقتصادية العالمية وتقلبات الأسواق الدولية، تواصل الدولة تحركاتها لتعزيز مواردها من النقد الأجنبي، واضعة تحويلات المصريين العاملين بالخارج في مقدمة أولوياتها الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.
وتشكل تحويلات المصريين العاملين بالخارج أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري، وهو ما يدفع الحكومة إلى التركيز على تنميتها خلال السنوات المقبلة باعتبارها ركيزة أساسية لدعم الاستقرار المالي والنقدي ، وفي هذا الإطار، تستهدف حكومة الدكتور مصطفى مدبولي تحقيق نمو مستدام في حجم التحويلات، ضمن خطتها الاقتصادية متوسطة المدى التي تمتد حتى عام 2030.
ووفقًا لوثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى للفترة من 2027/2026 إلى 2030/2029، التي قدمها وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أحمد رستم إلى البرلمان بغرفتيه، تستهدف الدولة رفع قيمة تحويلات المصريين بالخارج بشكل تدريجي خلال السنوات المقبلة.
وتشير التقديرات الحكومية إلى ارتفاع التحويلات من نحو 36.5 مليار دولار خلال العام المالي 2025/2024 إلى ما يقرب من 38 مليار دولار في العام المالي 2027/2026، مع استمرار النمو التدريجي لتصل إلى نحو 42 مليار دولار بحلول نهاية الخطة في عام 2030/2029.
وتحظى تحويلات المصريين بالخارج بأهمية كبيرة داخل هيكل الاقتصاد الوطني، حيث تمثل مصدرًا مستدامًا للعملات الأجنبية، وتسهم بصورة مباشرة في دعم ميزان المدفوعات وتوفير السيولة الدولارية اللازمة لتلبية احتياجات السوق المحلية.
كما تلعب هذه التحويلات دورًا محوريًا في تمويل الواردات وسداد الالتزامات الخارجية، إلى جانب دعم استقرار سوق الصرف وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية والتحديات المرتبطة بحركة الأسواق الدولية.
وتراهن الحكومة على استمرار التدفقات الإيجابية لتحويلات العاملين بالخارج خلال السنوات المقبلة، مستندة إلى حزمة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي تستهدف تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وتشجيع المصريين بالخارج على تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية.
ويأتي ذلك بالتزامن مع جهود الدولة لتطوير الخدمات البنكية والرقمية وتسهيل إجراءات التحويل، بما يسهم في زيادة حجم التدفقات الدولارية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها لصالح الاقتصاد الوطني.
وتُعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج أحد الأعمدة الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري، إلى جانب الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وعائدات قطاع السياحة. وتتميز هذه التحويلات بقدرتها على توفير تدفقات نقدية مستقرة نسبيًا مقارنة ببعض المصادر الأخرى التي قد تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية أو الجيوسياسية.

دعم حكومي

من جانبها ، وفي خطوة جديدة تستهدف تعزيز الخدمات المالية المقدمة للمصريين بالخارج، أعلنت الحكومة ممثلة في وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، بالتنسيق مع البنك المركزي المصري وبالتعاون مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر، عن رفع الحد الأقصى لرصيد حساب الشمول المالي ضمن مبادرة «افتح حسابك في مصر» ليصل إلى مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملات الأجنبية، بدلا من 750 ألف جنيه، على أن يبدأ تطبيق القرار اعتبارا من نهاية يونيو 2026.
ويأتي هذا القرار في إطار جهود الدولة المصرية لتوسيع قاعدة الشمول المالي وتسهيل الإجراءات المصرفية أمام المصريين المقيمين بالخارج، بما يتيح لهم إدارة مدخراتهم وربطهم بشكل أكبر بالقطاع المصرفي داخل مصر، عبر آليات مرنة وخدمات مطورة تقدمها البنوك المشاركة في المبادرة.
وأوضحت وزارة الخارجية، عبر قطاع الهجرة وشئون المصريين بالخارج، أن المبادرة يتم تنفيذها حاليا من خلال شبكة واسعة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المنتشرة في 61 دولة حول العالم، عبر 81 بعثة تابعة للبنك الأهلي المصري، تشمل عددا كبيرا من العواصم والمدن الدولية الكبرى من بينها أوتاوا وأبوظبي والرياض والمنامة والكويت والدوحة وبرلين وبكين ولندن وباريس وروما وفيينا وواشنطن ونيويورك وسيدني وطوكيو وغيرها من المراكز الدولية.

رهانات حكومية

وتكشف المستهدفات الحكومية الجديدة عن أهمية الدور الذي يلعبه المصريون بالخارج في دعم الاقتصاد الوطني، ليس فقط من خلال تحويلاتهم المالية، بل أيضا عبر مساهمتهم في تعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ومع استمرار جهود الدولة لتشجيع التحويلات الرسمية وتحسين المناخ الاقتصادي، تظل هذه التدفقات أحد أهم الرهانات الحكومية لدعم النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة وحتى عام 2030.
وفي هذا السياق، أكد الدكتور هاني الشامي، الخبير الاقتصادي وعميد كلية إدارة الأعمال بجامعة المستقبل، أن مستهدف الحكومة برفع تحويلات المصريين بالخارج إلى أكثر من 38 مليار دولار خلال العام المالي المقبل، يعكس رؤية اقتصادية واضحة تهدف إلى دعم استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على مواجهة الضغوط الخارجية.
وأوضح الشامي أن تحويلات المصريين بالخارج تُعد من أكثر مصادر العملة الأجنبية استقرارًا واستدامة، مقارنة ببعض الموارد الأخرى التي قد تتأثر بالأزمات الجيوسياسية أو تباطؤ الاقتصاد العالمي، مؤكدًا أن استمرار نمو هذه التحويلات يعكس ثقة المصريين بالخارج في الاقتصاد الوطني والسياسات الإصلاحية التي تنفذها الدولة خلال السنوات الأخيرة.
وأشار إلى أن هذه التحويلات تلعب دورًا حيويًا في دعم الاحتياطي النقدي، وتعزيز قدرة الدولة على توفير احتياجاتها من العملات الأجنبية، بما يساهم في الحفاظ على استقرار الأسواق وتقليل الضغوط على سعر الصرف.
وأضاف الخبير الاقتصادي أن الحكومة اتخذت عدة خطوات إيجابية لتشجيع المصريين بالخارج على استخدام القنوات الرسمية في تحويل الأموال، من أبرزها التوسع في الخدمات الرقمية، وتبسيط إجراءات التحويل، إلى جانب خفض الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التحويل.
وأكد أن هذه الإجراءات من شأنها زيادة التدفقات الدولارية عبر الجهاز المصرفي الرسمي، وهو ما يدعم استقرار القطاع المصرفي ويرفع من كفاءة إدارة النقد الأجنبي داخل الدولة.
ولفت الشامي إلى أن طرح أوعية ادخارية وشهادات استثمار بعوائد مرتفعة تتجاوز 20% يمثل عامل جذب قويًا للمصريين بالخارج، خاصة في ظل بحث الكثير منهم عن أدوات استثمارية آمنة تحقق عوائد مناسبة وتحافظ على قيمة مدخراتهم في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية.
وأوضح أن هذه الأدوات الادخارية تفتح المجال أمام جذب المزيد من السيولة الدولارية، بما ينعكس بشكل مباشر على دعم الاقتصاد المحلي وتحسين المؤشرات المالية.
وأشار الدكتور هاني الشامي إلى أهمية التوسع في برامج الاستثمار والقروض الشخصية المخصصة للمغتربين، مؤكدًا أن ذلك يمكن أن يحول التحويلات من مجرد أموال موجهة للاستهلاك إلى قوة داعمة للإنتاج والاستثمار والتنمية.
وأضاف أن إشراك المصريين بالخارج في المشروعات القومية والاستثمارية يعزز ارتباطهم بالاقتصاد الوطني، ويفتح الباب أمام مساهمات أكبر في دعم خطط التنمية الاقتصادية.
وأكد الشامي أن زيادة تحويلات المصريين بالخارج تحمل العديد من الإيجابيات، من بينها دعم استقرار سوق الصرف، وتقليل الضغوط على الدولار، ورفع قدرة الدولة على تمويل الواردات الأساسية، فضلا عن تحسين الثقة في الاقتصاد ورفع التصنيف الائتماني والمؤشرات المالية للدولة.
وشدد على أن الوصول إلى 42 و48 مليار دولار خلال السنوات المقبلة يُعد هدفًا واقعيًا وقابلا للتحقيق، بشرط استمرار السياسات الاقتصادية المحفزة، والتوسع في الخدمات الرقمية، والحفاظ على استقرار المناخ الاقتصادي والمالي، بما يعزز ثقة المصريين بالخارج ويدفعهم لزيادة تحويلاتهم عبر القنوات الرسمية.
وقال الدكتور محمد الشوادفي، أستاذ التمويل والاستثمار، إن القفزة الكبيرة في تحويلات المصريين بالخارج من 26.4 مليار دولار إلى نحو 34.9 مليار دولار تعكس ارتباط المصريين بالخارج بالوطن وثقتهم في السياسات الاقتصادية، مؤكدًا أن هذه التحويلات تعد أحد أهم روافد النقد الأجنبي للدولة.
وأوضح الشوادفي، أن هذه الزيادة تؤكد أمرين أساسيين، الأول أن المصريين بالخارج لم يلجأوا إلى السوق الموازية، والثاني قدرة الدولة على ضبط سوق النقد الأجنبي والحفاظ على استقرار نسبي للجنيه المصري رغم الأزمات العالمية والإقليمية.
وأضاف أن هذه التدفقات ستدعم الاحتياطي النقدي وتخفف الضغط على العملة المحلية في المرحلة المقبلة ، وأشار إلى أن الاحتياطي النقدي تجاوز 53 مليار دولار لأول مرة في تاريخ مصر، وهو ما يعكس كفاءة الدولة في إدارة مواردها وجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب زيادة الصادرات وضبط الواردات.
كما لفت إلى أن الدولة استطاعت توفير احتياطيات من السلع الاستراتيجية تكفي من 6 إلى 8 أشهر، وهو مؤشر على قوة الإدارة الاقتصادية في ظل الظروف العالمية الصعبة.
وفي تفسيره لأسباب هذا النمو، أكد طارق متولي، نائب رئيس بنك بلوم سابقًا، أن القفزة الكبيرة التي حققتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الأشهر التسعة الماضية تعكس نجاح الدولة في استعادة استقرار سوق الصرف، وهو العامل الأكثر تأثيرًا في زيادة التدفقات الدولارية عبر القنوات الرسمية.
وأوضح متولي أن وجود سوق صرف منتظم والقضاء على الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للعملة شجعا المصريين بالخارج على تحويل أموالهم عبر الجهاز المصرفي، مشيرًا إلى أن استقرار سعر الصرف وعدم وجود توقعات بارتفاعات أو انخفاضات حادة في الدولار عززا الثقة لدى العاملين بالخارج ودفعاهم إلى التخلي عن الاحتفاظ بالعملة الأجنبية وتحويل جزء أكبر من دخولهم إلى مصر.
وأضاف أن ارتفاع تكاليف المعيشة ومستويات الأسعار داخل مصر ساهم أيضًا في زيادة حجم التحويلات، حيث أصبح المصريون بالخارج يرسلون مبالغ أكبر لتلبية احتياجات أسرهم، مقارنة بالسنوات السابقة.
وأشار إلى أن توافر فرص استثمارية متنوعة داخل السوق المصرية يمثل أحد المحفزات المهمة لتحويل المدخرات من الخارج إلى الداخل، خاصة في ظل حالة عدم اليقين والاضطرابات التي تشهدها العديد من مناطق العالم، الأمر الذي يجعل مصر وجهة أكثر استقرارًا وأمانًا لاستثمارات المصريين بالخارج.
وشدد متولي على أن استقرار سوق الصرف يظل العامل الحاسم وراء النمو القوي في التحويلات، مؤكدًا أن التجربة أثبتت خلال الأعوام 2022 و2023 و2024 أن اضطراب سوق العملة أدى إلى تراجع التدفقات الرسمية، في حين أسهمت عودة الاستقرار في استعادة معدلات النمو القياسية للتحويلات.
وأوضح أن تحويلات المصريين بالخارج تمثل ثاني أكبر مصدر للنقد الأجنبي في مصر بعد الصادرات، بل قد تصبح المصدر الأول من حيث صافي التدفقات، نظرًا لأنها تدخل الاقتصاد مباشرة دون تكاليف إنتاج أو استيراد مرتبطة بها، على عكس العديد من الأنشطة التصديرية.
ودعا متولي الحكومة إلى تبني استراتيجية مستدامة لتعظيم الاستفادة من هذا المورد الحيوي، من خلال تقديم حوافز ومزايا مستمرة للمصريين بالخارج وعدم قصرها على فترات محددة، مشيرًا إلى أهمية استمرار المبادرات التي تستهدف هذه الشريحة، مثل: تسهيلات استيراد السيارات، وتخصيص الأراضي والوحدات العقارية، وتبسيط الإجراءات المصرفية والإدارية.
وأضاف أن المصريين العاملين بالخارج يمثلون شريكا رئيسيًا في دعم الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب التواصل المستمر معهم للتعرف على احتياجاتهم وتقديم المزيد من التسهيلات التي تشجعهم على زيادة استثماراتهم وتحويلاتهم إلى السوق المصرية.
كما رحب بقرار رفع الحد الأقصى للاستفادة من مبادرة «افتح حسابك في مصر» للمصريين بالخارج، معتبرًا أن أي خطوة تسهم في تسهيل الخدمات المصرفية وتعزيز ارتباط المصريين بالخارج بالقطاع المصرفي المحلي ستنعكس إيجابًا على حجم التحويلات والاستثمارات المستقبلية.
وأكد أن الحفاظ على النمو القياسي لتحويلات المصريين بالخارج يتطلب استمرار استقرار سوق الصرف، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، إلى جانب التوسع في الحوافز والمزايا المقدمة للمغتربين باعتبارهم أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري.
وخلال عام 2025 سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تدفقات قياسية تعد الأعلى على الإطلاق، حيث ارتفعت بمعدل 40.5% لتصل إلى نحو 41.5 مليار دولار، مقابل نحو 29.6 مليار دولار خلال عام 2024.
وفي هذا الصدد، أكد ماجد فهمي، رئيس بنك التنمية الصناعية السابق، أن الارتفاع الكبير في تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الأشهر التسعة الماضية يعكس تنامي الثقة في سوق الصرف المصري واستقرار الأوضاع النقدية مقارنة بالفترات السابقة.
وأوضح فهمي أن استقرار سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري يُعد أحد أهم العوامل التي ساهمت في زيادة التحويلات، مشيرا إلى أن الدولار شهد تحركات محدودة وطبيعية وفقا لآليات العرض والطلب، دون حدوث قفزات حادة أو اضطرابات كبيرة رغم التوترات والأحداث الجيوسياسية العالمية.
وأضاف أن التدفقات الأجنبية إلى السوق المصرية، وخاصة الاستثمارات قصيرة الأجل المعروفة بـ«الأموال الساخنة»، ساهمت في تعزيز استقرار سوق الصرف، وهو ما عزز ثقة المصريين بالخارج في تحويل أموالهم بشكل منتظم عبر القنوات الرسمية.
وأشار إلى أن القضاء على السوق الموازية للعملة لعب دورا محوريا في دعم التحويلات، موضحا أن وجود سعر صرف موحد داخل الجهاز المصرفي شجع العاملين بالخارج على تحويل مدخراتهم عبر البنوك، بعدما اختفت الفجوة بين السعر الرسمي وأي أسعار أخرى خارج الإطار الرسمي.
ولفت فهمي إلى أن استقرار سوق الصرف وعدم وجود مخاوف من تقلبات حادة في سعر الدولار أسهما في الحفاظ على وتيرة التحويلات، حيث أصبح المصريون بالخارج أكثر اطمئنانا إلى استقرار قيمة أموالهم عند تحويلها إلى الداخل.
كما أكد أن زيادة أعداد المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة الأخيرة تمثل عاملا إضافيا وراء نمو التحويلات، في ظل استمرار توجه أعداد من الشباب المصري إلى أسواق العمل الخارجية بحثا عن فرص عمل جديدة، الأمر الذي انعكس إيجابيا على حجم التدفقات المالية الواردة إلى مصر.
وتتفق هذه الرؤية مع ما ذكرته مجلة فوربس الشرق الأوسط، حيث أرجعت المجلة هذا الارتفاع الملحوظ في تحويلات المصريين بالخارج، إلى التعديلات التي أجراها البنك المركزي المصري على سياساته النقدية، والتي ساهمت في تقليص الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية داخل البنوك والأسعار المتداولة في السوق الموازية، الأمر الذي شجع العاملين المصريين بالخارج على توجيه تحويلاتهم عبر القنوات الرسمية.
وأشارت فوربس الشرق الأوسط إلى أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثل أحد أهم الركائز الداعمة للاقتصاد المصري، باعتبارها مصدرًا رئيسيًا ومستقرًا للعملات الأجنبية، فضلًا عن دورها في دعم استقرار سوق الصرف، وتعزيز احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، إلى جانب مساهمتها في دعم الإنفاق الاستهلاكي للملايين الأسر المصرية.

ناصر..

بنك القاهرة يجدد حصوله على شهادة PCI-DSS v4.0.1 العالمية لتعزيز أمن بيانات بطاقات الدفع

في خطوة تعكس التزامه المستمر بتعزيز الأمن الرقمي وترسيخ أعلى معايير حماية البيانات، أعلن بنك القاهرة عن تجديد حصوله على شهادة الالتزام بمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع PCI-DSS v٤,٠,١، والتي تُعد من أبرز الشهادات الدولية المتخصصة في تأمين بيانات البطاقات المصرفية وحماية معاملات الدفع الإلكتروني من المخاطر والتهديدات السيبرانية، وذلك بالتعاون مع Zerosploit، الشريك المتخصص في الأمن السيبراني، والذي قدّم الدعم الفني والاستشاري للبنك طوال رحلة الاعتماد.
ويأتي هذا الإنجاز تأكيدًا على نجاح البنك في بناء منظومة أمن سيبراني متطورة ترتكز على أحدث التقنيات والمعايير العالمية، بما يعزز قدرة البنك على حماية بيانات العملاء وتأمين المعاملات الرقمية بكفاءة وموثوقية عالية، في ظل التوسع المتنامي في الخدمات المصرفية الإلكترونية والتحول الرقمي المتسارع داخل القطاع المصرفي.
كما يعكس تجديد الشهادة حرص البنك على تطوير بنيته التكنولوجية بشكل مستدام، وتطبيق منظومة متكاملة من الضوابط والإجراءات الأمنية التي تضمن حماية بيانات بطاقات الدفع، والحد من مخاطر الاحتيال والاختراقات الإلكترونية، إلى جانب تعزيز مستويات الجاهزية والاستجابة للتهديدات السيبرانية المتطورة.
أكد حسين أباظة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك القاهرة أن تجديد الشهادة يمثل خطوة جديدة ضمن استراتيجية البنك لتعزيز الأمن السيبراني وترسيخ ثقة العملاء في الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك، مشيرًا إلى أن حماية بيانات العملاء تأتي على رأس أولويات البنك في إطار رؤيته نحو تقديم تجربة مصرفية رقمية آمنة ومتطورة.
وأضاف أن البنك يواصل الاستثمار في تحديث بنيته التحتية الرقمية وتبني أحدث حلول وتقنيات الحماية السيبرانية، بما يضمن مواكبة التطورات العالمية في مجال أمن المعلومات وتعزيز قدرة البنك على التصدي للمخاطر السيبرانية بكفاءة استباقية.
ومن جانبه، أوضح أحمد عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لشركة Zerosploit للخدمات السيبرانية، أن تجديد بنك القاهرة لشهادة PCI-DSS v٤,٠,١ يعكس التزامًا واضحًا بتطبيق أعلى المعايير الدولية لحماية بيانات بطاقات الدفع وتأمين بيئة المعاملات الرقمية.
وأضاف أن رحلة الاعتماد استندت إلى منهجية تقييم دقيقة وفهم متكامل لمتطلبات المعيار، إلى جانب تعاون فعّال مع فرق البنك لضمان جاهزية الضوابط الأمنية واستيفاء متطلبات المراجعة بكفاءة، بما يعزز قدرة البنك على مواكبة التهديدات السيبرانية المتطورة والحفاظ على ثقة عملائه.
وأوضحت هالة القصار، رئيس مجموعة إدارة المخاطر ببنك القاهرة، أن البنك يتبنى إطارًا متكاملًا لإدارة المخاطر السيبرانية والتكنولوجية، يعتمد على التقييم المستمر للمخاطر وتعزيز الضوابط الوقائية ورفع كفاءة نظم المتابعة والرصد، بما يدعم استمرارية الأعمال ويحافظ على أمن الأصول الرقمية وبيانات العملاء.
وأكد عمرو عشبه، رئيس قطاع أمن المعلومات ببنك القاهرة، أن تجديد الشهادة يُجسد الجهود المستمرة التي يبذلها البنك لتطوير منظومة أمن المعلومات، من خلال تحديث الأنظمة الأمنية وتطبيق أحدث أدوات الحماية والمراقبة والاستجابة للتهديدات، بما يضمن الحفاظ على أعلى مستويات الأمان والثقة في الخدمات المصرفية الرقمية، وتحقيق أقصى استفادة من استثمارات البنك في حلول الأمن السيبراني المتقدمة، بالإضافة إلى تطوير الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال.
وقد جاء تجديد الشهادة عقب عملية مراجعة وتدقيق شاملة على الأنظمة والتطبيقات التكنولوجية بالبنك، والتي أكدت التزام بنك القاهرة الكامل بكافة متطلبات معيار PCI-DSS v٤,٠,١، بما يعزز مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في تقديم خدمات مالية رقمية آمنة ومتطورة.

ارتفعت من ١٧ مليار جنيه ..

أحمد السعيد: محفظة استثمارات البنك الأهلي المصري تقفز إلى نحو ٧٠ مليارًا خلال أقل من ١٠ سنوات

قال أحمد السعيد رئيس الاستثمار وأمناء الاستثمار التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، أن محفظة استثمارات البنك الأهلي المصري قفزت من نحو ١٧ مليار جنيه كاستثمارات في ١٧٧ شركة إلى ما يقارب ٧٠ مليار جنيه في نحو ١٣٠ شركة خلال أقل من ١٠ سنوات، في انعكاس لاستراتيجية استثمارية تعتمد على تعظيم القيمة وإعادة تدوير الاستثمارات واختيار الفرص ذات الجدوى الاقتصادية والتنموية.
وأوضح السعيد، خلال لقاء مع UPodcast، أن أصول البنك الأهلي المصري تتخطى ٩ تريليونات جنيه، لافتًا إلى أن البنك لا ينظر إلى الاستثمار باعتباره وسيلة لتحقيق الأرباح فقط، وإنما كأداة فاعلة للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، من خلال ضخ استثمارات تحقق عوائد مالية وتنموية في آن واحد.
وأشار إلى أن البنك يركز على الاستثمارات التي تدعم الصادرات المصرية، وتسهم في خفض فاتورة الواردات، وتخلق قيمة مضافة للاقتصاد، مؤكدًا أن التنمية والربحية يمثلان مسارين متكاملين يحققان النجاح المستدام للمؤسسة والاقتصاد معًا.
وأضاف أن قرارات الاستثمار داخل البنك تستند إلى مجموعة من المعايير الواضحة، تشمل توافر شريك يمتلك الخبرة والكفاءة، وإدارة قادرة على التنفيذ، ومساهمة حقيقية من المستثمر، إلى جانب وجود رؤية واضحة للتخارج وتعظيم القيمة، مشددًا على أن جودة الاستثمار تظل العامل الأهم بغض النظر عن القط

غدا .. البنك المركزي يطرح صكوك سيادية جديدة بقيمة ١,٥ مليار جنيه لمدة ٣ سنوات

أعلن البنك المركزي المصري، عبر موقعه الإلكتروني الرسمي، عن طرح الصكوك السيادية ذات العائد الثابت بالجنيه المصري «فئة ٣ سنوات»، وذلك بقيمة ١,٥ مليار جنيه، على أن يكون الموعد النهائي للتقديم يوم غدا الإثنين الموافق ١٥ يونيو ٢٠٢٦.

ويتم إصدار الصكوك السيادية يوم الثلاثاء الموافق ١٦ يونيو ٢٠٢٦، على أن يكون تاريخ استحقاق الصكوك ذات العائد الثابت بالجنيه المصري فئة «٣ سنوات»، موافق ١٦ يونيو ٢٠٢٩.

وجدير بالذكر أن البنك المركزي أعلن يوم الأربعاء الموافق ١٣ مايو الماضي، عن إصدار طرح جديد للصكوك السيادية ذات العائد الثابت بالجنيه المصري «فئة ٣ سنوات»، بقيمة ١,٥ مليار جنيه، وتم قبول ٤ عروض شراء من البنوك والمؤسسات المالية بقيمة ٢٥٠ مليون جنيه، مقابل معدل فائدة ٢٢,٦٧٪، ومتوسط فائدة مرجح ٢٢,٦٠٪، وبلغ سعر العائد ٢١,٣٠٪.

تطويرا لخدماته المصرفية وتحسين تجربة العملاء..

البنك الأهلي المصري يطور نظام "التركات" لتسريع إجراءات الورثة وتسهيل صرف الأنصبة

أعلن البنك الأهلي المصري عن تنفيذ تحديثات شاملة على نظام التركات، في إطار خطته لتطوير خدماته المصرفية وتحسين تجربة العملاء، بما يضمن تسريع إجراءات تصفية التركات وصرف أنصبة الورثة بكفاءة أعلى ووقت أقل.

وأوضح البنك أن هذه التحديثات تأتي ضمن استراتيجية التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات البنكية، حيث تم العمل على تقليص المدة الزمنية اللازمة لإنهاء إجراءات التصفية، مع تطوير منظومة العمل بما يحقق أعلى مستويات الدقة والسرعة في التنفيذ.

وتشمل التحديثات الجديدة ربطًا إلكترونيًا مع الجهات المعنية عبر شركة I-Score، بما يتيح الإخطار اليومي بحالات الوفاة، الأمر الذي يساعد البنك على البدء في الإجراءات المصرفية بشكل آلي وسريع دون تأخير.

كما أتاح البنك إمكانية تقديم خدمات تصفية التركات وصرف الأنصبة من خلال أي فرع من فروعه على مستوى الجمهورية، دون التقيد بفرع العميل المتوفى، في خطوة تستهدف تسهيل الوصول للخدمة وتقليل الأعباء على الورثة.

وفي إطار التيسيرات الجديدة، أصبح من الممكن استكمال إجراءات التصفية بحضور وريث واحد فقط نيابة عن باقي الورثة، وفق المستندات القانونية المطلوبة، بما يساهم في تسريع إنهاء الإجراءات وتقليل التعقيدات الإدارية.

وشملت التحديثات كذلك تطوير آليات التعامل مع الشهادات الادخارية الخاصة بالعميل المتوفى، حيث أتاح البنك للورثة خيارين: إما تصفيتها أو نقل ملكيتها إليهم بالقيمة الاسمية وبنفس شروط الإصدار وتاريخ الشراء الأصلي.

كما وفر البنك مرونة أكبر في صرف الأنصبة، سواء عبر التحويل إلى الحسابات الشخصية للورثة، أو بطاقات الدفع المسبق، أو التحويل إلى حسابات الورثة في بنوك أخرى، مع ترك حرية اختيار وسيلة الصرف المناسبة لكل وريث.

ولتعزيز الشفافية وسرعة التواصل، أتاح البنك إرسال رسائل نصية للورثة فور الانتهاء من إجراءات التصفية أو نقل الملكية، لإبلاغهم بكافة المستجدات المتعلقة بالتركة.

كما أولى البنك اهتمامًا خاصًا بحقوق الورثة القُصّر وعديمي الأهلية، من خلال تطوير آلية فتح حسابات "نيابة أسرة" بشكل آلي، لحفظ الأنصبة إلى حين صدور القرارات القانونية المنظمة للتصرف فيها، مع تسهيل الإجراءات عند بلوغ سن الرشد أو صدور الأحكام القضائية اللازمة.

وأكد البنك الأهلي المصري أن هذه التحديثات تأتي في إطار التزامه المستمر بتطوير خدماته المصرفية وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات العملاء، وتدعم مكانته كأحد أكبر البنوك في السوق المصري من حيث التطوير والابتكار.

استمرار الارتفاعات للشهر الخامس والأربعين علي التوالي..

ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي إلى ٥٣,١٣٤ مليار دولار بنهاية مايو الماضي و تراجع أرصدة الذهب

خبراء : الارتفاعات المتوالية رغم تراجع أرصدة الذهب تعكس وجود تدفقات نقدية إيجابية داخل الاقتصاد المصري»

كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع صافي الإحتياطيات الدولية إلى ٥٣,١٣٤ مليار دولار بنهاية مايو الماضي ، مقابل ٥٣,٠٠٩ مليار دولار بنهاية أبريل السابق عليه ، بزيادة قدرها نحو ١٢٥ مليون دولار.

وأشار المركزي إلى تراجع أرصدة الذهب المدرجة في الاحتياطي إلى ١٨,٧٧٦ مليار دولار، مقابل ١٩,٢ مليار دولار بتراجع قدره ٤٢٤ مليون دولار ، كما انخفض رصيد حقوق السحب الخاصة (SDRs) إلى ٤٤٨ مليون دولار، مقابل ٥٥٤ مليون دولار ، بتراجع قدره ٦ ملايين دولار.

شهدت أرصدة الذهب المدرجة ضمن الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي المصري تحركات متباينة خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مايو ٢٠٢٦، حيث جمعت بين موجات صعود قوية في بداية العام، تلتها ضغوط وتراجعات تدريجية في الأشهر اللاحقة، مع استمرار زيادة الكميات الفعلية من الذهب بشكل محدود ولكن ثابت نسبيًا،حيث ارتفع رصيد الذهب بقيمة ٦١٠ ملايين دولار خلال الفترة، بما يعادل نموًا نسبته ٣,٣٦٪، كما صعدت الكميات بنحو ٧,٨١٢ ألف أونصة.

ووفقًا لبيانات المركزي، ارتفعت أرصدة الذهب من ١٨,١٦٦ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ إلى ٢٠,٧٣٠ مليار دولار بنهاية يناير ٢٠٢٦، بزيادة قدرها ٢,٥٦٤ مليار دولار، ثم واصلت الصعود لتسجل ٢١,٥٠٢ مليار دولار بنهاية فبراير، وهو أعلى مستوى خلال الفترة محل الرصد. وخلال أول شهرين فقط، حققت الأرصدة زيادة إجمالية بلغت ٣,٣٣٦ مليار دولار، بنسبة نمو ١٨,٤٪، مدفوعة بارتفاع قيمة المعدن النفيس عالميًا وتحسن تقييمات الاحتياطي.

لكن هذا الاتجاه الصاعد لم يستمر طويلًا، إذ بدأت الأرصدة في التراجع التدريجي خلال الأشهر التالية، لتسجل ١٩,٢٨٨ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦، بانخفاض قدره ٢,٣١٤ مليار دولار مقارنة بفبراير، ثم استقرت نسبيًا عند ١٩,٢٠١ مليار دولار في أبريل، قبل أن تنخفض مجددًا إلى ١٨,٧٧٦ مليار دولار بنهاية مايو.

وعلى الرغم من هذا التراجع في القيمة الدولارية، أظهرت الكميات الفعلية من الذهب داخل الاحتياطي اتجاهًا أكثر استقرارًا مع ميل صعودي متوسط ، إذ ارتفع الرصيد من نحو ٤,١٥٩ مليون أونصة في ديسمبر ٢٠٢٥ إلى ٤,١٦٦ مليون أونصة بنهاية مايو، بزيادة إجمالية بلغت ٧,٨١٢ ألف أونصة خلال خمسة أشهر.

وقال الخبير المصرفي، عضو مجلس إدارة البنك المصري الخليجي محمد عبدالعال إن قراءة بيانات مايو تكشف أن الزيادة تحققت رغم تراجع قيمة الذهب المدرج ضمن الاحتياطيات الدولية بنحو ٤٢٥ مليون دولار، وانخفاض حقوق السحب الخاصة بنحو ١٠٦ ملايين دولار، وهو ما يؤكد أن مصادر النمو «لم تعتمد على هذه المكونات".

وأضاف عبد العال، أن مكون العملات الأجنبية داخل الاحتياطي سجل زيادة بنحو ٦٥٦ مليون دولار خلال مايو، وهو ما عوض تراجع الذهب وحقوق السحب الخاصة، وأسهم في تحقيق الزيادة الإجمالية في الاحتياطي.

وأشار إلى أن البنك المركزي سجل زيادة في رصيد الذهب بنحو ٣ آلاف أونصة ليصل الإجمالي إلى أكثر من ٤,١٧ مليون أونصة، موضحًا أن انخفاض قيمة الذهب داخل الاحتياطي لا يرتبط بكمية الحيازات، وإنما بتراجع الأسعار العالمية خلال الشهر، بما أدى إلى انخفاض قيمته الدولارية رغم زيادة الكميات.

وأوضح أن استمرار ارتفاع الاحتياطي للشهر الخامس والأربعين على التوالي، رغم محدودية الزيادة الشهرية، يعكس تحسنًا في جودة مكونات الاحتياطي، خاصة مع زيادة الاعتماد على العملات الأجنبية السائلة، والتي تمثل العنصر الأكثر أهمية داخل الاحتياطيات الدولية.

بدوره قال الخبير المصرفي وعضو مجلس إدارة بنك القاهرة سابقا، محمد بدرة إن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى مستوى يتجاوز ٥٣ مليار دولار يعكس في الأساس «وجود تدفقات نقدية إيجابية داخل الاقتصاد المصري»، مشيرًا إلى أن من أبرز هذه التدفقات «زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة الأخيرة، إلى جانب عودة بعض الاستثمارات إلى السوق المحلي".

وأوضح بدرة، أن «جزءًا من هذه التدفقات يرتبط أيضًا بزيادة الاستثمارات الخليجية المباشرة في مشروعات كبرى داخل البلاد، خصوصًا في القطاع العقاري، وهو ما يعكس تنامي ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري خلال الفترة الراهنة".

وقال إن «ارتفاع الاحتياطي لا يرتبط فقط بحجم التدفقات، وإنما يتأثر أيضًا بتغيرات بعض مكوناته»، مشيرًا إلى أن «الذهب داخل الاحتياطي قد يشهد تذبذبات في قيمته نتيجة تغير الأسعار العالمية، وهو ما ينعكس على القيمة الإجمالية للاحتياطي دون أن يعني بالضرورة تغيرًا في الكميات المملوكة" .

وفيما يتعلق بدلالة مستوى الاحتياطي على قدرة الاقتصاد في مواجهة الالتزامات الخارجية وتمويل الواردات، أشار بدرة إلى أن استمرار التدفقات النقدية الإيجابية «يعكس درجة من الثقة في الاقتصاد المصري، حتى في ظل التحديات الإقليمية»، موضحًا أن هذه التدفقات «تدعم قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته الخارجية أو إعادة هيكلتها إلى آجال أطول".

وأشار إلى أن أبرز التحديات التي قد تؤثر على استمرار هذا التحسن تتمثل في «التطورات الجيوسياسية في المنطقة، وما قد يترتب عليها من ارتفاع في أسعار الطاقة، وهو ما قد يضغط على جزء من السيولة المتاحة داخل الاقتصاد»، لافتا أن «التعامل مع هذه التحديات يتطلب تعزيز استدامة التدفقات النقدية، خصوصًا من خلال تحويلها إلى استثمارات طويلة الأجل داخل الاقتصاد المصري، بما يدعم استقرار الاحتياطي ويعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة أي ضغوط مستقبلية" .

ناصر ..

مرجحا إبقاء البنك المركزي المصري أسعار الفائدة دون تغيير خلال الفترة المقبلة و نمو الاقتصاد المصري ٤,٧% في ٢٠٢٦-٢٠٢٧

«ستاندرد تشارترد» يتوقع صعود الجنيه المصري و تسجيله ٤٩ جنيهاً مقابل الدولار بنهاية ٢٠٢٦

توقع بنك "ستاندرد تشارترد" ، تحسن سعر صرف الجنيه لينخفض سعر الدولار إلى ٤٩ جنيها لكل دولار بنهاية العام الجاري في حال توقف الصراع الإيراني ، كما توقع البنك أن يُبقي البنك المركزي المصري أسعار الفائدة دون تغيير خلال الفترة المقبلة، لحين اتضاح مسار الضغوط التضخمية وتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة على الأسعار والنشاط الاقتصادي.

و قال بدر الصراف، المحلل الاقتصادي لدى بنك ستاندرد تشارترد - خلال المؤتمر الصحفي - إن معدل التضخم السنوي في مصر قد يصل إلى مستويات تتراوح بين ١٦٪ و١٧٪ بنهاية عام ٢٠٢٦، وتحديدًا خلال شهري نوفمبر أو ديسمبر، مشيرًا إلى أن مشهد التضخم أصبح أكثر تعقيدًا رغم تراجع المعدل السنوي إلى ١٤,٦٪ في مايو مقابل ١٤,٩٪ في الشهر السابق.

وأوضح أن قراءة الأرقام السنوية وحدها قد لا تعكس الصورة الكاملة بسبب تأثير سنة الأساس. خاصة أن العام الماضي شهد زيادات كبيرة في أسعار الوقود وإجراءات مرتبطة بإعادة هيكلة الدعم. مؤكدًا أن المؤشر الأكثر أهمية في المرحلة الحالية هو معدل التضخم الشهري، والذي ارتفع إلى نحو ١,٦٪ مقارنة بنحو ١,٣٪ في الشهر السابق.

وأضاف أن الضغوط السعرية بدأت تظهر في عدد من البنود الرئيسية، من بينها الغذاء والنقل والكهرباء والرعاية الصحية. متوقعًا استمرار هذا الاتجاه خلال الأشهر المقبلة.

وأشار إلى أن تقديرات ستاندرد تشارترد تشير إلى أن متوسط التضخم خلال عام ٢٠٢٦ سيتراوح بين ١٣٪ و١٤٪. بينما قد يرتفع متوسط التضخم خلال عام ٢٠٢٧ إلى ما بين ١٤٪ و١٥٪. لافتًا إلى أن العودة إلى مستويات التضخم أحادية الرقم لم تعد متوقعة قبل نهاية عام ٢٠٢٧.

وأكد الصراف أن تثبيت أسعار الفائدة يحمل جانبًا إيجابيًا بالنسبة للمستثمرين الأجانب. لأنه يحافظ على مستويات العائد المرتفعة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين المصرية.

وأوضح أن المستثمرين الدوليين يبحثون حاليًا عن الأسواق التي توفر أعلى عائد ممكن. بشرط أن تكون القصة الاقتصادية وراء هذه العوائد منطقية وقابلة للاستمرار، مؤكدًا أن مصر لا تزال تتمتع بعوامل جذب قوية. تتمثل في استمرار النمو الاقتصادي وارتفاع العوائد على أدوات الدين الحكومية.

وأشار الصراف إلى أن السوق المصرية شهدت خروج تدفقات أجنبية خلال بداية التوترات الجيوسياسية الأخيرة. مقدرًا حجم هذه التدفقات الخارجة بنحو ١٠ إلى ١٢ مليار دولار. لكنه أكد أن التجربة أثبتت أن المستثمرين يعودون سريعًا إلى السوق المصرية بمجرد تحسن شهية المخاطرة العالمية وعودة قدر من الاستقرار النسبي للأسواق الدولية.

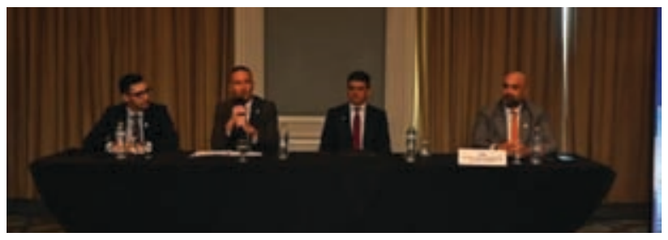

وقال إن الطلب على أدوات الدين المصرية لا يزال قويًا، وإن استراتيجية الـ Carry Trade، أو الاستثمار في فروق أسعار الفائدة. ما زالت جذابة للمستثمرين الأجانب في ظل مستويات العائد الحالية.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، قال الصراف إن الاقتصاد المصري أصبح يعتمد بصورة أكبر على القطاع الخاص مقارنة بالسنوات الماضية. وهو ما يمنحه قدرًا أكبر من المرونة في مواجهة حالة عدم اليقين العالمية والتقلبات الخارجية.

وتوقع أن يكون تباطؤ النمو الاقتصادي في مصر خلال العام الحالي أقل حدة مقارنة بعدد من اقتصادات الخليج. موضحًا أن تقديرات البنك تشير إلى تحقيق الاقتصاد المصري معدل نمو يبلغ نحو ٤,٣٪ خلال عام ٢٠٢٦. على أن يرتفع تدريجيًا إلى نحو ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٢٧.

وأشار إلى أن التحدي الحقيقي أمام الاقتصاد المصري يمتد إلى خفض تكلفة خدمة الدين على الموازنة العامة للدولة. موضحًا أن نسبة مدفوعات الفوائد إلى الإيرادات الحكومية تقترب حاليًا من ٧٠٪. بما يعني أن نحو سبعة من كل عشرة جنيهات من الإيرادات الحكومية تذهب إلى سداد فوائد الدين.

وأكد أن نجاح الحكومة في خفض هذه النسبة تدريجيًا خلال السنوات المقبلة سيكون أحد أهم العوامل المؤثرة على استدامة الإصلاحات الاقتصادية. وتعزيز جاذبية الاقتصاد المصري للمستثمرين المحليين والأجانب.

وفيما يتعلق بمستقبل برنامج التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولي. قال الصراف إن هذا الملف يحظى باهتمام واسع من المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية. خاصة فيما يتعلق بما إذا كانت البلاد ستتجه إلى برنامج جديد عقب انتهاء البرنامج الحالي أم لا.

وأوضح أن البرنامج الحالي لا يزال قيد التنفيذ، وأن التركيز في هذه المرحلة ينصب على استكمال الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها وتحقيق المستهدفات المرتبطة بالمراجعات الدورية.

وأضاف أن هناك سيناريوهين رئيسيين، أولهما نجاح مصر في استكمال البرنامج الحالي. بما يتيح لها العودة إلى الأطر التقليدية للتعاون مع صندوق النقد الدولي دون الحاجة إلى برنامج تمويلي جديد واسع النطاق. والثاني إمكانية التفاوض على برنامج جديد أو إطار تعاون مختلف إذا اقتضت الظروف الاقتصادية ذلك مستقبلًا.

وفي ملف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قال الصراف إن قدرة مصر على التحكم في مسار الاقتصاد. خلال الفترة المقبلة ستتوقف بدرجة كبيرة على استمرار جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. خاصة في القطاعات الإنتاجية وقطاع البترول والغاز.

وأوضح أن هذه التدفقات تمثل عنصرًا مهمًا في دعم موارد النقد الأجنبي وتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات. مشيرًا إلى أن مصر بدأت تتحرك بشكل أوضح لاستعادة الزخم في قطاع الطاقة. وإعادة بناء الثقة مع شركات النفط العالمية، وتسريع تنفيذ المشروعات الجديدة.

وأكد أن دخول استثمارات أجنبية جديدة في قطاع البترول والغاز، حتى وإن كانت في حدود مئات الملايين من الدولارات. يمثل رسالة مهمة للسوق، لأنه يعكس تحسنًا في شهية المستثمرين الأجانب تجاه الاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تختلف عن الأموال الساخنة أو التدفقات قصيرة الأجل. لأنها أكثر استقرارًا وتدعم الاقتصاد الحقيقي، سواء من خلال إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة. بما يساعد على خلق فرص عمل وزيادة الإنتاج وتحسين قدرة الدولة على توليد العملة الصعبة بصورة مستدامة.

وأوضح أن انعكاس تحسن الاستثمارات وتدفقات النقد الأجنبي على المواطنين لا يحدث بصورة فورية. لكنه يظهر تدريجيًا من خلال استقرار الأسعار، وتراجع الضغوط على العملة. وتحسن قدرة الحكومة على توفير السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج.

شيماء مرسي

خطة للوصول إلى ١٧ مركزًا بنهاية ٢٠٢٦

بنك التعمير والإسكان يدشن مركزًا متخصصًا لخدمة عملاء هيئة المجتمعات العمرانية بالقاهرة الجديدة

في خطوة تستهدف تطوير منظومة الخدمات الإسكانية وتعزيز تجربة المواطنين، افتتحت المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز الإسكان المتخصص بمدينة القاهرة الجديدة التابع لبنك التعمير والإسكان، وذلك ضمن مشروع «مركزة عمليات الإسكان» الذي يهدف إلى تقديم خدمات إسكانية متكاملة من خلال مراكز متخصصة تعتمد أحدث النظم التشغيلية والتكنولوجية. ويأتي المشروع في إطار جهود الدولة لتبسيط الإجراءات، وتسريع إنجاز المعاملات، ودعم التحول الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة لعملاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وتحقيق مستويات أعلى من الجودة والرضا.

جاء ذلك بحضور حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، ووليد عباس، نائب وزيرة الإسكان للمجتمعات العمرانية، ومي عبدالحميد الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، ووليد مطر مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفية والتمويل العقاري والفروع بالبنك، وعدد من قيادات وزارة الإسكان والبنك.

وفي هذا الشأن، قالت راندة المنشاوي أن وزارة الإسكان تضع المواطن في صدارة أولوياتها، وتعمل باستمرار على تطوير آليات تقديم الخدمات المختلفة بما يواكب توجهات الدولة نحو التحول الرقمي والحوكمة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، مشيرة إلى أن تحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات واختصار زمن الحصول عليها يعد أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية الوزارة خلال المرحلة الحالية.

وتابع وزيرة الإسكان أن مشروع مراكز الإسكان المتخصصة يمثل نقلة في أسلوب تقديم الخدمات، وخطوة مهمة نحو تيسير الإجراءات ورفع كفاءة الخدمات الإسكانية المقدمة لعملاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث يسهم في توفير خدمات متكاملة من خلال نقطة خدمة موحدة، بما يخفف الأعباء على المواطنين ويُيسر إنجاز معاملاتهم المختلفة بسرعة وكفاءة وجودة عالية.

كما أشادت المهندسة راندة المنشاوي بالتنسيق المثمر بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبنك التعمير والإسكان، مؤكدة أن هذا التعاون يعكس نموذجًا ناجحًا للتكامل بين مؤسسات الدولة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، بما يتواكب مع حجم التنمية العمرانية غير المسبوقة التي تشهدها المدن الجديدة في مختلف أنحاء الجمهورية.

بدوره، أوضح حسن غانم، الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أن مشروع «مركزة عمليات الإسكان» يعكس توجه البنك نحو تبني نماذج تشغيل أكثر تخصصا وكفاءة، مؤكدا اعتزاز البنك بدوره كشريك استراتيجي لوزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إدارة وتقديم الخدمات الإسكانية للمواطنين، حيث أن المشروع يأتي استكمالا لجهود البنك المتواصلة لتطوير هذه المنظومة، والتي شملت إطلاق خدمات السداد الإلكتروني ومنصات الحجز الرقمي لمشروعات الهيئة، وصولا إلى إنشاء مراكز إسكانية متخصصة تعتمد على فرق عمل متفرغة بالكامل لخدمة العملاء.

وأضاف أن هذا النموذج التشغيلي يسهم في تسريع إنجاز المعاملات، وتقديم تجربة خدمية أكثر كفاءة ومرونة، إلى جانب توحيد التعامل مع أجهزة المدن والجهات المالكة عبر نقطة اتصال واحدة، بما يعزز كفاءة العمليات ويرفع مستويات المتابعة والرقابة.

وأكد أيضا مواصلة البنك ضخ الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التشغيلية والتكنولوجية لمنظومة الخدمات الإسكانية، بما يدعم خطط البنك التوسعية ويعزز جاهزيته لمواكبة النمو المتسارع في القطاع العقاري المصري، مستندًا إلى ثقة عملائه الممتدة لأكثر من ٤٥ عامًا، والتي نجح خلالها في ترسيخ دوره كشريك رئيسي في دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

ويُعد مركز الإسكان المتخصص بمدينة القاهرة الجديدة أحد المراكز التي تم تنفيذها ضمن المرحلة الأولى من مشروع «مركزة عمليات الإسكان»، والذي يستهدف إنشاء ١٧ مركزًا متخصصًا على مستوى الجمهورية، مع تطبيق نموذج تشغيلي، يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات أكثر تخصصًا. كما يواصل البنك تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، تمهيدًا لاستكمال افتتاح المراكز المستهدفة والوصول إلى ١٧ مركزًا متخصصًا بنهاية عام ٢٠٢٦.

مؤسسة البنك التجاري الدولي - مصر (CIB Foundation) تجدد شراكتها مع مستشفى ٥٧٣٥٧ لدعم الأطفال محاربي السرطان

وقّعت مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر (CIB Foundation) بروتوكول تعاون جديد مع مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧، استمرارًا للشراكة الممتدة بين الجانبين لدعم الأطفال المصابين بالسرطان وتوفير رحلة علاج آمنة ومجانية لهم وذلك في إطار التزامها بدعم الرعاية الصحية وتعزيز جهود التنمية المستدامة في مصر.

وجاء توقيع البروتوكول خلال زيارة وفد مؤسسة البنك التجاري الدولي إلى مستشفى ٥٧٣٥٧، حيث تم استعراض أحدث المشروعات والخطط التطويرية التي تنفذها المستشفى بهدف الارتقاء بجودة الخدمات الطبية المقدمة للأطفال وتوسيع نطاق الرعاية الصحية المتخصصة، إلى جانب بحث آفاق التعاون المشترك خلال الفترة المقبلة.

وقّع البروتوكول من جانب مؤسسة البنك التجاري الدولي نادية حسني، الأمين العام للمؤسسة، والمهندس شريف السعيد، المدير التنفيذي للمؤسسة، فيما وقّعه من جانب مؤسسة ومستشفى ٥٧٣٥٧ المهندس لطفي البدراوي، أمين عام المؤسسة، والمهندس أحمد الفندي، المدير التنفيذي لمؤسسة مستشفى ٥٧٣٥٧، وذلك بحضور الدكتور شريف أبو النجا، الرئيس التنفيذي لمجموعة ٥٧٣٥٧، وعدد من قيادات الجانبين.

وفي هذا السياق، صرّحت نادية حسني، الأمين العام لمؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر (CIB Foundation):

"نفخر باستمرار شراكتنا مع مستشفى ٥٧٣٥٧، التي تمثل أحد أبرز الصروح الطبية المتخصصة في علاج الأطفال المصابين بالسرطان. ويأتي تجديد هذا التعاون انطلاقًا من إيماننا العميق بأهمية توفير الرعاية الصحية المتكاملة للأطفال ودعم المؤسسات التي تُحدث أثرًا حقيقيًا ومستدامًا في حياة المرضى وأسرهم. ونؤمن بأن الاستثمار في صحة الأطفال هو استثمار في مستقبل المجتمع بأكمله."

أكد المهندس شريف السعيد، المدير التنفيذي لمؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر، أن المؤسسة تواصل دعم المبادرات الصحية ذات الأثر المجتمعي المستدام، مشيرًا إلى أن التعاون مع مستشفى ٥٧٣٥٧ يعكس رؤية المؤسسة في تحسين جودة الحياة وتوفير فرص أفضل للأطفال للحصول على الرعاية والعلاج.

وتتقدم إدارة مستشفى ٥٧٣٥٧ ومؤسسة ٥٧٣٥٧ بخالص الشكر والتقدير لمؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر (CIB Foundation) على دعمها المتواصل والتزامها المستمر بمساندة الأطفال محاربي السرطان، والذي امتد على مدار سنوات من التعاون المثمر والشراكة الفاعلة. وتؤكد المستشفى أن هذه الشراكة تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث أسهمت مساهمات المؤسسة في دعم العديد من المشروعات التطويرية وتعزيز جودة الخدمات الطبية المقدمة للأطفال المرضى، بما يساهم في توفير رحلة علاج آمنة ومجانية لهم.

كما تثمن المستشفى الدور الإنساني الذي تقوم به مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر، وحرصها الدائم على دعم جهود الرعاية الصحية للأطفال، مؤكدة أن استمرار هذا التعاون يعكس إيمانًا مشتركًا بأهمية الاستثمار في صحة الأجيال القادمة وتحقيق أثر مجتمعي مستدام.

وتُعد مؤسسة البنك التجاري الدولي – مصر (CIB Foundation) من أكبر الداعمين لمستشفى ٥٧٣٥٧ على مدار سنوات طويلة، حيث ساهمت في دعم العديد من المشروعات الطبية والتطويرية وتوفير الأجهزة والمعدات الحديثة، إلى جانب مشاركتها المستمرة في المبادرات الإنسانية التي تستهدف تحسين تجربة الأطفال المرضى ودعمهم نفسيًا ومعنويًا.

ويؤكد هذا البروتوكول حرص الجانبين على مواصلة التعاون المشترك بما يسهم في تعزيز استدامة الخدمات العلاجية المقدمة للأطفال، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير رعاية صحية متطورة وشاملة للأطفال المرضى، واستكمال مسيرة العطاء التي تجمع بين المؤسستين لخدمة المجتمع وتحقيق أثر إيجابي ومستدام.

البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى ٤,٦٪

كشف البنك الدولي عن توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال السنوات المقبلة، حيث رفع البنك توقعاته لنمو اقتصاد مصر من ٣,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٤,٢٪ في ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

وفي تقريره نصف السنوي حول "الآفاق الاقتصادية العالمية"، توقع البنك الدولي أن يصل معدل نمو اقتصاد مصر إلى ٤,٦٪ خلال العام المالي المقبل ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

وأكد البنك الدولي أن تسارع اقتصاد مصر العام المالي المقبل سيأتي من نمو نشاط القطاع الصناعي واتفاقية مشروع رأس الحكمة الموقعة مع الإمارات، والاتجاه إلى سياسة نقدية مرنة – أي خفض سعر الفائدة لدعم القطاع الخاص.

وجاءت توقعات البنك الدولي مدفوعة بزيادة الاستهلاك الخاص، وارتفاع الاستثمارات الخاصة التي يعززها تنفيذ صفقة الاستثمار الكبرى مع دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب توقعات بتيسير السياسة النقدية وانتعاش تدريجي في النشاط الصناعي.

وأشار البنك الدولي إلى استمرار ارتفاع الاحتياطي الأجنبي في مصر، بدعم من صفقة الاستثمار الإماراتية الضخمة والتمويل الدولي. ورغم هذا التحسن الذي أعلنه البنك الدولي، لا تزال الحسابات الخارجية تواجه ضغوطا واضحة، وهو ما يتجلى في ضعف موقف الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، توقع البنك الدولي أن يتراجع عجز الحساب الجاري في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي، واستمرار قوة تحويلات المصريين من الخارج، وازدهار قطاع السياحة. كما يُرجّح أن ينخفض العجز التجاري غير النفطي مع تلاشي تأثير تراكم الواردات من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وحذر البنك الدولي من أن الوضع قد يتفاقم إذا ارتفعت الرسوم الجمركية أكثر من المتوقع أو استمر الغموض بشأن السياسات.

وجاء في التقرير: "لا تزال المخاطر التي تهدد التوقعات العالمية مائلة بوضوح نحو الجانب السلبي".

وأضاف: "قد يكون النمو أقل مما هو متوقع إذا تصاعدت القيود التجارية أو استمرت حالة عدم اليقين السياسي، مما قد يؤدي أيضا إلى تراكم الضغوط المالية".

الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 14 يونيو 2026 ● العدد 845

رضوان : البورصة المصرية تستقطب ٣٠٠ ألف مستثمر جديد منذ بداية تداولات عام ٢٠٢٦

قال عمر رضوان رئيس البورصة المصرية، إن سوق المال شهد انضمام ٣٠٠ ألف مستثمر جديد منذ بداية تداولات عام ٢٠٢٦.

وأضاف رضوان، خلال تصريحات صحفية على هامش بدء التداول على أسهم شركة قرة لمشروعات الطاقة والاستثمار ، أن عدد المستثمرين المنضمين للسوق منذ بداية ٢٠٢٦ وحتى الآن فاق عدد المستثمرين المنضمين خلال العام الماضي؛ مما يعكس انفتاح شهية المستثمرين على البورصة المصرية.

وكشف عن ارتفاع إجمالي عدد المستثمرين المكودين بالبورصة خلال ٢٠٢٥ بنسبة ٣٠٪ ليصل إلى نحو ٢٩٩,١ ألف مستثمر، مقارنة بنحو ٢٢٨,٥ ألف مستثمر خلال عام ٢٠٢٤.

وأعلنت البورصة، منتصف الأسبوع الماضي ، بدء التداول على أسهم شركة قرة لمشروعات الطاقة والاستثمار، وهي ثاني الطروحات التي تستقبلها البورصة خلال العام الحالي بعد طرح شركة جورمية إيجيبت في فبراير الماضي.

مؤتمر «المثلث الذهبي» يطالب بمحاكاة تجربة قناة السويس بالعلمين الجديدة و ضرورة مراجعة قانون الاستثمار وتعديل بعض مواده

المؤتمر أطلق حزمة توصيات و طالب بآليات إشراك المواطنين في الطروحات الحكومية

وجهت جمعية رجال الأعمال المصريين، حزمة من التوصيات الاقتصادية والاستثمارية خلال فعاليات النسخة الثانية من مؤتمر «المثلث الذهبي.. الاستثمار – الصناعة والزراعة – التصدير»، الذي عقد تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة عدد من الوزراء والمحافظين وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ وممثلي مجتمع الأعمال والخبراء الاقتصاديين.

و كان المهندس علي عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، قد أكد في بداية المؤتمر علي أن القطاع الخاص قادر على القيام بدور تنموي محوري في دعم الاقتصاد الوطني، مشددا على أن الاستثمار يمثل نقطة البداية لأي نمو اقتصادي حقيقي، وأن الصناعة والزراعة هما أساس القيمة المضافة، فيما يعد التصدير النتيجة الطبيعية لاقتصاد منتج وقادر على المنافسة، قائلا: «لا إنتاج بلا استثمار ولا تصدير دون إنتاج».

وقال المهندس علي عيسى إن انعقاد المؤتمر جاء في توقيت بالغ الأهمية في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي والإقليمي من تحديات وضغوط متسارعة، الأمر الذي يتطلب الانتقال من مرحلة تشخيص المشكلات إلى صياغة حلول عملية قابلة للتنفيذ، مؤكدًا أن مصر تمتلك مقومات قوية تؤهلها لتكون مركزًا إقليميًا للإنتاج والتصدير والاستثمار، في مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز والبنية التحتية الحديثة والمناطق الاقتصادية الواعدة والثروة البشرية القادرة على التطوير والإبداع.

وأشار إلى أن اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية والتغيرات الجيوسياسية خلقت فرصة حقيقية أمام مصر لجذب الاستثمارات الباحثة عن الاستقرار وسهولة النفاذ إلى الأسواق، لكنه شدد في الوقت نفسه على أهمية استمرار العمل على تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وتسريع الإفراجات الجمركية، والتوسع في الرقمنة، وتوفير الأراضي الصناعية والزراعية المرفقة والطاقة بأسعار تنافسية، إلى جانب دعم الصناعات المتعثرة وتعميق التصنيع المحلي وتعزيز الصناعات المغذية.

وأضاف أن مضاعفة الصادرات المصرية لا تبدأ من الموانئ وإنما من المصنع والمزرعة، عبر توفير استثمارات جديدة وتمويل داعم للتوسع الإنتاجي وعمالة مدربة ومواصفات قياسية عالية ومنتجات قادرة على المنافسة في الجودة والسعر، مؤكدًا أن جمعية رجال الأعمال المصريين تضع كامل إمكاناتها وخبراتها لدعم الدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من جانبه، أكد المهندس مجد المنزلاوي الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن النسخة الثانية من مؤتمر «المثلث الذهبي» تحمل رسالة وطنية واضحة مفادها أن التنمية الاقتصادية ليست مسؤولية طرف واحد، وإنما مشروع وطني تشارك فيه الحكومة والقطاع الخاص ومجتمع الأعمال من أجل بناء اقتصاد قوي ومجتمع منتج ودولة حديثة.

وأوضح أن الصناعة كانت وما زالت قاطرة التنمية الاقتصادية، باعتبارها القادرة على خلق القيمة المضافة وزيادة معدلات التشغيل وتعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات، لافتا إلى أن التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة تؤكد أهمية توحيد الرؤى والتكامل بين مختلف الأطراف لتحويل التحديات إلى فرص حقيقية للنمو.

وأشار المنزلاوي إلى أن المؤتمر يركز على ثلاثة محاور رئيسية تشمل الاستثمار باعتباره قاطرة التنمية، والصناعة والإنتاج والزراعة كأساس لبناء اقتصاد قادر على المنافسة، إلى جانب التصدير باعتباره المسار الحقيقي لزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، مطالبًا بإعادة النظر في تكلفة الإقراض للقطاع الصناعي، وتقديم حوافز ومعاملة تفضيلية للصناعة الوطنية بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

وأكد أن مصر ما زالت أرضًا واعدة بالفرص الاستثمارية بما تمتلكه من موقع استراتيجي وبنية تحتية وموارد بشرية متميزة، مشددًا على أن العمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص هو السبيل لتحقيق التنمية المستدامة وتجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة.

بدوره، قال الدكتور وليد جمال الدين رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، إن الميزة الأساسية لمؤتمر «المثلث الذهبي» تتمثل في جمع مختلف الأطراف على طاولة واحدة من أجل الوصول إلى حلول عملية للتحديات الاقتصادية، مؤكدًا أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتم بصورة منفردة، بل يتطلب تعاونًا وتنسيقًا دائمًا بين الدولة والقطاع الخاص.

تفعيل دور شركة وضمان الصادرات والبنك التمويلي لتطوير التعليم الفني والشراكات الإلزامية للمستثمرين

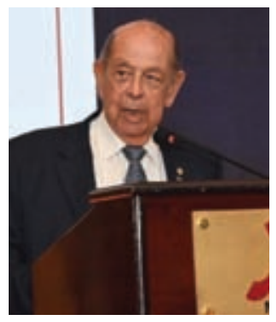

وأضاف أن الاقتصاد العالمي تعرض خلال السنوات الأخيرة لهزات متتالية بسبب تداعيات جائحة كورونا والحروب والأزمات الدولية، وهو ما انعكس على سلاسل الإمداد والطاقة والنقل وارتفاع الأسعار، مشيرًا إلى أن الاقتصاد المصري، رغم تلك التحديات، ما زال يحافظ على قدر من التوازن، مع وجود طموحات أكبر لزيادة معدلات النمو والصادرات.

وشدد على أهمية استمرار الحوار الاقتصادي وتكثيف المناقشات بين مجتمع الأعمال والجهات الحكومية للوصول إلى توصيات قابلة للتطبيق، مؤكدًا أن الحوار لن يتوقف بانتهاء المؤتمر، بل ستكون هناك متابعة مستمرة لنتائج المناقشات والتوصيات بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز فرص الاستثمار والإنتاج والتصدير.

الشركات و الرخصة الذهبية

وخلال كلمتها بالمؤتمر، أكدت الدكتورة إيمان منصور، نائب الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار ، أن الدولة المصرية ممثلة في وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تواصل تنفيذ إصلاحات تستهدف بناء بيئة استثمارية أكثر تنافسية، من خلال تبسيط الإجراءات، والتوسع في التحول الرقمي، بما يسهم في تحسين تجربة المستثمر وتيسير بدء وممارسة الأنشطة الاقتصادية.

تسهيل الإجراءات

وأوضحت أن الهيئة بالتنسيق مع الجهات التابعة للوزارة تعمل على تنفيذ توجيهات الوزير بإعادة هندسة إجراءات تراخيص نحو 270 نشاطا اقتصاديًا، إلى جانب تطوير منصة رقمية متكاملة لإدارة رحلة المستثمر، بهدف رفع كفاءة الخدمات وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية وتسريع الإجراءات.

التوسع في المناطق الاقتصادية

كما أشارت إلى استمرار التوسع في المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمارية، موضحة أن مصر تضم حاليًا 9 مناطق حرة عامة و222 منطقة حرة خاصة و12 منطقة استثمارية قائمة، بالإضافة إلى 7 مناطق استثمارية تحت الإنشاء، بما يدعم جذب المزيد من الاستثمارات ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

وأضافت أن عدد الشركات الحاصلة على الرخصة الذهبية بلغ 54 شركة، مؤكدة توجه الدولة للتوسع في منح الرخصة لتسريع تنفيذ المشروعات وتحفيز الاستثمارات.

كما لفتت إلى نجاح تسوية نحو 60% من المنازعات الاستثمارية بالطرق الودية، في إطار جهود الدولة لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين.

واختتمت منصور كلمتها بالتأكيد على التزام الهيئة بمواصلة الإصلاحات التشريعية والإجرائية والرقمية في إطار استراتيجية وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، بهدف تطوير الخدمات الاستثمارية، بما يسهم في جذب الاستثمارات الجادة ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

التوصيات

صاغ المشاركون حزمة من التوصيات و القرارات الهامة. وبناءً على ذلك، نستعرض معكم في السطور التالية التوصيات الكاملة الصادرة عن مؤتمر المثلث الذهبي لتعزيز منظومة الاقتصاد الوطني والتصدير.

أولا: الرؤية الاستثمارية والتشريعية والمناطق الاقتصادية

محاكاة تجربة قناة السويس بالعلمين الجديدة:

تسعى التوصية الأولى نحو تكرار التجربة الرائدة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بقناة السويس. وسيتم ذلك من خلال إنشاء منطقة اقتصادية مماثلة في مدينة العلمين الجديدة. وتأتي هذه الخطوة استثمارا للمزايا الجغرافية واللوجيستية التي تتمتع بها المدينة، وقربها المباشر من منافذ التصدير والأسواق الأوروبية. علاوة على ذلك، تقرر أن تخضع هذه المنطقة الجديدة لإطار القانوني والتشريعي المنظم لنظيرتها بنطاق القناة.

الحوار المجتمعي حول ملكية الدولة:

أكد المؤتمر على أهمية التنسيق المشترك بين وحدة الشركات المملوكة للدولة التابعة لمجلس الوزراء وجمعية رجال الأعمال المصريين. ويهدف هذا التعاون إلى تبني حوار مجتمعي موسع وجاد حول الوثيقة الجديدة لسياسة ملكية الدولة.

ربط الاستراتيجية الوطنية للصناعة بالخريطة الاستثمارية:

تضمنت التوصيات ضرورة ربط الاستراتيجية الوطنية للصناعة بالخريطة الاستثمارية الصناعية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، طالب المشاركون بمراجعة قانون الإستثمار الحالي وتعديل بعض مواده. ويضمن هذا التعديل تفعيل المواد المتعلقة بالحوافز الإستثمارية، وتوجيهها قطاعيا وجغرافيا لتعظيم العائد الإستثماري وضمان عدالة توزيعه على كافة محافظات مصر.

آليات إشراك المواطنين في الطروحات الحكومية:

شدد الحاضرون على تفعيل آليات إشراك المواطنين في ملكية المؤسسات والشركات الحكومية. ومع ذلك، اشترطت التوصية الالتزام بأعلى معايير الشفافية والإفصاح عند طرح الشركات للقطاع الخاص. وسيكون ذلك استنادا إلى تقييم مالي عادل ومستقل، تجريه مؤسسات دولية ومحلية محايدة.

ثانيا: تعميق التصنيع المحلي ومبادرات دعم الإنتاج حوافز استثنائية للمنتج الوطني:

دعا مؤتمر المثلث الذهبي إلى إقرار حوافز استثنائية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية. وتتكامل هذه الخطوة مع تعديل التشريعات الخاصة بقانون تفضيل المنتج المحلي، بما يضمن إتاحة فرص أوسع للمنتج الوطني في المناقصات والممارسات الحكومية والجهات المخاطبة بأحكام القانون.

إطلاق مبادرة تمويلية ميسرة بقيمة 150 و250 مليون جنيه:

طالب المؤتمر بدراسة إطلاق مبادرة وطنية جديدة لدعم القطاع الإنتاجي وزيادة معدلات التشغيل والإنتاج. وستعمل المبادرة على توفير قروض ميسرة لتمويل رأس المال العامل بسعر عائد تنافسي في حدود 8% لقطاعي الصناعة والزراعة. وتتحدد قيمة القروض في حدود 150 مليون جنيه للشركات والكيانات الفردية، و250 مليون جنيه للمجموعات والشركات المترابطة.

منصة إلكترونية موحدة للمصانع المتعثرة:

أوصى المشاركون بتدشين منصة إلكترونية موحدة لحصر وتقييم المصانع المتعثرة، من أجل تقديم حلول هيكلية متكاملة لكل حالة عبر مكاتب استشارية متخصصة. ومن أجل نجاح المقترح، تتكامل في عملية الحصر والتدقيق جهات عدة تشمل: (مصلحة الضرائب، والمحليات، وأجهزة المدن الصناعية الجديدة، وهيئة التنمية الصناعية، والقطاع المصرفي والجهات التمويلية).

إنشاء مناطق لوجيستية ريفية ومتخصصة:

أكدت التوصيات على ضرورة إنشاء مناطق صناعية ولوجيستية متخصصة بالقرب من مصادر إنتاج الخامات لتقليل نسبة الفقد والهادر. وبالمثل، شجعت التوصية على إنشاء مناطق صناعية صغيرة ومتوسطة داخل القرى المصرية، وفق الضوابط البيئية ومعايير حماية السكان، بهدف تقريب فرص العمل من محل الإقامة.

ثالثا: تكنولوجيا التصنيع، والبحث العلمي، والعنصر البشري آليات تحفيز البحث العلمي والذكاء الاصطناعي:

دعا المؤتمر إلى صياغة أطر قانونية وتنظيمية محفزة تدفع الشركات الصناعية نحو الاستثمار في البحث العلمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما يساهم في رفع كفاءة الصناعة المحلية وتوافقها مع المعايير الدولية. وبناءً على ذلك، اقترح المؤتمر اعتماد آلية ضريبية تسمح بتخصيص نسبة من الأرباح وتوجيهها لمجالات البحث والتطوير.

تطوير التعليم الفني والشراكات الإلزامية للمستثمرين:

ارتكزت التوصيات على العنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الصناعية المستدامة. ولذلك، طالب المؤتمر بعقد شراكات دولية لتوفير مناهج وبرامج تدريبية متطورة تنهض بمنظومة التعليم الفني والمهني. ويتوازى ذلك مع تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة المدارس التكنولوجية، وتحفيز الصانع على تبني مسارات التدريب التحويلي والمهني المستمر. وأخيرًا، شدد المؤتمر على وضع آلية شبه إلزامية للإستثمارات كثيفة العمالة، خاصة الأجنبي منها، لحثهم على إنشاء مدارس وأكاديميات متخصصة في هذا النشاط.

رابعا: استراتيجية مضاعفة الصادرات النفاذ إلى الأسواق ميكنة صندوق المساندة التصديرية:

طالب مؤتمر المثلث الذهبي بزيادة مخصصات صندوق المساندة التصديرية بما يتوافق مع النمو المتوقع في حجم الصادرات المصرية. علاوة على ذلك، ركزت التوصية على ضرورة ميكنة عملية المراجعة والصرف لضمان سرعة سداد المستحقات للمصدرين.

اختتم المؤتمر توصياته بالمطالبة بزيادة عدد خطوط الشحن السريع (الرورو) وتطويرها المستمر. وتأتي هذه المطالبة بما يتناسب مع حجم الزيادة الكبيرة المتوقعة في الصادرات المصرية خلال الفترة المقبلة.

محمد محيي الدين

تأجيل إطلاق العقود المستقبلية على أسهم CIB وطلعت مصطفى إلى ٢١ يونيو ٢٠٢٦

في ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء باعتبار يوم الخميس الموافق ١٨ يونيو ٢٠٢٦ إجازة رسمية بمناسبة رأس السنة الهجرية، تقرر تعديل موعد إدراج وبدء التداول على العقود المستقبلية على أسهم البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) ومجموعة طلعت مصطفى القابضة (TMG).

وبموجب هذا التعديل، سيتم إدراج وبدء التداول على العقود المشار إليها اعتبارًا من جلسة تداول يوم الأحد الموافق ٢١ يونيو ٢٠٢٦، بدلا من يوم الخميس الموافق ١٨ يونيو ٢٠٢٦، والذي كان مقررًا له سابقًا موعد الإطلاق.

بقيمة استثمارية 420 مليون دولار ..

توقيع اتفاقيتي الاستثمار والتشغيل وشراء الطاقة لمحطة طاقة رياح جبل الزيت قدرة ٥٨٠ ميجاوات

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع اتفاقيتي الاستثمار والتشغيل وشراء الطاقة لمحطة طاقة رياح جبل الزيت بمنطقة البحر الأحمر بقدرة 580 ميجاوات، بين هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة والشركة المصرية لنقل الكهرباء من جانب، وشركة الكازار من جانب آخر، وذلك بحضور المهندس محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والدكتور محمد فريد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وتبلغ القيمة الاستثمارية للمشروع 420 مليون دولار يتم تمويلها من مصادر خارجية، ضمن جهود جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة، في إطار الاستراتيجية الوطنية للطاقة ووثيقة سياسة ملكية الدولة، وفقا لبيان صحفي صادر، اليوم الاثنين.

ويموجب الاتفاقيتين، تتولى شركة الكازار استثمار وتشغيل وإدارة أصول محطة طاقة الرياح بجبل الزيت عبر شركة مشروع يتم تأسيسها وفق القوانين المصرية، مع تنفيذ أعمال الإحلال والتجديد ورفع الكفاءة للحفاظ على القدرة الإنتاجية عند 580 ميجاوات طوال مدة التعاقد، على أن تتولى الشركة المصرية لنقل الكهرباء، شراء الطاقة المنتجة خلال فترة التعاقد.

وأكد وزير الكهرباء، والطاقة المتجددة، أن المشروع يعكس توجه الدولة لتعظيم الاستفادة من الأصول وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ودعم التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للطاقة.

من جانبه، أوضح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أن الصفقة تعزز ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، وتدعم جهود الدولة في تمكين القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية، بما يسهم في رفع كفاءة إدارة الأصول الحكومية.

ويعد المشروع نموذجاً للشراكة الناجحة بين الدولة والقطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة، ضمن توجه الدولة لزيادة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة.

أكدت أن استثماراتها تقترب من 1,3 مليار دولار..

المؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي تعلن عن استراتيجية جديدة في مصر

أعلنت المؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي، عن إطلاق استراتيجيتها الجديدة في مصر، مشيرة إلى أن استثماراتها التراكمية وصلت إلى ما يقرب من ١,٣ مليار دولار منذ دخولها السوق المصري في عام ٢٠١٢.

وتأتي هذه الخطوة بالتزامن مع زيارة الرئيس التنفيذي للمؤسسة، ليزلي ماسدورب، إلى القاهرة، إذ تعمل المؤسسة على تعزيز شراكتها مع مصر بهدف تسريع وتيرة الإصلاحات، وتحفيز الاستثمارات، ودعم النمو المستدام والشامل على المدى الطويل.

وتستهدف المؤسسة ضخ ٩ مليارات جنيه إسترليني من رؤوس الأموال الجديدة في إفريقيا، منها ٥ مليارات جنيه إسترليني من مواردها الذاتية، مع حشد التمويل المتبقي من مستثمرين من القطاع الخاص، وذلك في إطار استراتيجيتها الجديدة الممتدة لخمس سنوات.

وستسهم هذه الاستثمارات في مصر، لدعم أولويات الإصلاح الهيكلي والاقتصادي من خلال توسيع حجم الاستثمارات، وتعميق سوق المال، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل للقطاعات الرئيسية، بما في ذلك الطاقة والزراعة والخدمات المالية والصناعة والشركات المتخصصة في التصدير.

وعقد ليزلي ماسدورب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي، خلال الزيارة، التي بدأت في مطلع الأسبوع، لقاءات مع كبار المسئولين الحكوميين والمستثمرين وقادة القطاع الخاص، في وقت تمضي فيه مصر قدمًا في تنفيذ برامج إصلاح طموحة تهدف إلى تسريع مسار الاستقرار الاقتصادي والتعافي وتحقيق النمو المستدام.

وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة (٢٠٢٦ – ٢٠٣٠) رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتوفير ما يصل إلى ٨ ملايين فرصة عمل، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع.

وقال «ماسدورب»: «تمثل مصر شريكًا استراتيجيًا مهمًا للمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي وركيزة أساسية في استراتيجيتنا الجديدة، ويعكس إجمالي استثماراتنا، التي تقترب من ١,٣ مليار دولار منذ بدء استثماراتنا المباشرة في مصر، حجم الفرص الواعدة وقوة شراكتنا طويلة الأمد مع السوق المصرية».

دالیا احمد

يضم 175 غرفة وجناحا فندقيا متنوعة ..

"التعمير والإسكان العقارية" توقع اتفاق شراكة مع Radisson Blu لإقامة فندق ٥ نجوم بالساحل الشمالي

أعلنت شركة التعمير والإسكان العقارية (HDP)، الذراع العقارية لبنك التعمير والإسكان، بالتعاون مع شركة طلوع للتطوير العقاري، عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع مجموعة Radisson Blu الفندقية، لإقامة فندق في الساحل الشمالي.

وقالت الشركة في بيان ، إن الشراكة تأتي في إطار استراتيجية تهدف إلى تطوير وجهات عقارية وسياحية، بما يعزز من مكانة الساحل الشمالي كإحدى أبرز الوجهات الاستثمارية والسياحية على ساحل البحر المتوسط.

وتستهدف الشراكة تقديم مفهوم متكامل للسكن الفندقي والخدمات الفندقية الفاخرة، بما يعزز من مكانة الساحل الشمالي كإحدى أهم الوجهات السياحية والاستثمارية على البحر المتوسط.

وبموجب الاتفاق، تتولى Radisson Blu إدارة وتشغيل الفندق الذي يضم ١٧٥ غرفة وجناحًا فندقيًا متنوعة بين الغرف القياسية والعائلية والأجنحة الفاخرة والجناح الملكي، بما يضمن تقديم تجربة ضيافة بمعايير عالمية.

وتُعد مرحلة Blu Stays المرحلة الختامية من مشروع The Island، الذي يقع داخل "لسان الوزراء" في مارينا ٥، وهو موقع مميز يمتد بطول يقارب ٢٠٠٠ متر وتحيط به المياه من جميع الجهات، ما يمنح المشروع خصوصية وإطلالات مباشرة على البحر والبحيرة.

وأكد مسؤولو شركة طلوع للتطوير العقاري أن المشروع يمثل نموذجًا للوجهات الساحلية المتكاملة التي تجمع بين التصميم الراقي والموقع الاستثنائي والخدمات العالمية، مشيرين إلى أن التعاون مع علامة فندقية عالمية مثل Radisson Blu يعكس الثقة في جودة المشروع وقيمته الاستثمارية.

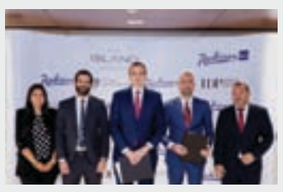

بحجم استثمارات يبلغ 29 مليون دولار..

شرق بورسعيد للتنمية توقع عقدي حق انتفاع لمشروعي «أفيلون» و«ستيل كون"

وقعت شركة شرق بورسعيد للتنمية الرئيسية عقدي حق انتفاع لمشروعين جديدين داخل منطقتها الصناعية بشرق بورسعيد (EP)، مع شركتي «أفيلون» و«ستيل كون»، وذلك بمراسم شهدتها الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وتبلغ الاستثمارات الإجمالية للمشروعين نحو 29 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يسهما في توفير 250 فرصة عمل مباشرة و70 فرصة عمل غير مباشرة، بما يعزز النشاط الاقتصادي ويدعم مستهدفات التنمية الشاملة.

وقام بتوقيع العقدين حسام عبد العزيز، العضو المنتدب لشركة شرق بورسعيد للتنمية ممثلا عن الشركة، وأحمد فكري عباسي، المدير التنفيذي لشركة «أفيلون»، ومروان شعراوي، رئيس مجلس إدارة شركة «ستيل كون».

وشهد مراسم التوقيع وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومحمد إبراهيم، نائب رئيس الهيئة للمنطقة الشمالية، وكريم سامي سعد، رئيس مجلس إدارة شركة شرق بورسعيد للتنمية الرئيسية، وأحمد فكري عبدالوهاب، نائب رئيس مجلس الإدارة.

ويتمثل المشروع الأول في مشروع شركة «أفيلون»، القائم بالكامل باستثمارات كندية، والمتخصص في إنتاج المنسوجات التقنية المستخدمة في قطاع مواد البناء، وهي صناعة متقدمة ذات قيمة مضافة مرتفعة. وتبلغ الاستثمارات المتوقعة للمشروع 27 مليون دولار أمريكي، على مساحة إجمالية تصل إلى نحو 35.8 ألف متر مربع، فيما يستهدف المشروع تصدير كامل إنتاجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأوروبية، ويوفر نحو 200 فرصة عمل مباشرة و50 فرصة عمل غير مباشرة.

وفي هذا السياق، أكد وليد جمال الدين أن مشروع "أفيلون" يعكس نجاح منطقة شرق بورسعيد الصناعية في استقطاب الاستثمارات الصناعية النوعية ذات القيمة المضافة المرتفعة والموجهة للتصدير، مشيرًا إلى أن المنطقة تمتلك مقومات تنافسية متكاملة تجعلها من أكثر المناطق الواعدة للاستثمار الصناعي في مصر. وأضاف أن التكامل بين منطقة شرق بورسعيد الصناعية وميناء شرق بورسعيد، الذي أكد مكانته ضمن الموانئ العالمية الرائدة في مجال تداول الحاويات، يوفر للمستثمرين مزايا لوجستية كبيرة تسهم في خفض تكاليف النقل والشحن وسلاسل الإمداد، فضلا عن تسريع النفاذ إلى الأسواق العالمية.

الحكومة تستعرض مستجدات برنامج الإصلاح الاقتصادي و تطورات التعاون مع صندوق النقد الدولي

«الاستثمار» تنفذ منصة الكيانات الاقتصادية لتطوير منظومة خدمات الاستثمار والتحول الرقمي لبيئة الأعمال في مصر

تأكيدات حكومية علي تيسير إجراءات تسجيل الشركات والعلامات التجارية وإصدار التراخيص، بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال أمام الشركات الناشئة

ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خلال الأسبوع الماضي ، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، اجتماع المجموعة الوزارية الاقتصادية؛ لاستعراض ومناقشة عدد من الملفات والموضوعات الاقتصادية ذات الأولوية خلال الفترة الحالية.

وحضر الاجتماع، الدكتور حسين عيسي، نائب رئيس مجلس الوزراء، للشئون الاقتصادية، و حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، و أحمد كجوك، وزير المالية، والدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، والدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، والدكتور إسلام عزام، رئيس هيئة الرقابة المالية، والدكتور أسامة الجوهري، مساعد رئيس الوزراء، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والدكتور هاشم السيد، مساعد رئيس الوزراء، الرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة.

وخلال الاجتماع، تم استعراض آخر المستجدات الخاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي تنفذه الحكومة، والبنك المركزي المصري بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وتطورات المراجعة السابعة من البرنامج، حيث تمت الإشارة في هذا السياق إلى أن جميع المعايير الكمية لشهر مارس 2026 قد تحققت، وذلك فيما يتعلق بعدد من المؤشرات من بينها ما يتعلق بالفائض الأولي، والحصيلة الضريبية، وعائدات الطروحات المتفقة إلى الموازنة، وما يتعلق بالإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، وقطاع الصحة، فضلا عن اتمام عدد من صفقات الطروحات، وآخرها صفقة جبل الزيت التي تم توقيع الاتفاقيات بشأنها مع شركة "الكازار".

وخلال الاجتماع، استعرض وزير المالية مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتشريعية التي يتم العمل على الانتهاء منها خلال الفترة القادمة.

وعرض الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، تقريرا حول مستجدات تنفيذ منصة الكيانات الاقتصادية باعتبارها أحد المحاور الرئيسية لتطوير منظومة خدمات الاستثمار والتحول الرقمي لبيئة الأعمال في مصر.

وأوضح الوزير أن منصة الكيانات الاقتصادية تمثل منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى توحيد وإدارة خدمات الاستثمار عبر منصة مركزية تربط بين الجهات الحكومية، وتوفر تجربة رقمية سلسة للمستثمرين، من خلال بنية تقنية متقدمة تشمل إدارة العمليات، التكامل المؤسسي، القنوات الرقمية، والبنية التحتية، مدعومة بحوكمة فعالة وبرامج تحول مؤسسي، في إطار توجه الدولة نحو التحول الرقمي وبناء منظومة رقمية متكاملة تعيد تشكيل بيئة الأعمال في مصر.

وأضاف وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أن منصة الكيانات الاقتصادية تعد أيضا منصة موحدة لإعادة تشكيل بيئة الأعمال من مرحلة دخول الأعمال وحتى التخارج؛ كمنصة واحدة يتعامل معها المستثمر للحصول على «كل الخدمات» تبدأ بهيئة الاستثمار والسجل التجاري، مع القدرة على إضافة أي جهة حكومية دون تغيير في المنصة.

كما عرض الدكتور محمد فريد أهم مشروعات التحول الرقمي التي تقوم بتنفيذها الوزارة في إطار تسريع الميكنة والتحول الرقمي للخدمات المقدمة للمستثمرين والمصدرين، وتتضمن: منصة لتجميع وتحليل القوائم المالية للشركات، ومنصة لتلقي ومتابعة وحوكمة شكاوى المستثمرين والتظلمات، ومنصة الصادرات، والمنصة الرقمية لصندوق تنمية الصادرات، ومنصة طلبات تسجيل مشروعات الطاقة المتجددة، مؤكدًا أن جميع هذه الإجراءات تسهم في تيسير بيئة الأعمال في السوق المصرية.

مؤشرات التضخم

وخلال الاجتماع، عرض الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقريرا حول مؤشرات التضخم وأسعار السلع خلال شهر مايو 2026، حيث أشار إلى تراجع معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ إلى 13.0% في مايو 2026، بما يُشير إلى بداية تباطؤ وتيرة الضغوط التضخمية، وانخفاض حدة الزيادات السعرية مقارنة بالأشهر السابقة، مما ساهم في استقرار المعدل السنوي نسبيا بعد فترة من الارتفاع المتواصل منذ حدوث الأزمة، كما تراجع معدل التضخم على أساس شهري إلى 1.2% في أبريل و 1.4% في مايو، بعد أن بلغ ذروته عند 3.3% في مارس 2026، بما يشير إلى انتقال الأسعار إلى وتيرة نمو أكثر اعتدالا؛ مع استمرار بعض العوامل الهيكلية المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتطورات الاقتصادية العالمية والاقتصادية.

كما تضمن التقرير متابعة تطورات أسعار السلع الاستراتيجية، ضمن جهود الوزارة في رصد ومتابعة أسعار مجموعة من السلع الأساسية بصورة دورية، حيث كشفت المؤشرات استقرار أسعار العديد من السلع خلال الفترة من 24 مايو إلى 7 يونيو، حيث اتسمت غالبية المجموعات السلعية بالاستقرار النسبي خلال فترة المتابعة، مثل اللحوم الحمراء، والزيوت، وبعض المحاصيل الزراعية، في حين شهدت بعض السلع انخفاضا مثل البيض والأسماك.

وثيقة ملكية الدولة

وخلال الاجتماع، استعرض الدكتور أسامة الجوهري موقف تحديث وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتعديلات الواردة على النسخة المحدثة منها، موضحًا أن المسودة الجديدة جاءت نتاج عملية مراجعة وتطوير شاملة خضعت لعدة جولات من النقاش والتشاور، من بينها أكثر من عشرة اجتماعات برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة الوزارات والجهات المعنية.

وأضاف أن إعداد الوثيقة راعى الدروس المستفادة من المرحلة الأولى للتنفيذ، كما استند إلى أفضل الممارسات والتجارب الدولية ذات الصلة، بما يضمن تطوير إطار أكثر وضوحًا لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعزيز الحياد التنافسي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

وأوضح الدكتور أسامة الجوهري أن النسخة المحدثة من وثيقة سياسة ملكية الدولة تختلف في توجهها عن الإصدار الأول، إذ لم تعد تقتصر على تحديد مستهدفات تواجد الدولة أو التخارج من بعض الأنشطة الاقتصادية، وإنما تتبنى رؤية أشمل تركز على تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ووضع إطار متكامل لحوكمة وإدارة الأصول المملوكة لها، بما يحقق الاستخدام الأمثل لهذه الأصول ويعظم عوائدها الاقتصادية والتنموية.

وأضاف أن الوثيقة ترتكز على ترسيخ مبادئ الحياد التنافسي وتكافؤ الفرص بين مختلف المتعاملين في السوق، بما يدعم

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 14 يونيو 2026 • العدد 845

وزير المالية: مد العمل بالتسهيلات الجمركية الاستثنائية لشحنات «الترانزيت العابر» ٦ أشهر

قرر أحمد كجوك وزير المالية مد العمل بالتسهيلات الجمركية الاستثنائية لشحنات «الترانزيت العابر» ٦ أشهر إضافية، وكذلك السماح بإنهاء الإجراءات الجمركية لشحنات «الترانزيت العابر» بالموانئ المصرية دون التقيد بالتسجيل المسبق للشحنات «ACI»؛ على نحو يسهم فى تيسير حركة البضائع إلى وجهتها النهائية عبر الموانئ المصرية.

وأوضح كجوك أن هذا القرار يأتى دعمًا لحركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية؛ بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمى وعالمى للخدمات اللوجستية، مؤكدًا أن الدولة مستمرة فى تبسيط الإجراءات الجمركية للتيسير على مجتمع الأعمال وتحفيز الاستثمار، والإنتاج والتصدير.. وأضاف أحمد أموى رئيس مصلحة الجمارك: «نعمل على تطوير منظومة الترانزيت وتيسير حركة التجارة العابرة عبر الموانئ المصرية»، لافتًا إلى أن هذه التسهيلات تمتد لشحنات «الترانزيت غير المباشر» الواردة من وإلى عدد من الدول الأفريقية وهى: كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وجيبوتى، وإثيوبيا؛ على نحو يدعم حركة التجارة بين مصر ودول القارة.

مشروعات صناعية جديدة بشراكات دولية علي أرض مصر

مصنع صيني للإطارات يعزز الإنتاج المحلي والصادرات

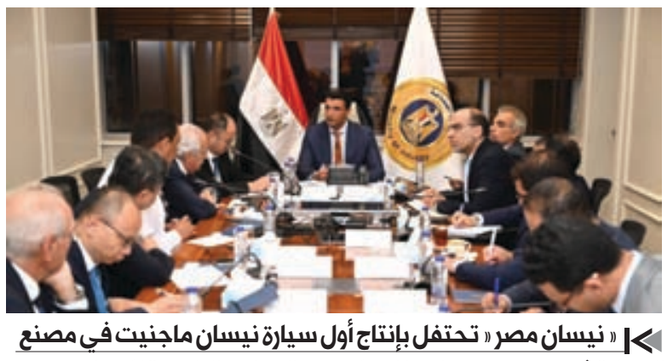

« نيسان مصر» تحتفل بإنتاج أول سيارة نيسان ماجنيت في مصنع الشركة في مصر .. احتفاء حكومي بالتجارب الناجحة لكبريات الشركات الألمانية العاملة في مصر

تواصل الحكومة ، ممثلة في وزارة الصناعة ، تنفيذ خطة شاملة لجذب توسعات صناعية جديدة ، وفي هذا الإطار عقد المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، اجتماعًا موسعًا مع ممثلي الشركة الصينية الوطنية للإطارات والمطاط برئاسة وانج جيان جون، رئيس الشركة، لبحث خطة الشركة للتوسع في السوق المصرية، وذلك بحضور عمر مهنا، رئيس شركة بروميتيون للإطارات إيجيبت، والمهندس محمد زادة، مساعد الوزير للصناعات الاستراتيجية، والمهندس محمد سامي، مساعد الوزير للشؤون الاستراتيجية، وعدد من قيادات وزارة الصناعة.

وخلال الاجتماع، تم استعراض خطة الشركة لإنشاء مصنع جديد في مصر لإنتاج إطارات النقل الثقيل والمعدات الهندسية والجرارات الزراعية بإجمالي استثمارات جديدة تبلغ ٥٥٠ مليون دولار من خلال شركة «بروميتيون للإطارات إيجيبت».

وتتضمن الخطة إنشاء مصنع جديد في منطقة العامرية بمحافظة الإسكندرية على قطعة أرض مجاورة للمصنع القائم، إلى جانب تطوير ورفع كفاءة خطوط الإنتاج الحالية، حيث سيضيف المشروع طاقة إنتاجية تبلغ ١,٥ مليون إطار سنويًا.

ومن المقرر أن يبدأ المصنع الجديد الإنتاج مطلع عام ٢٠٢٨، كما سيسهم في توفير ١٦٠٠ فرصة عمل مباشرة، إلى جانب دعم نقل التكنولوجيا وزيادة صادرات مصر من منتجات الإطارات.

كما استعرض الاجتماع عددًا من طلبات الشركة المتعلقة بالحصول على الأرض الصناعية اللازمة للمشروع، واستخراج التراخيص الصناعية، وتوفير الكوادر الأجنبية المطلوبة لنقل الخبرات والمعرفة، فضلًا عن إحكام الرقابة على الواردات غير المطابقة للمواصفات أو المغرقة، وتشديد إجراءات مكافحة الدعم والإغراق.

وأكد وزير الصناعة، في مستهل اللقاء، أن الوزارة تدعم خطة الشركة للتوسع في مصر وستعمل على تذليل أي تحديات قد تواجهها سواء داخل الوزارة أو مع الجهات المعنية، إلى جانب تسهيل إجراءات التراخيص الصناعية.

وأشار الوزير إلى أهمية توجه الشركة نحو تصنيع إطارات سيارات الركوب، باعتبارها من الصناعات المغذية لقطاع السيارات الذي يحظى باهتمام كبير من الدولة في إطار البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات، بما يسهم في تعميق التصنيع المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد.

كما استعرض الاجتماع جهود الشركة في مجالات ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، ومعالجة المياه وإعادة استخدامها في العمليات التصنيعية، حيث شدد الوزير على أهمية الاعتماد على الطاقة الشمسية في تشغيل المصنع، وزيادة نسبة المكون المحلي في المنتجات، مشيرًا إلى أن الدولة تعمل على تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي في المشتريات الحكومية لدعم الصناعة الوطنية وزيادة الطلب على المنتجات المصنعة محليًا.

ومن جانبه، أكد وانج جيان جون، رئيس الشركة الصينية الوطنية للإطارات والمطاط، ثقة الشركة في الاقتصاد المصري ومناخ الاستثمار، مشيدًا بجهود الحكومة في تذليل العقبات أمام المستثمرين.

وأوضح أن الاستثمارات الجديدة تأتي استكمالًا لخطة الشركة طويلة الأجل في مصر، والتي بدأت من خلال مصنعها الحالي بالإسكندرية، مشيرًا إلى أن الشركة تستهدف خلال السنوات المقبلة تنويع منتجاتها لتشمل إطارات سيارات الركوب لتلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية.

استثمارات نيسان

وعلى هامش احتفالية إنتاج أول سيارة نيسان ماجنيت في أفريقيا داخل مصنع نيسان مصر بمدينة السادس من أكتوبر، التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مسئولي شركة نيسان العالمية، وذلك بحضور المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، والدكتور أحمد الأنصاري، محافظ الجيزة، والسفير، فوميو إيواي، سفير اليابان لدى مصر، وماسيميليانو (ماكس) ميسينا، رئيس مجلس إدارة منطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا بشركة نيسان العالمية، والمهندس محمد عبد الصمد، العضو المنتدب لشركة نيسان مصر، وعدد من مسئولي شركة نيسان العالمية ونيسان مصر.

وقال المهندس محمد عبد الصمد، العضو المنتدب لشركة نيسان مصر، إن إنتاج أول سيارة نيسان ماجنيت في مصنع الشركة في مصر، يمثل خطوة مهمة للغاية في مسيرة شركة «نيسان مصر»، وتؤكد التزام الشركة بخططها نحو التوسع في استثماراتها في السوق المصرية.

وأوضح العضو المنتدب لشركة نيسان مصر، أنه تم بدء تجهيز وتركيب خط الإنتاج الجديد في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، لتبدأ تجارب الإنتاج في الربع الأول من العام الحالي ٢٠٢٦، مؤكدا أن سيارة نيسان ماجنيت سيتم طرحها بأسعار مناسبة، بما يعزز من أهداف الشراكة القوية بين شركة نيسان والحكومة المصرية في تلبية احتياجات السوق المحلية، مضيفا أن الشركة تتطلع مستقبلا للتصدير إلى شمال أفريقيا ومناطق كثيرة حول العالم.

من جانبه، أشار ماسيميليانو (ماكس) ميسينا، رئيس مجلس إدارة منطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا بشركة نيسان العالمية، إلى الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة المصرية لصناعة السيارات، من خلال الحوافز التي توفرها استراتيجية الدولة المصرية الوطنية لتنمية صناعة السيارات؛ التي تهدف لتعزيز مكانة مصر في هذا القطاع.

وعرض ماسيميليانو (ماكس) ميسينا، خطة شركة نيسان للتوسع عالميا، مؤكدا أن لدى الشركة اهتماما خاصا بالسوق المصرية، في ظل المزايا والفرص الواعدة التي تتحقق فيها، مشيرا إلى أن مصر سوق مهمة للغاية ضمن استراتيجية الشركة للإقليم، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي كممرك للتصنيع والتصدير، حيث تتطلع الشركة للعمل وتعزيز استثماراتها في مصر خلال السنوات المقبلة، كما تستهدف التصدير للسوق الأفريقية عبر بوابة مصر.

وخلال الاجتماع، أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن الحكومة المصرية لديها ثقة كبيرة في خطط «نيسان» كشركة رائدة في قطاع صناعة السيارات، وتتطلع للمزيد من التعاون مع الشركة مستقبلا.

واعتبر رئيس الوزراء، أن إطلاق السيارة نيسان ماجنيت يمثل خبرا مهما، يدعو للتفاؤل، ويؤكد التزام «نيسان» بتعزيز الاستثمار في مصر، مضيفا: «سعيد بإنجازكم خط الانتاج الجديد في وقت قياسي.. واتطلع إلى رؤية أول سيارة كهربائية من نيسان في مصر».

استثمارات المانية

كما عقد المهندس خالد هاشم وزير الصناعة لقاءً مع يورجن شولتس، سفير ألمانيا لدى مصر لبحث سبل تعزيز التعاون الصناعي بين البلدين في القطاعات ذات الاهتمام المشترك وقد حضر الاجتماع الدكتور أحمد مغاوري، مساعد الوزير للتعاون الدولي وعدد من قيادات الوزارة.

واستعرض الاجتماع عدداً من التجارب الناجحة لكبريات الشركات الألمانية العاملة في مصر وتسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للخارج وأبرزها شركات مثل سيمنز وهنكل، كما تناول الجانبان فرص التعاون الصناعي المتاحة أمام الشركات الألمانية لتعزيز تواجدها في مصر.

وفي مستهل اللقاء أكد الوزير أهمية العلاقات الوطيدة التي تربط مصر وألمانيا في تعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي بين البلدين والانتقال به إلى آفاق أرحب تصب في صالح كلا الشعبين.

وقال هاشم إن الشركات الألمانية تتمتع بخبرات عريقة في مجالات الصناعات الهندسية وخاصة الآلات والسيارات ومكوناتها والأدوية وهي ضمن الصناعات السبع ذات الأولوية التي حددتها وزارة الصناعة مؤخرا في استراتيجيتها ويمكن لمصر الاستفادة منها في نقل التكنولوجيا وتوطينها في الصناعة المصرية، لافتاً إلى ضرورة تشجيع الشركات الألمانية وخاصة الشركات المتوسطة والصغيرة على الاستفادة من المزايا التي يتيحها الاستثمار في مصر حالياً والتي تشمل الاتفاقات التجارية مع مختلف الأسواق لتيسير التصدير، والعمالة المدربة والحوافز الاستثمارية الضخمة، إلى جانب التعاون في المبادرات التي أطلقتها الوزارة خلال الفترة الماضية وأبرزها مبادرة شمس الصناعة لزيادة اعتماد الصناعة المصرية على الطاقة الشمسية .

وأشار الوزير إلى إمكانية تنظيم بعثة تجارية بالتعاون مع سفارة ألمانيا بالقاهرة والغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة تضم الشركات الألمانية الراغبة في الاستثمار في مصر للتعرف على الفرص المتاحة لضخ استثمارات جديدة وكذا عقد مائدة مستديرة للشركات الألمانية العاملة في مصر لبحث خططها التوسعية ودراسة التحديات التشغيلية التي تواجهها للعمل على حلها مع مختلف الجهات المعنية، لافتاً إلى إمكانية تشكيل فريق عمل من الوزارة والسفارة لمتابعة مسارات التعاون بين الجانبين.

تنمية صناعية

وكانت غرفة التجارة الأمريكية نظمت لقاء قبل أيام حول مستقبل مصر الصناعي بحضور عشرات الشركات ومجتمع الأعمال المصري ، وخلال اللقاء أكد المهندس خالد هاشم وزير الصناعة أنه «يرفع القبعة ويحيي أي مستثمر جديد يدخل للقطاع الصناعي المصري»، لافتا إلى أن الوزارة تسعى لتحقيق تنمية صناعية ونمو مناسب في ظل المتغيرات الحالية ووفقا لاستراتيجية الوزارة التي تم تحديثها .

وأشار إلي أنه تم تحديد ١٦ قطاعا صناعياً، وتقييمها عبر معايير مُحددة، تضمنت: التنافسية التصديرية، والتعقيد والتنويع، والتعميق والاستثمار الأجنبي، والملاءمة الوطنية، والقيمة المضافة، والأهمية الاستراتيجية، ومن ثم تم تصنيف القطاعات، إلى ٧ قطاعات ذات أولوية.

أوضح الوزير الخطوات التي تتم بهدف بناء خريطة الطاقة الصناعية، بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والوزارات المعنية لتحديد احتياجات القطاع الصناعي من الطاقة جغرافيًا لضمان توافر الطاقة للمشروعات الجديدة وفقًا لأماكن توافر موارد الطاقة المختلفة، مشيرا لاهمية توافر الطاقة مع تنمية ورفع كفاءة العنصر البشري، من خلال تأهيل الكوادر الفنية في العديد من الصناعات المستهدفة بالتعاون مع القطاع الخاص.

وأكد المهندس خالد هاشم أن مصر أصبحت قبلة للاستثمارات الأجنبية في المنطقة خاصة وأن السوق المصري أصبح يُنظر إليه على أنه سوق واعد يحفل بالمزايا التي تفوق الموقع الجغرافي الفريد وتشمل هذه المزايا البنية التحتية القوية والتشريعات والمناخ المحفز للاستثمار والاتفاقات التجارية مع مختلف الأسواق لتيسير التصدير .

وقال إن الدولة تتجه إلى تنفيذ برنامج إستراتيجي متكامل لتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يستهدف إعادة بناء قاعدة الصناعة من القاع إلى القمة، وتعزيز تنافسية المنتج المصري عبر تمكين المصانع الصغيرة وربطها مباشرة بسلاسل الإمداد المحلية والعالمية.

أضاف هاشم أن رؤية الدولة ستدعم القاعدة الإنتاجية الواسعة من المصانع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المحرك الأساسي لنمو الصناعة وتطورها، مشيرًا إلى أن التجارب الدولية تؤكد أن نمو الصناعة يبدأ من القاعدة لا من القمة.

وتابع أن البرنامج الجديد يستهدف تمكين الشباب وإنشاء وحدات إنتاجية مجهزة داخل المناطق الصناعية والمجتمعات الإنتاجية، بما يتيح خلق فرص حقيقية للتصنيع والتوسع التدريجي في حجم الأعمال، مؤكدًا أن الهدف هو خلق جيل جديد من المستثمرين الصناعيين القادرين على التحول من مشروعات صغيرة إلى كيانات متوسطة وكبيرة خلال سنوات قليلة .

وكشف الوزير عن إطلاق منصة إلكترونية متكاملة للتجارة والتقييم الصناعي، تُشبه في فكرتها تطبيقات الخدمات الرقمية مثل أبليكشن طلبات، حيث تتيح للمستخدمين والمصانع البحث عن المنتجات والموردين داخل السوق المصري، مع عرض تقييمات واقعية للمصانع بناءً على تجارب التعامل الفعلية بين الشركات، سواء من حيث جودة المنتج أو الالتزام بمواعيد التسليم أو مستوى الخدمة.

وشدد على أن نجاح مصر في التحول إلى مركز إقليمي للصناعة والاستثمار لا يتحقق بالشعارات، وإنما من خلال خطوات عملية واستثمارات حقيقية في البنية التحتية والقطاع الصناعي.

وقال الوزير إن العديد من الدول تتحدث عن رغبتها في أن تصبح مركزًا إقليميًا للاستثمار، لكن الفارق الحقيقي يتمثل في اتخاذ خطوات فعلية تدعم هذا التوجه، مشيرًا إلى أن ما تحقق في مصر خلال السنوات الماضية من تطوير شامل للبنية التحتية كان مدفوعًا بطموح صناعي كبير.

وأوضح أن شبكة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية تمثل عناصر أساسية تعزز قدرة مصر التنافسية في جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا، خاصة في ظل المنافسة الإقليمية والعالمية على الاستثمارات الصناعية.

وأضاف أن ما تشهده مصر حاليًا من توسعات واستثمارات صناعية جديدة يعد دليلًا على بدء جني ثمار الاستثمارات الضخمة التي ضُخت في البنية التحتية الصناعية خلال السنوات الماضية، مؤكدًا أن تدشين إنتاج سيارة «نيسان مجانيت» محليًا يعد أحد النماذج العملية لهذه النتائج.

وأكد هاشم أن وزارة الصناعة ماضية في تنفيذ سياساتها الداعمة للإنتاج والاستثمار والتصدير، انطلاقًا من إيمانها بأن زيادة الإنتاج الصناعي تمثل الطريق نحو تعزيز النمو الاقتصادي ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، مشددًا على أن الدولة تتطلع إلى المزيد من الخطوات الجادة التي تدعم مسيرة توطين صناعة السيارات وتعزز مكانة مصر كمركز إقليمي حقيقي للصناعة والإنتاج والتصدير.

أسامة السيد

مبادرة تمويلية لتأمين مخزون استراتيجي من الأدوية والخامات

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خلال اجتماع موسع مساء اليوم، موقف توافر الأدوية والمستحضرات الطبية وسداد مستحقات شركات الدواء، في إطار جهود الدولة لضمان استدامة توفير الأدوية وتعزيز الأمن الدوائي.

وأكد رئيس الوزراء أهمية المتابعة المستمرة للمخزون الاستراتيجي من الأدوية والخامات الدوائية، وضمان انتظام عمليات الإنتاج والتوريد، إلى جانب دعم توطين صناعة الدواء وزيادة المكون المحلي، مشددا على ضرورة الانتظام في سداد مستحقات شركات الأدوية لضمان استمرار توفير احتياجات الجهات الحكومية.

وخلال الاجتماع، استعرض الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، موقف توافر الأدوية والمستلزمات الطبية بمختلف أنواعها، مؤكدا استمرار الجهود للحفاظ على احتياطيات آمنة من الأدوية الحيوية والمستلزمات الطبية اللازمة للمنظومة الصحية.

من جانبه، أوضح الدكتور علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، أنه تمت الموافقة على مبادرة تمويلية لتأمين مخزون استراتيجي من المستحضرات الدوائية والخامات ذات الأولوية يكفي لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، مشيرا إلى توفير تمويل دولاري لتأمين ٢١٦ مستحضرا دوائيا لا تتوافر لها بدائل، بالإضافة إلى ٤٨٤ مادة خام فعالة تدخل في التصنيع الدوائي.

وأضاف أن الهيئة تنسق مع شركات الأدوية لتوفير ذات الأولوية القصوى، خاصة أدوية الرعاية المركزة وحضانات الأطفال، مع متابعة يومية للإنتاج والتوزيع لضمان استقرار السوق الدوائية.

وأشار الغمراوي إلى أن نحو ٨٠٪ من الأدوية الاستراتيجية تمتلك مخزوناً يغطي احتياجات السوق لمدة تصل إلى ستة أشهر، لافتا إلى تطوير منظومة رقمية متكاملة لمتابعة توافر الأدوية وخطوط الإنتاج ودعم سرعة اتخاذ القرار.

كما استعرض جهود التوسع في توفير الأدوية الحيوية من خلال صيدليات «الإسعاف» وسلاسل الصيدليات الكبرى، إلى جانب تعظيم الاستفادة من القدرات التصنيعية بمدينة الدواء، حيث يتم تداول ٢٩ مستحضراً دوائياً من إنتاجها حالياً، مع تسجيل ١٢٣ مستحضراً جديداً، ودعم إجراءات تسجيل ٣٢ مستحضراً إضافياً خلال يونيو الجاري.

وفيما يتعلق بالرقابة على سوق الدواء، أوضح رئيس هيئة الدواء أن عام ٢٠٢٥ شهد تنفيذ ٢١ ألف زيارة تفتيشية، فيما تم تنفيذ ٧٢٠٠ زيارة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٦، إلى جانب تفعيل منظومة التتبع الدوائي لمراقبة حركة الإنتاج والتوزيع ومنع أي ممارسات احتكارية أو تلاعب.

بدوره، أكد محمد أبو موسى، مساعد محافظ البنك المركزي، جاهزية القطاع المصرفي لتوفير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد الأدوية والمستلزمات والمواد الخام الطبية، مشيرا إلى عدم وجود أي طلبات متأخرة لتدبير العملة الصعبة الخاصة بهذا القطاع.

رضوى عبدالله

وزير الزراعة يعلن فتح السوق الأفغاني رسميا أمام الليمون المصري الطازج

أعلن علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، عن نجاح الدولة المصرية في فتح السوق الأفغاني رسميًا أمام صادرات الليمون الطازج المصري، وذلك في إطار الجهود المستمرة لتوسيع مظلة الصادرات الزراعية المصرية ودعم الاقتصاد القومي.

وأوضح وزير الزراعة أن هذا الإنجاز جاء ثمرة لمفاوضات فنية مكثفة جرت بين السلطات الحجرية في البلدين «مصر وأفغانستان»؛ للتأكد من استيفاء كافة الاشتراطات ومعايير الصحة النباتية الدولية.

ووفقًا لتقرير مشترك تلقاه وزير الزراعة من الدكتور أحمد رزق، رئيس قطاع الخدمات الزراعية، والدكتور محمد المنسي، رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي، فقد تم بالفعل شحن الرسائل الأولى من الليمون الطازج إلى السوق الأفغاني، بإجمالي حمولات بلغت ١٧٨,٤٦ طنًا، مشيرا إلى أن إجمالي صادرات مصر من الليمون إلى مختلف دول العالم حققت قفزة كبيرة هذا العام، حيث بلغت ١٠٠,٧٨٣ طنًا، مما يعكس تميز المنتج المصري وقدرته التنافسية العالية.

ومن جانبه، أكد الدكتور محمد المنسي، رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي، أن فتح السوق الأفغاني يأتي استكمالا لخطة استراتيجية طموحة تتجهها الوزارة لتنويع الأسواق التصديرية وتيسير حركة التجارة للحاصلات الزراعية.

وأعلن المنسي أنه تم خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٦ نجاح الحجر الزراعي في فتح ٢١ سوقا جديدًا أمام المنتجات الزراعية المصرية بمختلف قارات العالم.

واستعرض رئيس الادارة المركزية للحجر الزراعي خريطة التوسع الدولي الأخيرة، والتي نجحت الصادرات المصرية في اختراقها مؤخرًا، وتشمل أسواق: أوزبكستان وفيتنام، بالإضافة إلى أفغانستان في قارة آسيا، والمكسيك، بيرو، أوروجواي، بنما، السلفادور، وجمهورية الدومينيكان، في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وأكدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أن هذا التوسع الدولي الملحوظ، في فتح الأسواق الجديدة يعكس الثقة الدولية المتزايدة في جودة وسلامة الحاصلات الزراعية المصرية، بفضل تشديد الرقابة وتطبيق أعلى معايير الجودة العالمية في منظومة الحجر الزراعي.

شيماء مرسي

شعبة الذهب والمعادن الثمينة باتحاد الصناعات تعلن تشكيل مجلس إدارتها برئاسة إيهاب واصف

أعلنت شعبة صناعة الذهب والمعادن الثمينة والمجوهرات باتحاد الصناعات المصرية عن اعتماد التشكيل الجديد لمجلس إدارة الشعبة والهيئة الاستشارية حتى عام ٢٠٢٩، وذلك في إطار خطة الشعبة لتعزيز تطوير الصناعة وزيادة صادرات الذهب والمشغولات المصرية إلى الأسواق الخارجية.

وأكد إيهاب واصف رئيس الشعبة، أن التشكيل الجديد راعى تمثيل مختلف الأنشطة العاملة داخل القطاع، بما يشمل شركات المشغولات الذهبية والفضية، وصناعة السبائك، وتنقية المعادن الثمينة، بما يحقق التكامل بين مختلف حلقات الصناعة ويدعم خطط التطوير والتوسع خلال المرحلة المقبلة.

وضم تشكيل مجلس إدارة الشعبة كلا من: إيهاب وصفي أمين واصف ممثلًا عن شركة كريستيان للمعادن الثمينة، وسعيد سليمه ممثلًا عن شركة سليمه جولد، وشاكر فوزى ممثلًا عن شركة كينج جولد، ومحمد حسن ممثلًا عن شركة سام جولد، ومحمد حسن عبد الرازق ممثلًا عن شركة إيجيبت جولد، ومحسن السعيد ممثلًا عن شركة سويس جولد، وممدوح عبد الله ممثلًا عن شركة كيرمينا جولد، وميلاد عدلي ممثلًا عن شركة التاج الذهبي للفضة، ومنير شاكر ممثلًا عن شركة شاكر جولد.

كما تم تشكيل الهيئة الاستشارية للشعبة لتضم الدكتور وصفي أمين واصف مستشارا عاما ورئيس لجنة الحكماء، وعماد الصردى مستشارا ماليا وإداريا، والدكتور كرم مسعد مستشارا تعليميا وفنيا، ويوسف نبيل مستشارا ضريبيا.

وزير الصناعة يستعرض مستجدات استراتيجية النهوض بالصناعة المصرية ٢٠٣٠

قال خالد هاشم وزير الصناعة، إن الوزارة حدثت مؤخراً استراتيجية النهوض بالصناعة المصرية التي تستهدف زيادة صادرات مصر الصناعية إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال التركيز على جذب الاستثمارات العالمية المرتبطة بنقل التكنولوجيا والخبرات الصناعية، والانتقال إلى مفهوم التكامل مع الاقتصاد العالمي وسلاسل الإنتاج الدولية، بما يعزز مكانة مصر كمركز صناعي إقليمي قادر على النفاذ للأسواق العالمية.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير بالاجتماع الشهري لغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة وذلك بحضور عدد من المسؤولين وممثلي مجتمع الأعمال وعدد من قيادات وزارة الصناعة.

وأضاف هاشم أن غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة تمثل منصة مؤثرة وفاعلة لتعزيز التواصل بين مجتمع الأعمال والجهات الحكومية، وتسهم في بناء شراكات حقيقية تدعم جهود التنمية الصناعية والاستثمارية.

وقال الوزير إن هذا الاجتماع يأتي في إطار حرص الوزارة على التواصل المباشر والمستمر مع مجتمع الأعمال والاستماع إلى رؤيته بشأن التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، والعمل على وضع حلول عملية وخطوات تنفيذية واضحة وقابلة للتطبيق لمعالجتها في أقرب وقت.

ميناء دمياط يعزز دوره كمركز للترانزيت عبر خط «الرورو» المصرى – الإيطالى

قالت وزارة النقل إن إجمالي البضائع المتداولة عبر خدمة الترانزيت غير المباشر عبر خط الرورو المصري – الإيطالي، خلال تلك الفترة بلغت ٥٢٧٥ ,٥٧٧ طن، منقولة على متن ٣٢٣ وحدة، بما يعكس تنامي الاعتماد على ميناء دمياط كمركز لوجستي لإعادة توزيع البضائع وتقديم خدمات الترانزيت للأسواق الإقليمية.

وأضافت الوزارة، في بيان ، أن ميناء دمياط يواصل تحقيق نجاحات متنامية في مجال خدمات الترانزيت والنقل متعدد الوسائط، بما يعزز من مكانته كبوابة رئيسية للتجارة بين أوروبا ودول الخليج العربي والعراق.

وأوضحت أن الميناء استقبل مؤخرا دفعة جديدة من الوحدات تقدر بنحو ٤٩ وحدة محملة بمواد غذائية ومنتجات ألبان وأغذية أطفال ومعدات وتجهيزات، بإجمالي وزن بلغ حوالي ٧٤٠ طن، تمهيدا لإعادة توجيهها إلى عدد من دول الخليج تشمل المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت وسلطنة عمان، إضافة إلى العراق.

ونوهت إلى أن هذه الخدمة تأتي في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، وتنفيذا لاستراتيجية وزارة النقل الهادفة إلى تعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية وتطوير منظومة الموانئ البحرية ورفع كفاءتها التشغيلية.

وزير التموين يبحث مع فوري تعزيز التعاون في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين

بحث الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، مع الدكتور أشرف صبري الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات فوري، وحسام عز العضو المنتدب للمجموعة، سبل تعزيز التعاون المشترك في عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، في إطار توجه الدولة نحو التوسع في تطبيقات التحول الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

وخلال اللقاء، تم استعراض إمكانات مجموعة فوري وخبراتها في مجالات التكنولوجيا المالية والمدفوعات الإلكترونية والخدمات الرقمية، وبحث فرص التعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية والجهات التابعة لها، بما يسهم في دعم جهود التطوير المؤسسي ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما تناول الاجتماع مناقشة عدد من المقترحات المتعلقة بتطوير منظومات الدفع والتحصيل الإلكتروني، والتوسع في استخدام الحلول الرقمية الحديثة، بما يدعم جهود الحوكمة والميكنة والتحول الرقمي التي تنفذها الوزارة في مختلف القطاعات والأنشطة التابعة لها.

وأكد فاروق أن وزارة التموين تضع التحول الرقمي وتطوير الخدمات على رأس أولوياتها، تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية بناء منظومة حكومية أكثر كفاءة ومرونة، مشيرًا إلى أن التعاون مع الشركات الوطنية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية يمثل أحد المحاور المهمة لدعم خطط التطوير المؤسسي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأضاف الوزير أن الوزارة مستمرة في التوسع في تطبيق الحلول الرقمية الحديثة بما يسهم في تعزيز الشفافية والحوكمة ورفع كفاءة التشغيل، إلى جانب تسهيل حصول المواطنين على الخدمات بصورة أكثر سرعة وفاعلية.

وأكد الدكتور أشرف صبري، استعداد مجموعة فوري لتقديم خبراتها وحلولها التكنولوجية المتطورة لدعم خطط الوزارة في مجالات التحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية، بما يواكب توجهات الدولة نحو بناء اقتصاد رقمي متكامل.

وحضر اللقاء أيمن إسماعيل رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية، والدكتور علاء ناجي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وحسام الجراحي رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، والدكتور محمد شتا مساعد الوزير للخدمات الرقمية، وأحمد كمال مساعد الوزير والمتحدث الرسمي للوزارة، وسارة العزازي رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتب الوزير.

تسليم ٤٣ عقد تقنين أوضاع لمصانع وورش بمنطقة شق الثعبان الصناعية

قام المهندس خالد هاشم وزير الصناعة، والدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة، بتسليم ٤٣ عقدًا للمصانع والورش بمنطقة شق الثعبان الصناعية بعد تقنين أوضاعهم قانونيًا، وذلك بحضور الدكتورة ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمهندس محمد زادة مساعد الوزير للصناعات الاستراتيجية، والمهندس سيد أباظة نائب رئيس غرفة مواد البناء ورئيس شعبة الرخام والجرانيت بالغرفة التجارية بالقاهرة، وعدد من قيادات وزارة الصناعة والمحافظة.

وخلال مراسم تسليم العقود أكد الوزير اهتمام الدولة بالنهوض بمنطقة شق الثعبان باعتبارها واحدة من أهم القلاع الصناعية المصرية ولما لها من مقومات صناعية تؤهلها لتصبح من أكبر المناطق الصناعية لإنتاج الرخام والجرانيت في العالم، موجها الشكر لمحافظة القاهرة على دعمها الدائم لقطاع الصناعة وتذليل العقبات أمام المنشآت الصناعية بالمحافظة.

وأوضح هاشم أن الوزارة تستهدف زيادة صادرات المنطقة والخدمات المقدمة للمصنعين داخلها لتحسين البيئة الإنتاجية وتعزيز قدراتها التنافسية، لافتا إلى أن هيئة التنمية الصناعية تقوم بدور مهم في تخليص الإجراءات الصناعية لمستثمري المنطقة بما يسهم في زيادة عدد المصنعين المقننة أوضاعهم ويشجع الدولة على ضخ استثمارات جديدة في البنية التحتية للمنطقة.

وأضاف الوزير أن الوزارة تعمل- بالتوازي مع تقنين أوضاع المصنعين بالمنطقة- على ملف المحاجر بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية لتيسير شؤون المنظومة بالكامل، مؤكدا أن الوزارة على استعداد لتقديم كافة سبل الدعم لمستثمري منطقة شق الثعبان الصناعية فيما يخص الإنتاج والتصدير أو أي دعم فني يحتاجه المصنعون في مجال الرخام والجرانيت، كما سيتم التنسيق مع مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني التابعة للوزارة لتوفير دورات تدريبية دورية بمنطقة شق الثعبان لتلبية احتياجات المصانع من العمالة المدربة والمؤهلة.

من جانبه، أكد الدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة أن القيادة السياسية تولي اهتمامًا كبيرًا بمنطقة شق الثعبان في إطار تنفيذ رؤية الدولة بالاهتمام بالاستثمار والصناعة وتشجيع التصدير، والسعي لفتح مجالات جديدة وخلق مزيد من فرص العمل تليق بأهمية ومكانة المنطقة الصناعية بشق الثعبان.

جهاز تنمية المشروعات يتعاون مع شركة EXBY لفتح أسواق تصديرية جديدة

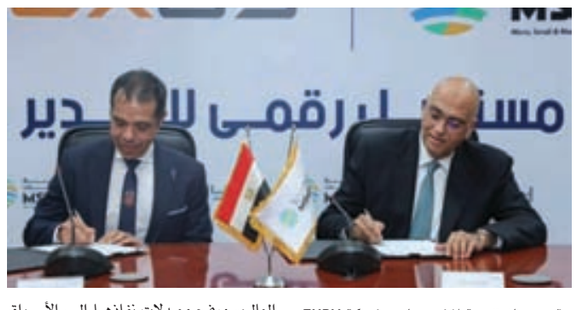

وقع جهاز تنمية المشروعات وشركة EXBY خطاب إبداء نوايا للتعاون الاستراتيجي وبحث سبل التعاون المشترك لتعزيز مساهمة المشروعات المتوسطة والصغيرة في الصادرات المصرية.

وقع الخطاب كل من باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات وأحمد عتلم مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة EXBY وتم التوقيع بحضور الدكتور أشرف سعد الدين مؤسس ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة والدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة الأسبق ورئيس الهيئة العامة للاستثمار الأسبق وعضو مجلس إدارة من ذوي الخبرة والمهندس أسامة الشاهد رئيس الغرفة التجارية بالجيزة وعضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة ولفيف من قيادات الجهاز.

جاء ذلك في إطار جهود جهاز تنمية المشروعات لإتاحة مختلف أوجه الدعم المالي والفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة خاصة الإنتاجية، وتأهيلها للتصدير إلى

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

من الخطوط الحمراء التي لا تقبل النقاش ..

أمن البحر الأحمر و سيادة الدول المتشاطئة.. قضية مصير تحتل الذروة في أولويات الأمن القومي المصري

لم يكن البحر الأحمر في أي مرحلة من مراحل التاريخ مجرد مسطح مائي يطل على السواحل المصرية الشرقية، بل كان دائما جزءا أصيلا من مفهوم الأمن القومي المصري، وأحد أهم محددات القوة والنفوذ والاستقرار للدولة المصرية عبر العصور.

فمنذ أن أدرك المصريون القدماء أهمية الطرق التجارية البحرية المؤدية إلى بلاد بونت وجنوب الجزيرة العربية وشرق إفريقيا، مرورا بالعصور الإسلامية والحديثة، وصولا إلى الدولة المصرية المعاصرة، ظل البحر الأحمر يمثل عمقا استراتيجيا لا يمكن التفريط فيه أو السماح بتحوله إلى ساحة نفوذ لقوى معادية أو مصدر تهديد للمصالح المصرية الحيوية. وفي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، باتت قضية أمن البحر الأحمر تتصدر أولويات صانع القرار المصري بصورة غير مسبوقة، خاصة مع تصاعد الأزمات الإقليمية، وازدياد التدخلات الدولية، وظهور جماعات مسلحة تهدد الملاحة البحرية، فضلا عن احتدام المنافسة بين القوى الإقليمية والدولية على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية. ومن هنا يمكن فهم جانب مهم من السياسات والتحركات المصرية في محيطها العربي والإفريقي، باعتبار أن حماية البحر الأحمر لم تعد مجرد قضية أمنية أو عسكرية، بل أصبحت قضية وجودية مرتبطة مباشرة بأمن الدولة المصرية واستقرارها الاقتصادي ومستقبلها الجيوسياسي.

البحر الأحمر في العقيدة الاستراتيجية المصرية

تتعامل مصر مع البحر الأحمر باعتباره أحد الأضلاع الرئيسية لمعادلة الأمن القومي المصري، إلى جانب وادي النيل والبحر المتوسط ، وتقوم الرؤية المصرية على حقيقة جغرافية وسياسية أساسية، مفادها أن أي تهديد يستهدف البحر الأحمر أو مضيق باب المندب أو الممرات البحرية المؤدية إلى قناة السويس يتحول تلقائيا إلى تهديد مباشر للأمن القومي المصري. ولهذا السبب ظل الفكر الاستراتيجي المصري ينظر إلى أمن البحر الأحمر باعتباره خط دفاع متقدما عن الدولة المصرية وليس مجرد نطاق جغرافي خارجي.

وتزداد أهمية هذه الرؤية بالنظر إلى أن مصر تمتلك أطول ساحل عربي وإفريقي تقريبا على البحر الأحمر، يمتد من خليج السويس شمالا حتى الحدود الجنوبية مع السودان، فضلا عن إشرافها على المدخل الشمالي للبحر الأحمر عبر قناة السويس التي تعد أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

وفي هذا السياق، كثيرا ما تؤكد الأدبيات العسكرية المصرية أن أمن قناة السويس يبدأ عمليا من باب المندب، وأن أي اضطراب في الجنوب ينعكس بصورة مباشرة على حركة الملاحة في الشمال.

> **الرؤية المصرية تقوم على أن أي تهديد يستهدف البحر الأحمر أو مضيق باب المندب أو الممرات البحرية المؤدية إلى قناة السويس يتحول تلقائيا إلى تهديد مباشر للأمن القومي المصري**

شريان الاقتصاد المصري

كذلك لا يمكن الحديث عن أمن البحر الأحمر دون التوقف أمام البعد الاقتصادي الهائل لهذه القضية ، فقناة السويس ليست مجرد ممر ملاحي دولي، بل تمثل أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر، وتلعب دورا محوريا في دعم الاقتصاد الوطني.

ويمر عبر البحر الأحمر جزء كبير من حركة التجارة العالمية، بما في ذلك صادرات الطاقة القادمة من الخليج إلى أوروبا والولايات المتحدة، إضافة إلى حركة البضائع بين آسيا وأوروبا.

وعندما تتعرض الملاحة في البحر الأحمر لأي اضطراب، فإن التأثير لا يقتصر على الاقتصاد العالمي فقط، بل يمتد مباشرة إلى الاقتصاد المصري من خلال تراجع أعداد السفن العابرة لقناة السويس وانخفاض الإيرادات المرتبطة بها.

وقد أثبتت التطورات الأخيرة أن أمن البحر الأحمر أصبح مرتبطاً بصورة مباشرة بمعدلات النمو والاستثمار والاستقرار المالي داخل مصر، الأمر الذي يفسر حجم الاهتمام المصري المتزايد بهذا الملف.

مهددات متنوعة

شهدت طبيعة التهديدات التي تواجه البحر الأحمر تحولاً كبيراً خلال العقود الأخيرة ، فبعد أن كانت التهديدات التقليدية تتمثل أساسا في النزاعات العسكرية بين الدول، ظهرت أنماط جديدة أكثر تعقيداً وخطورة. أول هذه الأنماط تمثل في الجماعات المسلحة وتهديد الملاحة ، حيث أصبحت الجماعات المسلحة غير الحكومية أحد أبرز مصادر التهديد للأمن البحري في المنطقة.

فالهجمات التي استهدفت سفناً تجارية خلال السنوات الأخيرة أظهرت مدى هشاشة حركة الملاحة الدولية أمام الفاعلين غير الدولتيين، ومدى قدرتهم على التأثير في الاقتصاد العالمي.

وبالنسبة لمصر، فإن أي تهديد للملاحة في البحر الأحمر يمثل تهديداً مباشراً لقناة السويس وللاقتصاد الوطني.

ثاني أنماط التهديدات هو « عدم الاستقرار الإقليمي» ، حيث تعاني عدة دول مطلة على البحر الأحمر من أزمات سياسية وأمنية معقدة ، فالحرب في اليمن، والتوترات في السودان، والأزمات المتكررة في منطقة القرن الإفريقي، جميعها عوامل تزيد من هشاشة البيئة الأمنية المحيطة بالبحر الأحمر.

وتدرك القاهرة أن استمرار هذه الأزمات قد يفتح المجال أمام انتشار الفوضى أو تصاعد نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والجريمة المنظمة.

ثالث الأنماط هو التنافس الدولي المتصاعد ، حيث تحول البحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة إلى ساحة تنافس جيوسياسي بين قوى كبرى وإقليمية تسعى لترسيخ نفوذها العسكري والاقتصادي.

وتنتشر في المنطقة قواعد عسكرية ومراكز لوجستية تابعة لدول مختلفة، الأمر الذي يعكس الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لهذا الممر البحري.

ورغم أن مصر لا تعارض التعاون الدولي لحماية الملاحة، فإنها تنظر بحذر إلى أي ترتيبات قد تؤدي إلى تهميش دور الدول المشاطئة أو المساس بالتوازنات الإقليمية.

رابع الأنماط هو الإرهاب العابر للحدود ، حيث لا تزال التنظيمات الإرهابية تمثل تحديا قائما، سواء عبر استهداف المنشآت الحيوية أو محاولة تهديد خطوط النقل والتجارة ، ومن هنا يأتي الربط المصري المستمر بين مكافحة الإرهاب وحماية الأمن البحري.

قناة السويس والبحر الأحمر

تعد قناة السويس أحد ركائز الأمن القومي المصرى والعالمي، ويبدأ أمن القناة ويمتد جنوبا حتى مضيق باب المندب وخليج عدن الذى هو المدخل الجنوبى للبحر الأحمر.

وبناء عليه فإن أمن البحر الأحمر وجنوبه ومنطقة القرن الأفريقى هى أحد أولويات الأمن القومى المصرى، وقد أدركت مصر هذه الأهمية منذ أقدم العصور عندما تواجد المصريون القدماء فى بلاد بونت وهى الصومال حاليا لتأمين منابع النيل التى تعتبر أيضا امتدادا لمنطقة القرن الأفريقى

وفى العصر الحديث قامت البحرية المصرية بفرض حصار بحرى استراتيجى فى مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية فى حرب أكتوبر المجيدة ومنذ ذلك الحين برزت الأهمية الاستراتيجية القصوى لمنطقة القرن الأفريقى وخليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر.

ودائما ما كانت منطقة القرن الأفريقى هى من أكثر المناطق صراعا على النفوذ بين القوى الدولية الكبرى والقوى الإقليمية.

لذلك كانت القيادة السياسية على مستوى ما يحدث من تحديات فى منطقة القرن الأفريقى حيث بادرت مبكرا باستخدام قوة مصر الدبلوماسية والسياسة فى تكثيف التواجد والعمل فى منطقة القرن الأفريقى ، ومن هذا المنطلق تأتى لقاءات الرئيس عبد الفتاح السيسى مع زعماء دول المنطقة وبينهم اريتريا وجيبوتى والصومال ، والتى تم خلالها التأكيد على أهمية التنسيق المشترك لتحقيق الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقى وتعزيز الأمن فى البحر الأحمر ومضيق باب المندب وتعزيز التعاون الاقتصادى بين هذه البلدان وبعضها البعض .

من الناحية القانونية، يتيح القانون الدولى للدول أن تتعاون فى إدارة وتشغيل الموانئ، بما فى ذلك تأجير موانئ لدول أخرى مع بقاء السيادة للدولة المالكة، وهو ما يفسر وجود قواعد أو تمركزات لعدة دول فى جيبوتى، مثل "فرنسا وأمريكا والصين"، وبالتالى: فإن تواجد مصر يُعدّ أمرًا طَبيعيًا ومنطقيًا لدولة ذات أهمية استراتيجية فى المنطقة وهذه الخطوات تعزز النفوذ الإقليمى لمصر وترسخ دورها كقوة رئيسية فى منطقة القرن الأفريقى من خلال خلق توازنات استراتيجية جديدة فى البحر الأحمر وربْط موانئها بموانئ أفريقيا، كما أن مبادرة السويس والبحر الأحمر جاءت لتؤكد على محورية الدور المصرى فى محيط القرن الأفريقى والبحر الأحمر والسعى لتأمين والحفاظ على أمن وسلامة هذه المنطقة حيث أعلن وزير الخارجية فى وقت سابق عن إطلاق «مبادرة السويس والبحر الأحمر للتنمية الاقتصادية والبحرية»، والتى تُعَدّ بمثابة خطة استراتيجية شاملة تستهدف تعزيز التكامل الاقتصادى والتنمية البحرية بين الدول المطلة على البحر الأحمر، كما ترتكز على تطوير البنية التحتية للموانئ وربْطها بشبكات نقل حديثة إضافة إلى إنشاء مناطق لوجستية وصناعية متكاملة لتسهيل حركة التجارة والخدمات اللوجستية وكذلك تهدف إلى تعزيز الأمن البحرى وتأمين ممرات الملاحة الدولية الحيوية عند مضيق باب المندب وقناة السويس الأمر الذى يسهم فى استقرار حركة التجارة العالمية.

أهمية باب المندب

إذا كانت قناة السويس هي القلب الاقتصادي للممر الملاحي العالمي، فإن باب المندب يمثل البوابة الجنوبية لهذا القلب ، ويعد المضيق أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، إذ يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي.

ومن منظور الأمن القومي المصري، فإن السيطرة على حركة الملاحة وتأمينها في هذا المضيق مسألة حيوية لا تقبل التهاون ، ولهذا السبب حرصت مصر تاريخيا على متابعة التطورات في اليمن والقرن الإفريقي عن كثب، باعتبار أن أي تغيرات جوهرية في هذه المنطقة قد تؤثر مباشرة على مصالحها الاستراتيجية.

كيف تتعامل القاهرة مع التحديات الحالية؟

تدرك مصر أهمية التحديات القائمة والتي تستهدف منطقة البحر الأحمر بشكل كبير ، لذلك تعددت أوجه التعامل المصري مع هذه المهددات ، وأول هذه الأوجه تمثل في « بناء قوة بحرية متطورة » ، فقد شهدت القوات البحرية المصرية خلال العقد الأخير عملية تطوير واسعة شملت تحديث الأسطول البحري وإدخال وحدات قتالية متقدمة وتوسيع قدرات المراقبة والاستطلاع.

ويهدف هذا التطوير إلى تمكين مصر من حماية مصالحها البحرية وتأمين خطوط الملاحة ومواجهة التهديدات المختلفة.

ثانيا: تعزيز الحضور في البحر الأحمر، فقد حرصت القاهرة على تعزيز وجودها العسكري واللوجستي على امتداد السواحل المصرية المطلة على البحر الأحمر ، كما تم تطوير عدد من القواعد العسكرية والموانئ الاستراتيجية بما يعزز القدرة على الاستجابة السريعة للأزمات.

ثالثا: الشراكات الإقليمية

تؤمن مصر بأن أمن البحر الأحمر مسؤولية جماعية للدول المشاطئة ، ومن هذا المنطلق دعمت مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول المنطقة في مجالات الأمن البحري ومكافحة الإرهاب وتأمين الممرات الملاحية.

رابعا: دعم استقرار الدول المجاورة ، فالقاهرة ترى أن الأمن البحري لا ينفصل عن الاستقرار السياسي للدول المطلة على البحر الأحمر ، ولهذا تلعب دوراً نشطاً في دعم جهود التسوية السياسية في عدد من بؤر الصراع الإقليمي، انطلاقاً من قناعة بأن معالجة جذور الأزمات تمثل أفضل ضمانة للأمن طويل المدى.

خامساً: الدبلوماسية متعددة المسارات ، حيث تعتمد مصر على مزيج من الأدوات العسكرية والسياسية والدبلوماسية في إدارة هذا الملف ، فهي تتحرك عبر القنوات العربية والإفريقية والدولية للحفاظ على حرية الملاحة ومنع تحول البحر الأحمر إلى ساحة صراعات مفتوحة.

مستقبل المكانة الإقليمية لمصر

في عالم يشهد إعادة تشكيل لموازين القوى، تبدو أهمية البحر الأحمر مرشحة للتزايد أكثر من أي وقت مضى ، فالتجارة العالمية والطاقة وسلاسل الإمداد الدولية أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على أمن هذا الممر الحيوي. ومن ثم فإن قدرة مصر على حماية مصالحها في البحر الأحمر سوف تظل عاملاً رئيسيا في تحديد وزنها الإقليمي والدولي خلال العقود المقبلة ، كما أن نجاح القاهرة في الحفاظ على أمن الملاحة وتأمين قناة السويس وتعزيز التعاون مع الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر سيمنحها دوراً محورياً في صياغة ترتيبات الأمن الإقليمي المستقبلية.

والشاهد أنه لم يعد الحديث عن أمن البحر الأحمر بالنسبة لمصر مجرد نقاش جغرافي أو عسكري محدود، بل أصبح حديثا عن الأمن القومي بمفهومه الشامل، وعن الاقتصاد والتنمية والاستقرار والدور الإقليمي في آن واحد.

فالتهديدات المتصاعدة التي تشهدها المنطقة، من الحروب والصراعات إلى الإرهاب والقرصنة والتنافس الدولي، تؤكد أن البحر الأحمر سيظل إحدى أهم ساحات التحدي الاستراتيجي أمام الدولة المصرية خلال السنوات المقبلة.

وفي المقابل، تبدو القاهرة مدركة تماماً لحجم هذه التحديات، وهو ما يفسر استثماراتها الكبيرة في تطوير قدراتها البحرية، وتحركاتها الدبلوماسية المكثفة، وسعيها المستمر لبناء منظومة تعاون إقليمي قادرة على حماية هذا الممر الحيوي.

وبقدر ما يمثل البحر الأحمر شرياناً للتجارة العالمية، فإنه بالنسبة لمصر شريان حياة بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ فاستقراره يعني استقرار الاقتصاد، وأمنه يعني أمن الدولة، وحمايته تعني حماية أحد أهم مرتكزات المكانة المصرية في الإقليم والعالم. ومن هنا فإن الدفاع عن البحر الأحمر لم يكن يوماً خياراً في الفكر الاستراتيجي المصري، بل كان وسيظل ضرورة تفرضها الجغرافيا وتؤكدها حقائق السياسة وموازين القوة في المنطقة.

تحركات مصرية مستمرة

في إطار التحركات المستمرة للقاهرة في محيطها الإفريقي ، ولدعم موقفها من أمن البحر الأحمر ، استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، قبل أيام ، الرئيس أسياس أفورقي، رئيس دولة إريتريا.

وبحسب البيان الرئاسي للسفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، فإن الرئيس السيسي رحب خلال المباحثات بزيارة الرئيس الإريتري إلى بلده الثاني مصر، مشيرًا إلى عمق العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين، ومؤكدًا ضرورة مواصلة العمل من أجل الارتقاء بهذه العلاقات ودفعها في مختلف المجالات تحقيقًا للمصالح المشتركة للشعبين الشقيقين، وبالأخص عبر تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين مصر وإريتريا. كما أكد الرئيس التزام مصر الثابت بدعم سيادة إريتريا وسلامة أراضيها.

ومن جانبه فإن الرئيس الإريتري أكد من جانبه اعتزازه بزيارة مصر ولقاء الرئيس، مثمنًا التطور الذي تشهده العلاقات الثنائية بين البلدين وكذلك مساندة مصر لتطلعات إريتريا التنموية، ومؤكدًا رغبة الجانب الإريتري في تكثيف العمل مع مصر من أجل تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين والانتقال بها إلى آفاق أرحب، بما يحقق المصالح المشتركة وتطلعات الشعبين الشقيقين نحو الرخاء والازدهار.

وذكر المتحدث الرسمي أن اللقاء تناول أيضًا التطورات الإقليمية والدولية، حيث بحث الرئيسان مستجدات الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي. وفي هذا السياق، أكد الرئيس موقف مصر الثابت الساعي للحفاظ على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقي، باعتبارها امتدادًا للأمن القومي المصري، ومؤكدًا محورية التنسيق بين مصر وإريتريا من أجل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة.

و أكد الرئيس الإريتري تقديره للجهود التي تبذلها مصر للحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وتحقيق التنمية الشاملة بدولها، مؤكدًا أهمية التنسيق الثنائي بين البلدين من أجل الحفاظ على دعائم السلم والاستقرار بهذه المنطقة.

دلالات استراتيجية

جاء اللقاء الذي جمع الرئيس عبد الفتاح السيسي بنظيره الإريتري حاملا في طياته دلالات استراتيجية عميقة ، خاصة وأن العلاقات بين القاهرة وأسمرة تعد نموذجاً للتعاون القائم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ، ذلك ما يجمع عليه الخبراء والمحللون ، وبينهم طارق البرديسي، خبير العلاقات الدولية، والذي يؤكد تعقيبا على هذا اللقاء أن الرؤية المصرية أدركت مبكرا أن أمن منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي يمثل جزءاً أصيلا لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، مشيرا إلى أن العلاقات الثنائية لم تعد تقتصر على التنسيق السياسي فحسب، بل امتدت لتشمل شراكات استراتيجية بعيدة المدى تعتمد على التشاور المستمر وتبادل الرؤى حول قضايا المنطقة الحساسة.

وذكر خبير العلاقات الدولية أن الرئيس السيسي يؤمن بأن استقرار منطقة القرن الأفريقي يجب أن ينبع من الداخل عبر بناء جسور الثقة مع دول الجوار، ووصف العلاقة بين القاهرة وأسمرة بأنها أصبحت أحد أعمدة التوازن في إقليم يمر باضطرابات وتحديات كبرى، مؤكدا أن مصر تتبنى منطق «الشراكة» في حماية الممرات الملاحية الدولية بدلا من منطق "الهيمنة" .شدد طارق البرديسي، على أن الرسائل الصادرة عن هذا اللقاء تؤكد التزام مصر الثابت بدعم سيادة إريتريا وسلامة أراضيها، وهو ما يضع حجرا جديدا في بناء منظومة إقليمية ترفض العبث بالمؤسسات الوطنية للدول، مضيفا أن مصر تتحرك ببوصلة واضحة تهدف لترسيخ معادلة الاستقرار ومنع الفراغات السياسية التي قد تتسلل منها الفوضى والنزاعات.

ويلفت طارق البرديسي إلى أن التحركات المصرية في القارة الأفريقية ليست مجرد تحركات تكتيكية أو مرحلية، بل هي رؤية شاملة تهدف لمنع انفجار الأزمات قبل وقوعها، مؤكدا أن البحر الأحمر بالنسبة لمصر هو «شريان حياة» وأمن قومي، وأن الدبلوماسية المصرية نجحت في تراكم رصيد من المصداقية والوفاء بالالتزامات تجاه أشقائها في القارة السمراء.

كذلك يؤكد الخبراء أن القمة التي جرت بين الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس الإريتري أسياس أفورقي تعكس الدور المحوري الذي تقوم به مصر في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي، وتعزيز التعاون مع دول الجوار الأفريقي لمواجهة التحديات المشتركة.

فالقمة جاءت في توقيت بالغ الأهمية تشهده المنطقة، في ظل تصاعد التحديات الأمنية والسياسية التي تمس منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهو ما يستدعي المزيد من التنسيق والتشاور بين الدول الشقيقة للحفاظ على أمنها القومي ومصالح شعوبها.

قضية أمن البحر الأحمر تتصدر أولويات صانع القرار المصري بصورة غير مسبوقة خاصة مع تصاعد الأزمات الإقليمية وازدياد التدخلات الدولية
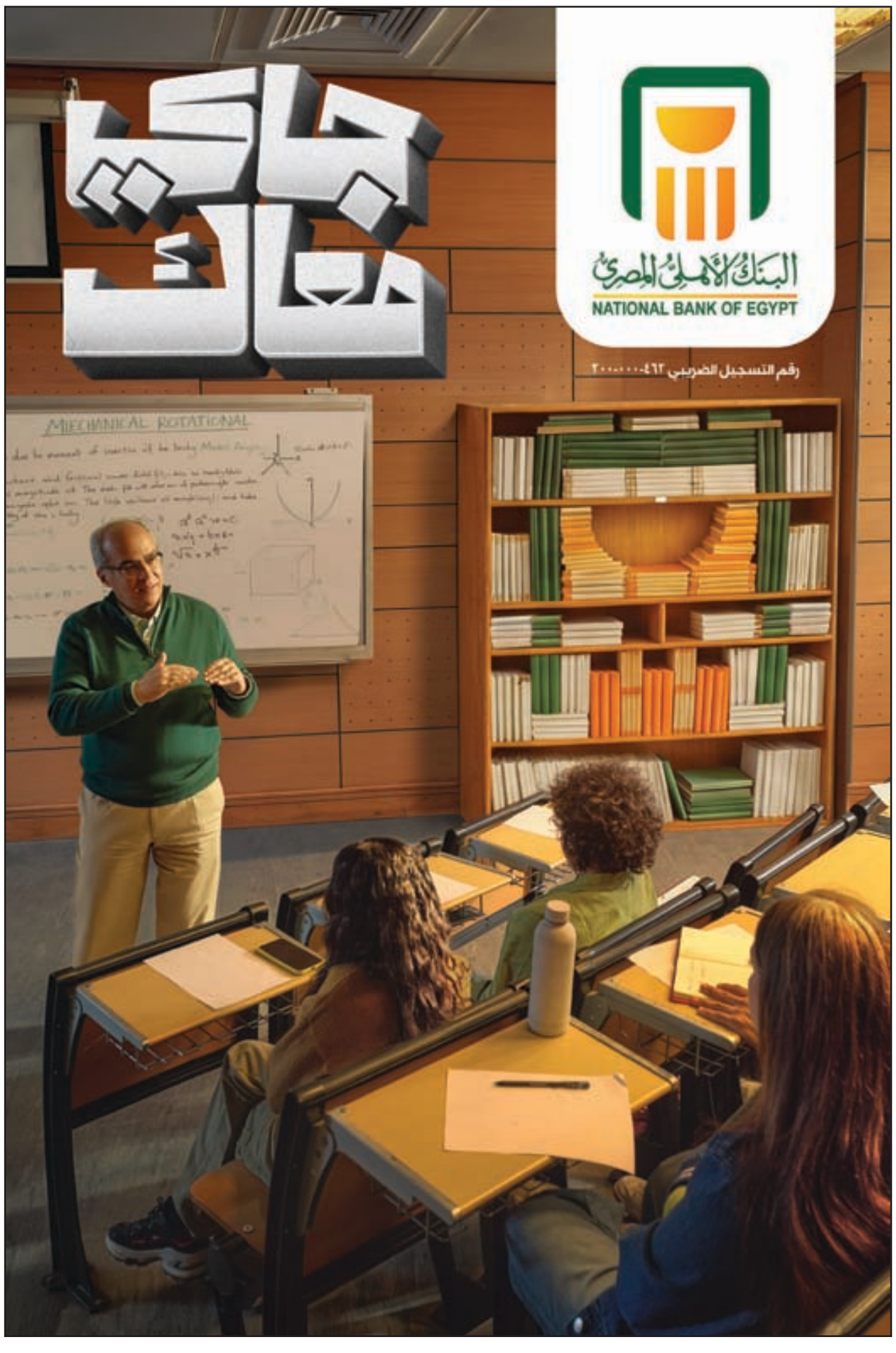
ظهور جماعات مسلحة تهدد الملاحة البحرية فضلاً عن احتدام المنافسة بين القوى الإقليمية والدولية على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية زاد من التحديات حول أمن البحر الأحمر